

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:علوم تجارية

الموضوع:

دور أدوات السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص:مالية المؤسسة.

من إعداد الطلبة:

- العرابي ليلى
- مسلوب ججيقة

تحت إشراف الأستاذ:

د/عوينان عبد القادر

لجنة المناقشة

- د/قرومي حميد.................رئيسا
- د/ عوينان عبد القادر...........مشرفا
- أ/كرمية توفيق....................مناقشا

السنة الجامعية2015/2014

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

" رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " النمل-19-

نشكر الذي خلقنا وشق سمعنا وبصرنا بحوله وقوته، الله عز وجل، نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه أن وفقنا لإتمام هذا العمل الذي يعتبر قطرة من بحر .

كما نتقدم بشكرنا الخالص وامتناننا إلى السيد الأستاذ المشرف" عوينان عبد القادر "الذي أرشدنا وخصص لنا وقتا من أجل إثراء هذا العمل، وذلك بتقديمه لنا النصائح القيمة والتوجيهات والآراء السديدة.

والى كل من ساعدنا في إعداد هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والتجارية بجامعة البويرة.

إليكم جميعا نقول بارك الله فيكم وجزاكم عن كل خير.

وشكرا

الإهداء

أهدي عملي هذا، إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم و المعرفة إلى أعز إنسان في الوجود و قدوتي في الحياة التي ضحيت من أجلي ، إلى الصدر الحنون والقلب الرفيق إلي أعز ما أملك في الدنيا الحبيبة الطاهرة الوفية، والملاك الصافي القريب لله سبحانه و تعالى ، أمي ثم أمي ثم أمي .

إلى الإنسان الذي سعى جاهدا الي تربيتي و تعليمي و توجيهي و الوقوف إلى جانبي بكل ما أوتي أبي الحنون الغالي الطيب الودود جزاه الله خيرا .

إلى أختي الوحيدة سيليا وأخواتي فهيم وأحسن مع تمنياتي لهم بالنجاح والتوفيق في حياتهم.

إلى كل الأهل والأقارب،إلى عائلتي مسلوب وأعماروش.

إلي زميلتي في الدراسة والمذكرة العرابي ليلى وعائلتها مع تمنياتي لها بالنجاح والتوفيق في حياتها.

وإلي جميع صديقاتي والى كل الأحباب والأصحاب الذين رافقوني في مشواري الدراسي وإلى كل الذين عرفتهم وأحبهم وإليكم أهدي عملي هذا من كل قلبي .

إلى كل أساتذتي من الطور الإبتدائى إلى الطور الجامعي.

ججيقة



الإهداء

الحمد لله وبالله نستعين والصلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيّدنا محمّد وعلى آله و أصحابه والتّابعين ومن بعدهم بالإحسان إلى يوم الدّين، وبفضل الله تعالى الذّي يسّرنا ووفّقنا في مواصلة مشوارنا الدّراسيّ بعد العناء الذّي مررنا به من تعب وشقاء للوصول إلى ما وصلنا إليه في الوقت الحالي، والذّي أعطانا القوّة في إتمام مذكّرتنا، وأسأل الله عزّ وجلّ بأسمائه الحسنى وصفاته العلى بفضله وكرمه، كما أتمنى أن نكون في حسن ظنّ الجميع و عبرة لأجيال صاعدة و منفعة لقرائنا.

قال تعالى: (ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنًا على وهن وفصاله في عامين أن أشكر لي ولوالديك إليّ المصير). الآية 12 لقمان 14.

* إلى رمز الرجولة وتاج رأسي، مرشدي ومنبر طريقي، إلى الذي علمني إن سلاح اليوم هو القلم والحبر وعلمني جميع الكلمات في كل الطرقات وعلمني سهر الليالي حتى تنتهي كل الحكايات، إلى الإنسان الذي سعى جاهدا إلى تربيتي و تعليمي و توجيهي والوقوف إلى جانبي بكل ما أوتي أبي العزيز رحمه الله واسكنه فاسح جنانه.
* أهدي عملي هذا، إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة، إلى أعز إنسان في الوجود و قدوتي في الحياة اللذان ضحيا من أجلي، إلى الصدر الحنون والقلب الرفيق إلى أعز ما أملك في الدنيا الحبيبة الطاهرة الوفية ، والملاك الصافي القريب لله سبحانه و تعالي، أمي ثم أمي ثم أمي .
* الى صاحبة القلب الطيب التي ساعدتني بالفعل و الكلمة الطيبة : أختي سهيلة مع تمنياتي لها بالوصول إلى مبتغها، وأخي الوحيد حسين تمنياتي له بالنجاح والتوفيق في حياته، و إلى كل أفراد العائلة الكريمة صغيرهم وكبيرهم قريبهم وبعيدهم.
* وإلى الذي سأشارك معه السعادة و الفرحة واقف معه في السراء و الضراء كما وقف معي رجلا و لم يبخل علي بنصائحه و مساعدته في طلب العلم. زوجي العزيز كريم.
* إلى صديقتي وأختي جحيقة التي قاسمتني في انجاز هذه المذكرة.
* إلى جميع صديقاتي خاصة رزقية وزملائي في الدراسة.
* إلى جميع اساتذتي المحترمين من الابتدائي إلى الجامعة.

ليلى

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء	
كلمة شكر	
فهرس الجداول والأشكال	
مقدمة	أ - د
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والتوازن الاقتصادي	43-1
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية	03
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها	03
المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية وعوامل نجاحها	07
المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية	09
المطلب الرابع: وظائف السياسة المالية وفاعليتها في الدول النامية	11
المبحث الثاني: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية	17
المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية	17
المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية	18
المطلب الثالث: فاعلية السياسة المالية والنقدية	23
المطلب الرابع: شروط التنسيق بين السياسة المالية والنقدية	24
المبحث الثالث: نظرية التوازن الاقتصادي	28
المطلب الأول: التوازن الاقتصادي ومجالاته	28
المطلب الثاني: التوازن في الفكر الاقتصادي	32
المطلب الثالث: أهمية التوازن الاقتصادي	36
المطلب الرابع: العلاقة بين التوازن المالي للموازنة العامة والتوازن الاقتصادي	40
خلاصة	43
الفصل الثاني: أدوات السياسة المالية المطبقة في الجزائر	83-44
تمهيد	45
المبحث الأول: ماهية النفقات العامة	46
المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة وعناصرها	46

المطلب الثاني: أنواع النفقات العامة	48
المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها	51
المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	55
المبحث الثاني: الإيرادات العامة	60
المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة	60
المطلب الثاني: الإيرادات الاقتصادية والإيرادات السيادية	61
المطلب الثالث: الإيرادات الائتمانية	68
المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة	70
المبحث الثالث: الموازنة العامة للدولة	72
المطلب الأول: تعريف الموازنة العامة وخصائصها	72
المطلب الثاني: الأسس العامة لتبويب الموازنة العامة	74
المطلب الثالث: قواعد ومبادئ الموازنة العامة	77
المطلب الرابع: دورة الموازنة العامة للدولة	80
خلاصة	83
الفصل الثالث: فعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي	129-84
تمهيد	85
المبحث الأول: تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة(2000-2014)	86
المطلب الأول: تحليل الإيرادات العامة	86
المطلب الثاني: تحليل النفقات العامة وتطورها في الجزائر	89
المطلب الثالث: الأساليب المساعدة على ترشيد النفقات في الجزائر	101
المطلب الرابع: الموازنة العامة	103
المبحث الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق االتوازن الاقتصادي	112
المطلب الأول: دور سياسات الإيرادات في تحقيق التوازن الاقتصادي	112
المطلب الثاني: دور سياسات الإنفاق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي	117
المبحث الثالث: البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال فترة (2001-2004) ونتائجها	120
المطلب الأول: برنامج دعم النمو الاقتصادي(2001-2004) ونتائجه	120
المطلب الثاني: برنامج الإنعاش الاقتصادي(2005-2009) ونتائجه	123

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي(2009-2014)	127
خلاصة	128
خاتمة	130
قائمة المراجع	133

فهرس الأشكال والجداول

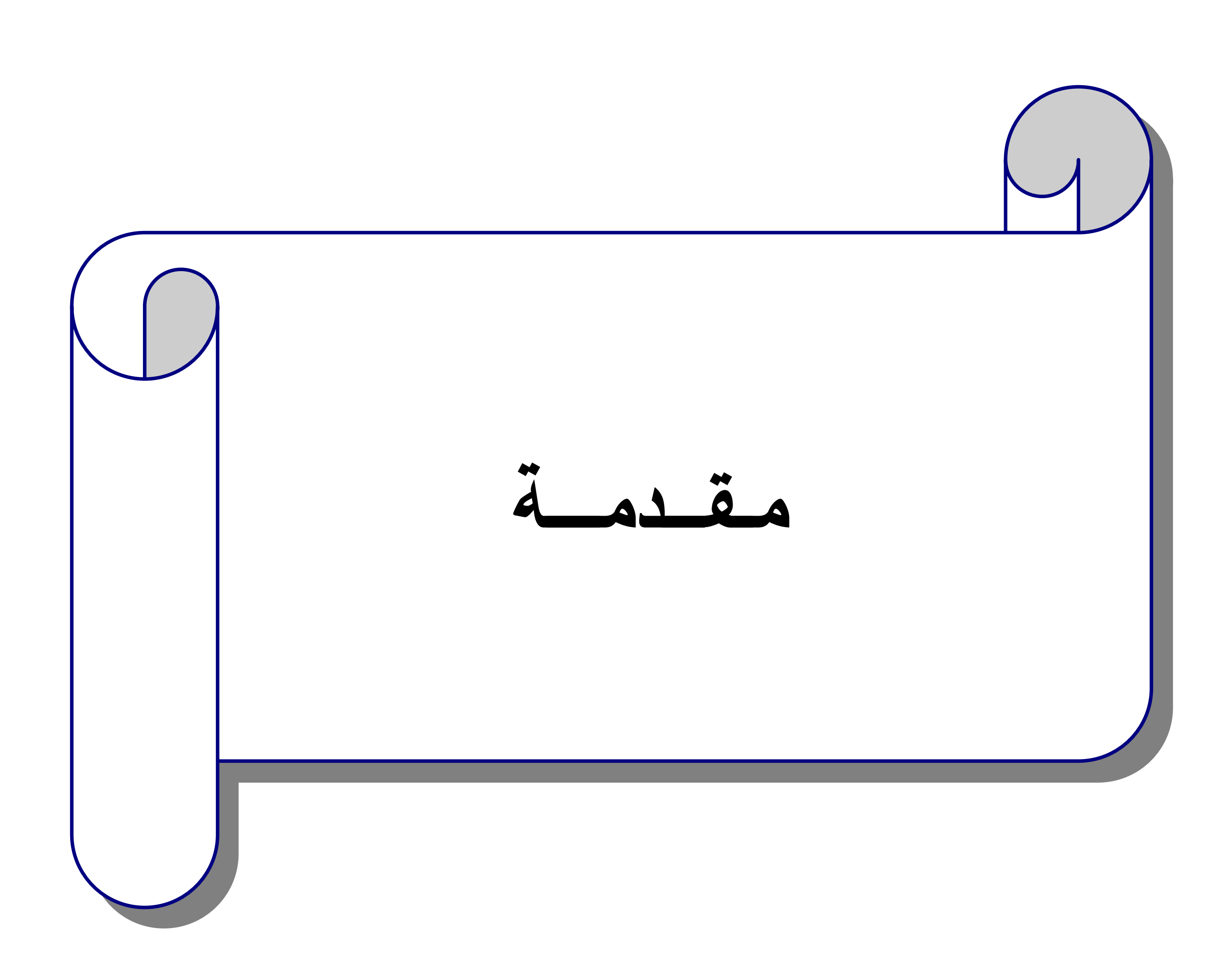
فهرس الجداول والأشكال:

أ. فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين الرسم والضريبة	67
02	أوجه الاختلاف بين القرض و الضريبة	70
03	تطور الإيراد العام مابين 2000-2010.	86
04	مصادر الإيرادات العامة2000 -2010	87
05	مصادر الجباية العادية.	88
06	تطور النفقات العامة والناتج الإجمالي الخام خلال الفترة 2000-2013.	90
07	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).	94
08	محاور برنامج دعم النمو التكميلي والإعتمادات المرصودة له.	98
09	برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014)	99
10	نصيب الفرد من النفقات العامة والدخل في الجزائر خلال الفترة 2000-2011	101
11	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004).	121
12	أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش	121
13	يبين أهم المؤشرات الاجتماعية خلال الفترة 2000-2004.	122
14	يبين نسبة النفقات الصحية المدروسة بالنسبة للناتج الداخلي الخام.	123
15	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009).	123
16	يبين تطور الاحتياطي النقدي	125
17	يبين الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009.	126
18	يبين تطورات هياكل الصحة العمومية.	126
19	يبين تطور الانجازات المادية لقطاع التربية.	127
20	يبين الأغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية.	128

ب. فهرس الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	يوضح السياسة المالية التوسعية.	10
02	يوضح السياسة المالية الانكماشية.	11
03	ارتداد منحنى عرض الزراعة للخلف	14
04	تقسيم النفقات العامة على أساس المعيار الاقتصادي.	49
05	الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.	56
06	تطور مصادر الإيرادات العامة 2000-2010.	87
07	تطور مصادر الجباية العادية	89
08	تطور النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2013.	91
09	حالة صندوق ضبط الموارد.	92
10	الديون الخارجية كنسبة من الناتج الداخلي الخام (PIB).	93
11	يبين تطور الدين الخارجي مليار $.	125


مقـدمــــة

مقدمة

السياسة الاقتصادية تشمل على مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على تحقيق التوازن عند مستوى العمالة الكاملة غير المصحوب بارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالطبع فهذا الهدف لا يمكن الوصول إليه تلقائيا دون اللجوء إلى سياسات أخرى، كالسياسة المالية والنقدية، حيث أن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، و لقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي و الاجتماعي لمفهوم الدولة فمنذ عام 1929 أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي و معالجة ما يتعرض له من هزات و أزمات فضلا عن ما لها من أثر في التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول الأخذة في النمو، وبفضل ذلك التطور الذي لحق بالسياسة المالية في النظم المعاصرة أصبح من واجب الدولة ولزاما عليها أن تتدخل في توجيه الاقتصاد الوطني في كافة نواحيه تحقيق الأهداف التي ينشدها.

لم يعد التوازن الاقتصادي يقتصر فقط على توازن بين النفقات والإيرادات في موازنة الدولة و إنما يقوم على تحقيق معادلة متعادلة بين النفقات الإدارية لتسيير مصالح الدولة من جهة وبين الإيرادات الضريبية.

وشرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة،كما أن التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في الأسواق السلعية والنقدية والعمالية والتي يتم الربط والتنسيق بينها في إطار السياسة الاقتصادية الكلية.

لذا أصبح على السياسة المالية أن توازن مالية الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني ،وبهذا المعنى يصبح التوازن متعدد الأوجه، وهذا هو الوجه الصحيح لتوازن الموازنة العامة باعتبارها برنامجا ماليا يعمل على تنفيذ خطة الدولة الاقتصادية الاجتماعية لخدمة السياسة العاملة ومصالح الاقتصاد الوطني.

والجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الانفاقية والايرادية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد، ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة2000-2014 وذلك للمساهمة في بناء سيناريوهات السياسة المالية الناجحة محل الدراسة في المستقبل.

وهنا يثور تساؤل رئيسي حول دور أدوات السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) في تحقيق تلك الأهداف. **ما مدى مساهمة أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي؟**

ومن هذا التساؤل يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل السياسة المالية المطبقة في الدول النامية نفسها المطبقة في الدول المتقدمة؟
- ماهي العوامل التي تتأثر على السياسة المالية ؟
- هل استطاعت أدوات السياسة المالية في الجزائر تحقيق التوازن الاقتصادي؟

فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية البحث والوصول على الأهداف المحددة له توجب علينا وضع الفرضيات التالية:

- السياسة المالية في الدول النامية مختلفة عن تلك المطبقة في الدول المتقدمة؛
- تتأثر السياسة المالية بجملة من العوامل منها تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية؛
- السياسة المالية إحدى السياسات الاقتصادية الناجعة المتبعة في الدول لتحقيق النمو في الاقتصاد.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث الوصول إلى النقاط التالية:

- محاولة التعريف بالسياسة المالية ودورها في اقتصادياتها الدول؛
- كيفية تحقيق التوازن الاقتصادي و العوامل المؤثرة على تحقيقه؛
- معرفة مسار السياسة المالية في الجزائر وأهم الإصلاحات الاقتصادية والآثار الناجمة عن تطبيق البرامج التنموية؛
- محاولة التعرف على الإجراءات التي انتهجتها الجزائر لتحقيق التوازن، وذلك في إطار السياسة المالية من خلال (السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية).

أسباب اختيار الموضوع:

- محاولة إثراء هذا الموضوع بالدراسة والتعرف على حالة الاقتصاد الجزائري خاصة أنه يعرف عدة تحديات داخلية وخارجية؛
- دور السياسة المالية في خدمة التحولات الاقتصادية، والمكانة التي حظيت بها في الجزائر من خلال استعمالاتها.

أهمية البحث:

– تبرز أهمية اختيار هذا الموضوع في التعرف على طبيعة السياسة المالية ومدى فعاليتها في تحقيق التوازن الاقتصادي خاصة وأن الجزائر من بين الدول النامية التي أتبعت سياسات الإصلاح الاقتصادي ، وذلك لكون السياسة المالية تستمد أهميتها من أدواتها، فالنفقات تخلق أفاقا واسعة لتحريك النشاط الاقتصادي، أما الإيرادات تعتبر وسيلة مهمة لتوفير الموارد المالية بالإضافة إلى أن الموازنة العمومية أصبحت تمثل إحدى المؤشرات الأساسية وذات دور هام في توجيه مسار النشاط الاقتصادي،

– احتياجات الاقتصاد الجزائري للمزيد من الإجراءات والتحفيزات من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي؛

– المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية، والجزائر من بين تلك الدول حيث اهتمت بالسياسة المالية لتطوير اقتصادها

منهج البحث:

استخدمنا المنهج الوصفي من خلال عرض الاقتصاد الجزائري، ومن خلال التطرق إلى المدارس الاقتصادية المختلفة في السياسة المالية والتوازن الاقتصادي وأدواتها، أما المنهج التحليلي من خلال التطرق إلى تحليل جداول تطور النفقات والإيرادات .

الصعوبات:

أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال مرحلة إعداد البحث تمثلت بشكل خاص في التضارب الواضح في المعطيات والإحصائيات.

الدراسات السابقة:

- رسالة دكتوراه بعنوان" السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"للباحث دراوسي مسعود، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2005-2006؛
- رسالة الماجستير بعنوان"السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار"للباحث اريا الله محمد ، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي جامعةالجزائر03، 2010-2011؛
- رسالة الماجستير بعنوان" السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي" للباحث شريف محمد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان أبي بكر بلقايد، 2010.

هيكل البحث:

ولدراسة الموضوع قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول، وسبقنا بمقدمة عامة، وفي النهاية خاتمة استوفت نتائج الدراسة والتوصيات، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للسياسة المالية والتوازن الاقتصادي وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي: المبحث الأول يعالج ماهية السياسة المالية والمبحث الثاني يتضمن علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية، أما المبحث الثالث نظرية التوازن الاقتصادي.

أما الفصل الثاني تحت عنوان أدوات السياسة المالية المطبقة في الجزائر وقسم إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول النفقات العامة، أما المبحث الثاني فقد تضمن الإيرادات العامة، والمبحث الثالث تضمن الموازنة العامة للدولة.

والفصل الثالث وهو دراسة حالة الجزائر والمعنون بفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حيث قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، وفي المبحث الثالث البرامج التنموية المعتمدة خلال الفترة(2001-2014).

الـفـصــل الأ ول :

الإطار النظري السياسة المالية والتوازن الاقتصادي.

تمهيد

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية كالسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف، لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني ولاشك أن المتتبع لتطور السياسة المالية عبر مختلف العصور والمدارس الاقتصادية يلاحظ ذلك الاختلاف الشاسع الذي عرفته هذه السياسة بين مدرسة وأخرى،كما يلاحظ الاختلاف بين أهداف السياسة المالية بين كل من الدول النامية والدول المتقدمة.

تعتبر السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة مايتعرض له من هزات وأزمات، غير أن السياسة المالية لاتستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى.

فالسياسة المالية تعمل على تحقيق التوازن في مالية الدولة وذلك حسب مايتوافق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني.

وتكتسي نظرية التوازن أهمية بالغة في التحليل الاقتصادي لإسهاماتها الكبيرة في تحقيق التوازنات الجزئية والكلية على السواء، فهي وسيلة فعالة لتصميم النماذج وتحليل الظواهر الاقتصادية.

وبناءا على هذا ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية؛

المبحث الثاني: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية؛

المبحث الثالث: نظرية التوازن الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.

اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية ،وفق الأهداف الداخلية التي تسطرها وتسعى للوصول إليها، إلا أن هذا المفهوم تعدد واختلف، ونظرا لكون السياسة المالية مرآة لدور الدولة وتدخلها، نعالج من خلال هذا المبحث إلى تعريف السياسة المالية وأهدافها وآلية عملها ومقارنتها بالسياسة النقدية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها.

من الملائم إيضاح المقصود بالسياسة المالية وتطورها لصلته بما نحن بصدد دراسته من ناحية و من ناحية أخرى لكي يعرف الدارس الفرق بين المالية العامة والسياسة المالية.

أولا: مفهوم السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية الطريق الذي انتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام و تدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة وقد تطور هذا المفهوم حسب الدور الذي كانت تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي.

ولكنه لم يخرج عن كونه"استخدام الحكومة للإرادات العامة والإنفاق الحكومي أو العام"لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية خلال فترة زمنية معينة. وتلك الأهداف تتلخص في الاستقرار الاقتصادي والتنمية والعدالة في التوزيع، وتوجيه النشاط الاقتصادي ومحاربة أو علاج التضخم والكساد(الانكماش).[1]

فالسياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للحكومة أو الدولة و ما ينتج عنه من أثار على الاقتصاد القومي.[2]

يجب أن نتذكر أن السياسة المالية هي مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في أي دولة لتحقيق مجموعة من الأهداف المتفق عليها خلال فترة زمنية معينة.

أي هي في كل الأحوال عبارة عن أدوات وأهداف وزمن تتم فيه.

ويضاف إلى هذين التعريفين تعريف آخر للسياسة المالية يرى أنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام، وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي وهي تتضمن فيما تتضمنه تكيفا كميا لحجم الإنفاق العام والإرادات، بغية تحقيق أهداف معينة في طبيعتها النهوض بالاقتصاد القومي، ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين، بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في التوزيع الدخل والثروات.

---

[1]-عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة،2005، بدون طبعة، ص ص40،41.

[2]-نفس المرجع، ص 41.

وهناك من يذهب إلى أن "إن السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية، وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى.[1]

من هذه التعاريف السابقة يمكن القول السياسة المالية بأنها الإجراءات والتدابير الرشيدة التي تتبعها الدولة في التعامل مع عناصر المالية العامة، قصد تحقيق أهداف اقتصادية وغير اقتصادية، أهمها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الإستقرار.

ثانيا: تطور السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية مجموع الإجراءات التي تتخذها الحكومة في مجال إنفاق الأموال العامة ووسائل تمويلها كما ينعكس ذلك في الموازنة العامة. وقد مرت السياسة المالية بمرحلتين تبعا للنظرية الاقتصادية السائدة.

أ. السياسة المالية في العصور التقليدية:

يرى المذهب الاقتصادي الكلاسيكي(التقليدي) ضرورة إخضاع السياسة المالية لقيود شديدة بحيث لايتعارض النشاط الاقتصادي العام مع مبادئ الاقتصاد الخاص لأن أصحاب هذا المذهب يعتقدون أن النشاط الخاص كفيل بتحقيق التوازن الاقتصادي وعند مستوى الاستخدام التام. أما تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فإنه يعيق هذا التوازن وهو نشاط غير منتج أو ذو إنتاجية منخفضة.

ومع ذلك فهو نشاط ضروري لابد منه كالخدمات العامة التي تقدمها الدولة، إلا انه يجب تحديد هذا النشاط إلى أقل قدر ممكن، وإتاحة الفرصة واسعة أمام استثمارات القطاع الخاص لأن المنظم في القطاع الخاص يسعى بكل إمكانياته لتحسين أداء مشروعه من حيث الإنتاج والإنتاجية بدافع الرغبة في زيادة أرباحه وتخفيض تكاليف الإنتاج.وكذلك ينبغي العمل على زيادة الادخار الخاص لأن انخفاضه يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة مما يؤثر سلبيا في معدل النمو الاقتصادي.[2]

أن زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يعوق من وجهة نظر أصحاب هذا المذهب تكوين الادخار الخاص و بالتالي من الاستثمار الخاص. فالضريبة التي تقتطع جزءا من دخول الأفراد تقلل من قدرتهم على الادخار كما تخفض القروض العامة المدخرات الخاصة، وتحرم القطاع الخاص من مصدر مهم للتمويل، وبذلك يقل تكوين وتراكم رؤوس الأموال .

[1]– اريا الله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجاريةوعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي 2010- 2011،جامعةالجزائر03،ص 03.

[2]–سعيد علي ألعبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان ، الطبعة الأولى، 2011، ص ص227،226.

هذا إضافة إلى أن منافسة الدولة للقطاع الخاص في سوق الائتمان يؤدي إلى رفع سعر الفائدة مما يقلل من حجم الاستثمار الخاص.[1]

أما في مجال الإنفاق فيعتقد السوق كفيله بتوظيف جميع عناصر الإنتاج ووجود الطلب الحكومي سوف ينافس الطلب الخاص على هذه العناصر. وهذا يقلل من الموارد الاقتصادية المتاحة للقطاع الخاص و الذي هو أكفأ بكثير من القطاع العام حسب رأيهم، لكل هذه الاعتبارات يرون أن الموازنة العامة يجب أن تكون متوازنة وحيادية وهذا يحقق هدفين:

الأول هو وضع حد منخفض للإنفاق الحكومي لأن التوسع في الإنفاق العام يستلزم فرض المزيد من الضرائب، وهذا يؤثر على ادخارات القطاع الخاص واستثماراتهم.

والثاني منع حدوث عجز في الموازنة العامة حتى لاتضطر الحكومة إلى اللجوء لمعالجة هذا العجز عن طريق وسائل قد تؤدي إلى التضخم كالإصدار النقدي. إذ السياسة المالية التقليدية مهمتها المحافظة على الحرية الاقتصادية، وتوفير الأجواء الكفيلة بضمان فاعلية جهاز السوق أو جهاز الأسعار ليعمل بحرية تامة وبدون أي مؤثرات من قبل الدولة لأن إتاحة هذه الحرية تمكن آلية السوق من تحقيق التوازن الاقتصادي وعند مستوى الاستخدام التام.[2]

ب. السياسة المالية في العصور الحديثة: لقد كشفت الأحداث التي وقعت في مطلع القرن العشرين والأزمة الاقتصادية سنة 1929 عن عجز مفهوم المالية العامة الذي قدمته النظرية التقليدية القاضي بحياد الدولة بمواجهة الأحداث الاقتصادية والمالية في المجتمع، مما دفع الاقتصاديين إلى الخروج عمليا على تلك المبادئ والأسس حيث طلبوا من الدولة أن تتخلى عن موقعها السلبي إزاء الأحداث الاقتصادية، وفتح الباب لمناقشة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على مصراعيه وظهر كتاب النظرية العامة في الاستخدام (للورد كينز).

وبعد أن هاجم كينز قانون ساي القائل(أن العرض يخلق الطلب المساوي له) وأشار إلى أن "الطلب هو منشأ العرض"، إذ حين يطلب الأفراد السلع فيسرع المنتجون في إنتاجها و يستخدمون اليد العاملة والمواد الأولية وأشار (كينز) إلى احتمال نقص الطلب عن العرض وما يسببه هذا النقص من قلة الإنتاج و الاستغناء عن عوامل الإنتاج مادية وبشرية وظهور البطالة.[3]

وقدر كينز دعوة الكلاسيك القائلة بان (جمود الأجور هو سبب البطالة) أي أن العامل يرفض أن يعمل بأقل من أجره الحقيقي المعين،بل يقول كينز أن هناك بطالة لا إرادية(أي أن العمال مستعدون للعمل بأقل من الأجر السائل ومع ذلك لايجدون عملا).

[1]– سعيد علي ألعبيدي،نفس المرجع السابق ، ص227.

[2]– نفس المرجع، ص227.

[3]- فتحي أحمد ذياب عواد،اقتصاديات المالية العامة ، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان ، 2013، الطبعة الأولى، ص43.

وان سبب هذه البطالة هو نقص الطلب ولما كان الطلب على الاستهلاك يتمتع بشيء من الجمود والاستقرار فلا يتوقع أن تحصل زيادة هذه الناحية ولذلك يلزم التأكيد على زيادة الاستثمارات العامة ويتبع ذلك زيادة في القوة الشرائية فزيادة في الطلب الذي سيجر حتما إلى زيادة في الإنتاج والاستخدام.

وهذا الاقتصاديون حذروا(كينز)في إعادة النظر في أراء الكلاسيك ونبذ أفكارهم، فلم يسلموا بالتوازن التلقائي بين العرض والطلب، ولن يقبلوا فكرة تحقيق الاستخدام الكامل ذاتيا ولم يعودوا يؤمنون بحياد الدولة إزاء الأحداث الاقتصادية والاجتماعية، وراح (الاقتصاديون الكينزيون) يلقون على عاتق الدولة التبعات الجديدة في تحقيق الاستخدام الكامل.[1]

وفي سنة 1943 أشار(ليرنر)إلى أن أولى مسؤوليات الدولة هي أن تبقى المعدل الكلي للإنفاق في القطر في مستوى لا أعلى ولا أقل من ذلك المستوى الذي يمكن أن تشتري عنده جميع الأموال التي يمكن أن تنتج في بلد وفي السعر الجاري، لقد هدم تطور الفكر والواقع مبدأ حياد المالية العامة، وأصبحت المالية العامة أداة لتجهيز الدولة بالدخل الضروري لتغطية نفقاتها الإدارية والتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ج.السياسة المالية في النظام (الاشتراكي)

يمكن تقسيم الفترة منذ قيام الثورة الروسية سنة1917 وحتى الآن من وجهة نظر التنظيم الاقتصادي إلى ثلاث فترات، حيث كان لكل منها أثر بارز على النظم المالية :

من1917-1921 :[2]

وتتميز هذه باختفاء قيمة النقود بعد أن فقدت كل قيمة لها نتيجة التوسع في الإصدار النقدي لتمويل الحرب حيث كانت الدولة تحصل على احتياجاتها عينا وتوقف تحصيل الضرائب نقدا ولم تكن الموازنة موجودة ولم يمارس علم الاقتصاد والمالية دورا وطالب البعض بالاستغناء عنها على أساس أن إرادة المخطط تحل محل جهاز السوق كمنظم للحياة الاقتصادية.

من1922-1928:

وهي الفترة السياسية الاقتصادية الجديدة نتيجة للانهيار الاقتصادي الشامل الذي سببته الفترة الأولى فقد استخدمت أدوات الاقتصادي الرأسمالي حيث ألغيت بعض التأميمات على أساس إنها سابقة لأوانها، وعادت النقود إلى التداول واستخدمت الضرائب نقدا وعادت الموازنة إلى الظهور.

[1]– فتحي أحمد ذياب عواد،نفس المرجع السابق ، ص ص 43-44.

[2]– نفس المرجع، ص 49.

من 1928-حتى الآن فترة التخطيط الشامل:

فترة التخطيط الشامل ولقد لعبت في هذه الفترة الأدوات النقدية والمالية والضريبية في التخطيط السوفياتي حيث ظهرت بعد أن كانت مختفية في الفترة الأولى وبعد أن كان التخطيط المالي خاضعا تماما للتخطيط العيني الكمي المباشر الذي تقرره السلطة المركزية من 1928-1956 تقريبا، أصبح يحتل أهمية كبيرة في تحقيق التوازن الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير وبعد أن كان المشروع مجرد أداة في تنفيذ الخطة التي تضعها السلطة المركزية أصبح يحتل دورا كبيرا في وضع هذه الخطة، ويكاد القطاع أن يسيطر سيطرة تامة على الاقتصاد القومي في النظام الاشتراكي.[1]

المطلب الثاني:أهداف السياسة المالية وعوامل نجاحها

تسعى الدولة من خلال سياستها المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تمس الجانب الاجتماعي، والاقتصادي والمالي وحتى السياسي، وذلك بتوفر مجموعة من العوامل التي تساهم في ذلك على أننا سوف نستعرضها فيما يلي:

أولا:أهداف السياسة المالية

للسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها، عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة، نذكر أهمها في النقاط التالية:[2]

أ. التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية : يملك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد موارد محدودة ونافذة وأخرى متجددة، تسعى الدولة إلى إيجاد كفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية والمتزايدة للمجتمع، وذلك عن طريق الدور التوجيه والتحفيز للقطاع العام والخاص مستخدمة أدوات يطلق عليها اسم أدوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة وأخرى بالنفقات العامة.

ب. التوزيع العادل للثروات والدخل : إن تحقيق الهدف السابق يؤدي إلى تعظيم وتنوع الإنتاج بمختلف أنواعه السلع والخدمات، حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعه توزيعا عادلا على أفراد المجتمع، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة.

ج.تحقيق الاستقرار الاقتصادي : من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل، حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل، ومستوى الأسعار، في الأطوار الاقتصادية من ركود، كساد، فانتعاش

[1] —فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سبق ذكره، ص5 .

[2] - صالحي صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات ، القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2006 ، ص ص 498،499 .

فتضخم، فتتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية وتنشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي[1]، فيأتي تدخل الدولة من أجل تدارك الاختلال أو التخفيف منه، وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية.

د. التوازن المالي : يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه ممكن.

هـ.التوازن العام: (التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات، والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها.[2]

تجدر الإشارة إلى أنه قد يكون هناك تضارب بين أهداف السياسة المالية.

ثانيا: عوامل نجاح السياسة المالية

تهدف العديد من الدول إلى إحداث إصلاحات شاملة تتماشى وتوجيهات السياسة الاقتصادية من خلال توفير شروط جديدة للضمان الأحسن لسياساتها الاقتصادية، وتتمثل:

أ. الاستقرار السياسي:حيث يعد من أهم الدعائم الأساسية لنجاح أي برنامج تصحيحي، وعليه ومن اجل تحقيق وتحسين الكفاءة الاقتصادية الكلية يتطلب أن يسود مناخ السلام والأمن، والعمل على خلق المجال أمام حرية التعبير وفتح المجال للديمقراطية، لأن انتشار الصراعات يمكن أن يهدد الجهود الحالية لإعادة الهيكلة والتخفيف من حدة الاختلافات في عدد من البلدان، كما يجب توفير الثقة بين المستثمرين من خلال توفير مناخ الأمن والتقليص من تعاقب الحكومات.

ب. الانفتاح الاقتصادي والتعاون الإقليمي: يقتضي الأمر الزيادة من سرعة انفتاح اقتصادياتها أمام المنافسة وتعميق تكاملها مع الاقتصاد العالمي، وتعتبر زيادة تحرير نظم الصرف الأجنبي والتجارة أمرا أساسيا،كما يمكن أن يكون التعاون الإقليمي بمثابة نقطة انطلاق فعالة نحو تحرير خارجي واسع النطاق، وهو يوفر نطاق مفيد يمكن للدول أن تعمل على التنسيق بين سياساتها المالية، وتخفيض الرسوم الجمركية وتحرير التجارة والتعاون في منع الخلافات وحلها[3] وأيضا فك القيود على الاستثمار الأجنبي وخلق مناصب شغل جديدة.

ج.تركيز نشاط الحكومة على التوسيع في الإنفاق على الخدمات الرئيسية: وتعتبر عملية شق الطرقات وبناء المطارات والموانئ ذات أهمية بالغة لتحقيق النمو، وربط البلدان بالأسواق الإقليمية و الدولية، حيث تهدف بمجملها إلى تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي جلب موارد جديدة ونقل الخبرة الأجنبية، وكل هذا يستدعي دعم المؤسسات والتشريعات العامة بما في ذلك الإطار الخاص بوضع السياسة وتنفيذها.

[1]- موسى إبراهيم، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، بيروت لبنان، دار المنهل، ط1 ، 1998، ص13 .

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق،1997،ص ص241 ،242.

[3]– بن طالبي فريد، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحيهما في ظل التغيرات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، دراسة حالة الجزائر ،جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2002، ص128.

د. تعديل الأنظمة الضريبية: أي إدخال تعديلات على الأنظمة الضريبية بهدف خلق الحوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع التعامل بالأوراق المالية، وكذلك تبسيطها من أجل ضمان حسن الإدارة والتحصيل، والعمل على توسيع القاعدة الضريبية، وخفض معدلات الضرائب وتقليص نفقات التحصيل ومحاربة التهرب.

هـ.الحكومة الجيدة والنظيفة: أي أن يكون للبلد المعني حكومة جيدة المعرفة والتنظيم، ولأجل هذا يجب توفر نظام تشريعي منفتح، وإطار تنظيمي شفاف وتوفر موظفين جيدي التدريب والرواتب مع التزام مطلق بنظافة الحكم ومحاربة الفساد على كافة المستويات.

و. الخوصصة وتوسيع الأوراق المالية: أي إعادة تأهيل المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها من النواحي التشريعية والإدارية ومنحها الاستقلالية المالية والإدارية، وتحسين أدائها المالي من خلال معالجة ديونها اتجاه الجهاز المصرفي وفتح مجال الاستثمارات للقطاع الخاص الملي والأجنبي باعتباره مفتاح لخلق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل،أما لأسواق الأوراق المالية فهي تتيح فرصة خلق السيولة النقدية خاصة للاستثمارات الكبيرة وكذلك الحصول الدائم على رأس المال من خلال إصدارات الأسهم، كما أن السيولة التي توفرها الأسواق المالية تؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي تطوير النمو الاقتصادي ورفعه.[1]

ويظهر مما سبق أن السياسة المالية يمكن لها أن تؤدي دورا مهما في الاقتصاد نظرا لتأثيرها الكبير والمهم في متغيراته وذلك من خلال ما يمكن أن يتهيأ لها من عوامل نجاح تكون بمثابة الأرضية التي تسمح بتحقيق أهدافها، كما أن ذلك لايمكن أن يتم إلا بوجود تلك الأدوات ذات الأهمية الكبيرة.

المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الركودية، والفجوة التضخمية وهنا يمكن توضيح الالية التالية لعمل السياسة المالية:

اولا -حالة الكساد الاقتصادي :وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، ومما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية و وجود بطالة بأنواعها. وفي هذه الحالة فان الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه، ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية. وتكون السياسة المالية التوسعية عن طريق:

أ. زيادة مستوى الإنفاق العام: والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع،وخدمات) أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الإفراد لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة مدا خيل للأفراد. وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب، وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام؛

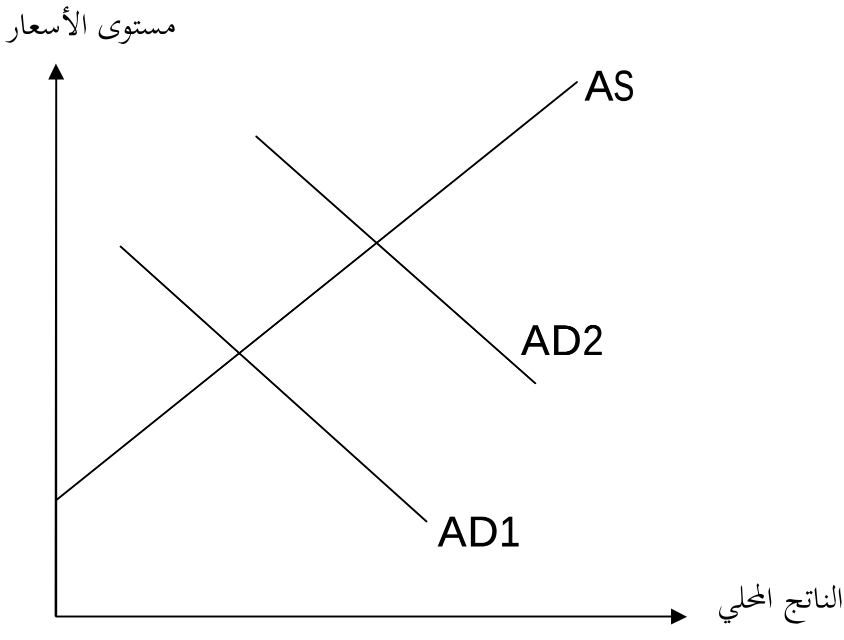
[1]– بن طالبي فريد، نفس المرجع السابق ، ص ص 128-130 .

ب. كما قد تلجا الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الأنفاق العام، أو أعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي، لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار؛ وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي؛

ج.وقد تستخدم الحكومة الاثنين معنا أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب وذلك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد[1].

و يبين الشكل التالي كيفية معالجة السياسة المالية التوسعية للكساد من خلال الرسم البياني الموالي:

الشكل رقم01 :(يوضح السياسة المالية التوسعية).



المصدر :هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط1 ، 2000 ، ص205 .

حيث أن: AS :العرض الكلي

AD1 :الطلب الكلي قبل إتباع سياسة توسعية .

AD2: الطلب الكلي بعد إتباع سياسة توسعية .

ثانيا -حالة التضخم في الاقتصادي :والمتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار. ويتمثل ودور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية، وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:

[1]– خالد واصف ألوزني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق،إعادة الطبعة السابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2005 ،ص327.

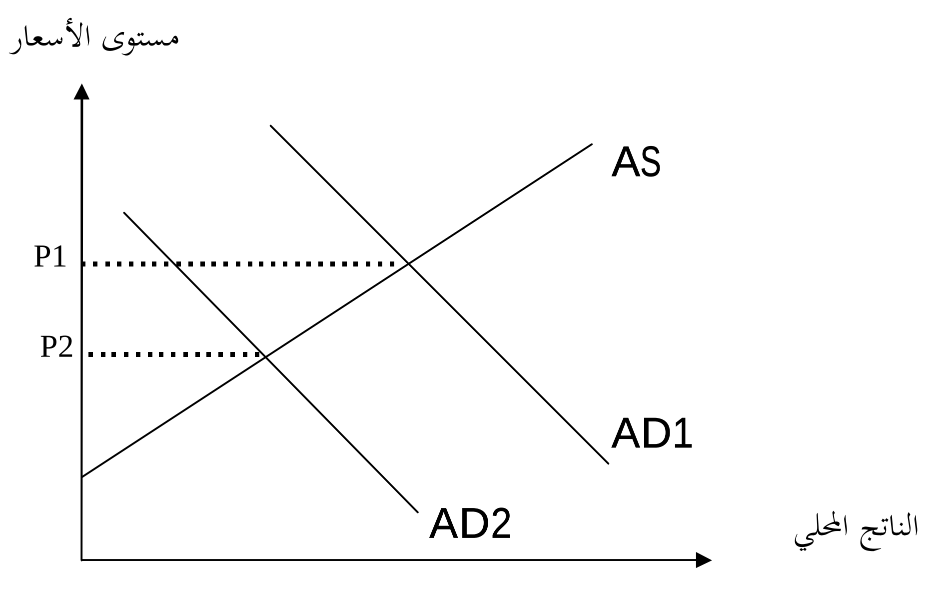
أ. تخفيض مستوى الإنفاق العام: والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.

ب. رفع مستوى الضرائب: مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي، وبالتالي تخفيض الطلب. ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار. [1]

ج.المزج بين الحالتين :أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم.

و يبين الشكل التالي السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم من خلال الرسم البياني:

الشكل رقم 02:(يوضح السياسة المالية الانكماشية)



المصدر :هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص206 .

يوضح الشكل رقم-2 كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب ، وتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع ا AD1 إلى AD 2 وخفض الأسعار منP1اليP2 وبالتالي تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

المطلب الرابع:وظائف السياسة المالية وفاعليتها في الدول النامية

للسياسة المالية مجموعة من الوظائف لتحقيق أهدافها وذلك فاعليتها في الدول النامية.

أولا:وظائف السياسة المالية[2]

أ. التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج فلا يجوز أن يبقى عنصر إنتاجي معطل. وهذا يعني التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج و بالتالي استقرار الوضع الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي للدولة؛

[1]– خالد واصف ألوزني واحمد حسين الرفاعي،نفس المرجع السابق ، ص329.

[2]– طارق الحاج ،المالية العامة ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، ط1 ،2012 ، ص201.

ب. المحافظة على قيمة النقود، من خلال إجراءات مالية،كالاعتماد على الموارد المحلية مما يؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار؛

ج.إعادة توزيع الدخل والثروة؛

د. المحافظة على مستوى الدخول والعمل على زيادتها؛

هـ. تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثانيا:فاعلية السياسة المالية في الدول النامية

قبل التعرض لمدى صلاحية السياسة المالية في علاج المشكلات الاقتصادية المصاحبة لتغيرات مستوى النشاط الاقتصادي القومي تجدر الإشارة إلى ضرورة تشخيص الداء قبل العلاج والدواء أي علينا أن نبحث عن أسباب التقلبات الاقتصادية في الدول المتخلفة.

وقد سبق الإشارة إلى أن الدول المتخلفة تعاني من عدة مشكلات اقتصادية تؤدي إلى تعرضها إلى نوعين من الأزمات الاقتصادية فبعض هذه الأزمات يرجع لأسباب داخلية وبعضها الأخر يرجع إلى أسباب التبعية الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ونبحث الآن في مدى إمكانية نجاح السياسة المالية في علاج هاتين المجموعتين من الأزمات الاقتصادية.

أ. إمكانية السياسة المالية في علاج التقلبات الداخلية

يغلب على اقتصاديات الدول المتخلفة اتسامها بعدد من الخصائص الأساسية للتخلف من بينها مايلي:[1]

- تعتمد غالبية الدول المتخلفة على القطاع الأولى حيث ترتفع نسبة المشتغلين في الزراعة والصناعة والمهن التابعة لها(تعدين مناجم، محاجر،صيد بري وبحري، وغابات وغير ذلك)كما يلاحظ ارتفاع نسبة المنشآت الفردية صغيرة الحجم التي يشتغل أصحابها لحسابهم الخاص هذا بالإضافة إلى شيوع البطالة المقنعة؛

- نتيجة لانخفاض المستوى المعيشي متمثلا في انخفاض دخل الفرد وانخفاض مستوى الاستهلاك يضيق نطاق السوق المحلى عن استيعاب الزيادة في النتاج إن حدث؛

- انخفاض معامل رأس المال العمال-وصعوبة توفير رأس المال بالقدر الكافي لأحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد وتنويع الإنتاج؛

- ضغط السكان على الموارد الاقتصادية ويتمثل هذا في عدة مظاهر منها الزيادة السريعة في عدد السكان وارتفاع نسب الإعالة من الشيوخ والأطفال وهم فئات عمرية تستهلك ولاتساهم في زيادة الإنتاج القومي؛

[1]–عبد العزيز علي السوداني، اسس السياسة المالية، الدار الجامعية، طبع نشر وتوزيع، مصر، 1996، ص94.

- انخفاض متوسط الدخل وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك يؤدي إلى انخفاض المدخرات وبالتالي انخفاض معدل تكوين رؤوس الأموال ونقص الاستثمارات.

هذا بالإضافة إلى انخفاض إنتاجية العاملين بالمقارنة بالدول الرأسمالية المتقدمة.

ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي. ويتميز الجهاز الإنتاجي للدول المتخلفة بالجمود النسبي بسبب غلبة القطاع الأولي. وقد أسفرت تجارب بعض الدول الإفريقية والأسيوية عن أن عرض بعض المنتجات الزراعية يرتد إلى الخلف بعد قدر معين من الزيادة للدخول أو ارتفاع الأسعار. إذ عندما يرتفع دخل المزارع أو عندما تزيد الأثمان يفضل بعض المنتجين الزراعيين عرض كمية اقل من السلع الزراعية وبالتالي سيزيدون من استهلاكهم الذاتي فيؤدي إلى نقص المعروض من هذه السلع في الأسواق فترتفع الأسعار. ويقل العروض ....وهكذا حتى ما يوضحه الشكل رقم (03)

في ظل هذه الخصائص غير الصحية اقتصاديا يثور التساؤل حول مايمكن حدوثه لو قررت الحكومة زيادة الأنفاق العام فهل يمكن بواسطة زيادة الأنفاق العام فهل يمكن بواسطة زيادة الأنفاق العام وخفض الضرائب القضاء.

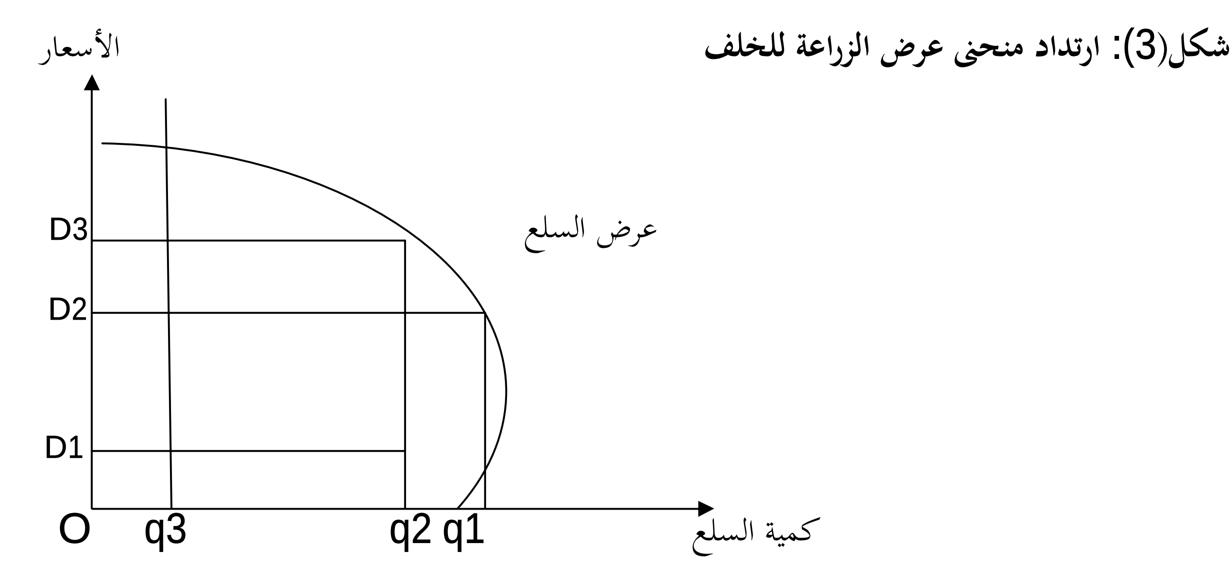
على البطالة المزمنة باستخدام الوسائل المماثلة لما تتبعه الدول الرأسمالية.

وهل ينجح المضاعف في حل مشكلة البطالة المقنعة أو السافرة بسهولة أو هل يمكن تلطيف آثار الأزمة على نمط ما يحدث في الدول المتقدمة؟

أن الإجابة على هذه التساؤلات يتطلب أن تدرس طبيعة الهيكل الإنتاجي ومدى مرونة ذلك الهيكل في زيادة عرض السلع والخدمات استجابة للزيادة المحتملة في الطلب الكلي. وبعبارة أخرى تتوقف الفاعلية على الهيكل الإنتاجي وبسبب البطالة أي مدى مرونة عرض السلع والخدمات الاستهلاكية وعلى مدى قدرة الطاقة الإنتاجية على التوسع في الفترة القصيرة فإذا زادت النفقات العامة أدت إلى زيادة الدخل والعمالة بادئ الأمر نتيجة الزيادة الأولية في الأنفاق ولكن تتوقف الزيادة التالية على مدى استجابة الصناعة الاستهلاكية للزيادة في الطلب الكلي.[1]

[1]– عبد العزيز علي السوداني،نفس المرجع السابق ، ص95.

شكل(3): ارتداد منحنى عرض الزراعة للخلف



المصدر: عبد العزيز علي السوداني، اسس السياسة المالية، الدار الجامعية، طبع نشر وتوزيع، مصر، 1996، ص96.

في الواقع أن زيادة الإنتاج والعمالة لاتتحقق بسهولة وربما لاتنخفض في وقت مناسب. وهنا لايصاحب زيادة الطلب الكلى زيادة مماثلة في الإنتاج مما يؤدي إلى رفع الأسعار. من هنا لاتؤدي زيادة الإنفاق العام إلى زيادة الإنتاج والعمالة والدخول الحقيقية. وبالتالي قد يؤدي التمويل بالعجز إلى إحداث نوع من التضخم كذلك قد تتعرض الدول المتخلفة لتقلبات بسبب تقلبات الظروف الطبيعية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي والتعديني حيث ينخفض العرض الكلي ومع افتراض ثبات مستوى الطلب الكلي تنشأ حالة من البطالة مع تضخم الأسعار. وعلى ذلك فان الالتجاء إلى السياسة المالية الكينزية لا تؤدي إلا إلى تضخم الأسعار دون زيادة مستوى الإنتاج والتشغيل. ومما يزيد من احتمالات التضخم هنا افتقار الدول المتخلفة للسلع الوسيطة والمواد الأولية مما يسمى عنق الزجاجة.

ونؤكد هذه الدروس المستفادة من تجارب الكثير من الدول المتخلفة التي لجأت إلى أسلوب التمويل بالعجز لمواجهة نفقات الحروب والتنمية إذ تعرضت للتضخم واضطراب المستوى العام للأسعار.

وعلى هذا لايعتبر التمويل بالعجز الأسلوب المناسب في الدول المتخلفة.ذلك أن المشكلة ليست في نقص الطلب الكلي.بل هي ضعف الإنتاجية المتاحة. وبالتالي فهذه مشكلة مزمنة طويلة الأجل تتطلب حلولا طويلة الأجل لايوفرها أسلوب التمويل بالعجز.

أما بالنسبة لما تعانيه الدول المتخلفة من مشاكل التضخم فانه يمكن للسياسة المالية أن تنجح في امتصاص جانب من القوة الشرائية الفائضة لدى الأفراد سواء بتخفيض النفقات العامة أو زيادة الحصيلة الفردية.

ومن الصعب زيادة الناتج الزراعي بسرعة في الدول المتخلفة بسبب اختناقات عنق الزجاجة مثل نقص تسهيلات الري والصرف وعدم كفاية التدريب على الوسائل الفنية الحديثة للزراعة وتعتمد الزراعة في الأجل القصير على عوامل الطقس. وفي كثير من الدول المتخلفة توجد بطالة في الريف و لكن يمكن تدريب فائض عرض العمل ووضعهم في

وظائف أخرى- ولايمكن لحقل مالي أن يؤدي إلى تحريك العمال إلى الوظائف الأكثر إنتاجية وهذا التدريب يحتاج لوقت وجهد ومال وحتى إذا تم التدريب يتجه العمال إلى المراكز الحضرية بغرض التوطن.

ومرونة العرض المتواضعة في الدول المتخلفة تضع قيدا على أثر المضاعف وان كانت كلها ليست فينفس الموقف خلال فترات الكساد. لأنه في الدول المتخلفة إذا حدثت زيادة بسيطة في الطاقة الشرائية لا تولد زيادة في الناتج لكنها تؤدي فقط إلى حدوث زيادة سريعة في الأسعار. [1]

ولهذا فان التمويل بالعجز له حدود وتكون المشكلة الأساسية هي كيفية زيادة الإنتاجية وكيفية إنتاج سلع بتكلفة إنتاجية تنافسية لأن زيادة الاستثمار بمفردها لاتعتبر بديلا للعوامل الأخرى الواجب توافرها للتنمية.

وطريقة التنمية طريق طويل مليء بالعوائق والمشاكل، لايتطلب منا زيادة المدخرات وزيادة الاستثمار بل يتطلب بنفس الدرجة من الأهمية زيادة مهارات الأفراد الشخصية تقرير الحوافز والدوافع الإنسانية وعمل التطوير في الإجراءات التنظيمية في مختلف القطاعات الاقتصادية،وتطوير المؤسسات الجديدة لزيادة كفاءتها في العوامل البشرية والمادية واستخدام التكنولوجيا الحديثة ومن العوامل المتشابكة الإنسانية والمادية تتفاعل مع بعضها البعض قد تؤدي إلى التنمية المستهدفة.

ب. إمكانية السياسة المالية في علاج التقلبات الخارجية

سلفت الإشارة إلى أن الدول المتخلفة تعتمد على إنتاج وتصدير عدد محدود من السلع التصدير.وبالتالي تتأثر حالة الاقتصاد المتخلف بالحالة الاقتصادية في الدول المستوردة لتلك السلع الأساسية كما يتعرض الدخل القومي لتقلبات دورية يتوقف مداها على تقلبات الطلب الأجنبي على هذه السلع الأساسية فحينما يسود الكساد في الدول الصناعية يتعرض المتخلف للكساد بسبب تدهور أسعار الصادرات وحيث عرض هذه المواد الأولية المصدرة يتسم بانخفاض المرونة السعرية سينخفض الدخل والأسعار في حركة تتابعية.

ومفاد ذلك أن الدول المتخلفة تستورد الأزمات الكسادية بسبب اعتمادها على تصدير المنتجات الأولية وبسبب انخفاض مرونة عرض الجهاز الإنتاجي.

إذ أن هذا قد يخلق أزمة في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع الميل إلى الاستيراد وبالتالي يحدث ارتفاع في أسعار المنتجات المحلية خاصة تلك السلع ذات العرض قليل المرونة.

وعلاج هذه الأزمات لايتم بوسائل السياسة المالية منفردة في الدول الصناعية حيث تتحسن الأسواق ويزيد الطلب الفعلي بل يمكن عن طريق سياسة طريقة الأجل تهدف إلى تغيير البنيان الاقتصادي وتخليصه من التبعية الاقتصادية الخارجية أي عن طريق توجيه المواد بما يحقق تنويع مجالات الإنتاج القومي وتحقيق قدر من مرونة عرض الإنتاج.

---

[1]– عبد العزيز علي السوداني، مرجع سبق ذكره، ص97.

ومن ناحية أخرى قد تتعرض الدول المتخلفة لموجات من التضخم والانتعاش تبعا لارتفاع مستوى الإنتاج والعدالة في الدول الصناعية حيث تتحسن الأسواق ويزيد الطلب العالمي على المنتجات الأولية وبسبب انخفاض مرونة عرض الجهاز الإنتاجي ترتفع الأسعار دون زيادة الناتج وترتفع الدخول. وهنا في هذه الحالة يمكن للسياسة المالية أن تحد وتلطف من التقوى التضخمية لكنها وحدها غير كافية فيجب أن تكون السياسة النقدية في نفس الاتجاه لتحقيق هدف تقليل كمية عرض النقود هذا بالإضافة إلى تنويع مجالات الإنتاج.ومما سبق يتضح أن تقلبات صادرات الدول المتخلفة سواء انكماشية أو توسعية تكاد تكون الأثر الرئيسي في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي وتفوق أهمية الاستثمارات والإنفاق الحكومي. ولذلك فان تغيير حجم الإنفاق الاستثماري لايتوقع له إلا دورا محدودا بسبب انخفاض أهمية التأثيرات في مستوى الادخار والاستثمار.[1]

[1]– عبد العزيز علي السوداني، مرجع سبق ذكره، ص ص98-99.

المبحث الثاني: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمدها الدولة والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة ولهذا ارتأينا في هذا الحديث أن نبين مفهوم السياسة النقدية من خلال تعريفها وحصر جميع أبعادها و المرور بمختلف المدارس التي تناولتها وساعدت على تطويرها، كما نتطرق إلى الأهداف الرئيسية التي نسعى إلى تحقيقها وذلك من خلال النقاط التالية:

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

ظهر مصطلح السياسة النقدية مع بداية القرن التاسع عشر، وتطور مدى الاهتمام منذ ذلك الحين مع تطور المراحل المختلفة للنظرية الكمية للنقود من المفهوم الحيادي إلى المفهوم غير الحيادي ذو التأثير الأقل أهمية بالمقارنة بالسياسة المالية،ثم إلى مرحلة تعظيم دور النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي وذلك وفقا للمرحلة الثالثة.من مراحل تلك النظرية. [1]

لقد عرف مفهوم السياسة النقدية تعاريف عدة صيغت جميعها من وجهة نظر معينة تخص الكاتب والباحث الاقتصادي في المشكلة الاقتصادية والنقدية والمالية والعلاقة التي تربطهم جميعا في الإطار العام للاقتصاد.

اتفقت جميع التعاريف على أن السياسة النقدية ذات العلاقة الوطيدة بالنقد والجهاز المصرفي وخاصة منه ما تعلق بسياسة الائتمان وكذلك بالجزء من السياسة المالية الحكومية التي تتعلق بمشكلة الدين العام بصورة خاصة وبالمركز النقدي للدولة بصفة عامة.

تعرف السياسة النقدية بأنها عبارة عن تلك البرامج والإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع وصولا للأهداف المرغوبة، وفي معظم البلدان يقوم بهذه الإجراءات البنك المركزي. [2]

ويعرفها[3] George Paniente على أنها" مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد وكذلك من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف"

هي حسب" فوزي القيس"التدخل(المباشر)المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية كما تعرف السياسة النقدية بأنها دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية،بغرض المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية، نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن، عن طريق زيادة الناتج الوطني بالمقدار الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار بمختلف أنواعها(أسعار الصرف، أسعار الفائدة أسعار السلع و الخدمات)

---

[1] - سمير محمود معتوق، النظرية و السياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،1989، ص ص144 -149.

[2] -Christine Ammer and Dean S.Ammer, Dictionnary of Busness and Economy ,(NewYork; Macmillan Publishing Co 1977, p269).

[3] - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003 ،ص53 .

ويقصد بالسياسة النقدية قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة ونقصانا وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته التقليدية(أدوات السياسة النقدية)للتأثير على الاستثمار وبالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع.[1]

مما تقدم يمكن القول أن السياسة النقدية هي تلك السياسة المرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي أو التي تتحكم في عرض النقود وبالتالي في حجم القوة الشرائية لبلد ما وعليه فإن السياسة النقدية هي مجموعة القوانين التي تضعها السلطات النقدية بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود، لكي تستطيع أن تقوم بوظائفها الاقتصادية بطريقة تساعد على تحقيق أهداف السياسة النقدية التي تخلص في الأخير إلى أن السياسة النقدية هي إجراءات وقواعد تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تفادي الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية

إن السياسة النقدية جزءا من السياسة الاقتصادية، ذلك أنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، إضافة لما للنقود من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

لاشك في أن الكثير من الدول وبصفة خاصة الدول الآخذة في النمو تعاني من حدة المشاكل الاقتصادية وهذا يدفعها دائما إلى إعادة النظر في سياستها الاقتصادية وسياستها المالية والنقدية بصفة خاصة ويدفعها إلى الاختيار بين البدائل المختلفة.

ومهما تعددت الأساليب التي تستخدمها الدولة للخروج من أزمتها الخاصة بمواجهة الاختلال الداخلي والخارجي فإنها تضطر باستمرار إلى الالتجاء إلى السياسة النقدية لاتخاذ الإجراءات الخاصة بها وذلك لما في النقود من أثر فعال مباشر وغير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

وهذا لايتسنى إلا عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية.

أولا:أهداف السياسة النقدية

تختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف احتياجات وأهداف هذه المجتمعات.

ففي الدول الرأسمالية المتقدمة ترتكز أهداف هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي كذلك في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتتبع الدول في هذا المجال بعض السياسات النقدية الكمية كعمليات السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك.أما في الدول النامية فإن الأهداف الرئيسية لسياساتها الاقتصادية ومن بينها السياسة النقدية، ترتكز في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، بمعنى أن السياسة النقدية في هذه الدول تتجه في المقام الأول نحو تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الميسورة ووضعها في خدمة التنمية السريعة المتوازنة للاقتصاد الوطني.

---

[1]- عبد المنعم راضي -النقود والبنوك مكتبة عين شمس، القاهرة 1998، ص ص190-191.

يتضح مما سبق أن الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية تتمحور حول الأهداف التالية:

أ. استقرار المستوى العام للأسعار

تسعى السياسة النقدية عادة إلى التحكم في كمية النقود والائتمان والاستقرار في الأسعار، والنمو الاقتصادي ويعتبر هدف تحقيق الاستقرار هو الهدف الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية وخاصة في البلدان المتخلفة كما تعانيه من تضخم بصورة أكثر حدة من الدول المتقدمة.

إلا أنه لابد من الإشارة إلى أن هناك ارتفاعات في الأسعار تكون من الناحية الاقتصادية، إذ تساعد على توسع وزيادة النشاط الاقتصادي، وخاصة في الدول ذات النظام الاقتصادي الحر، لأن انخفاض أو جمود الأسعار يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي. ويمكن فيما يلي حصر أهم الآثار التي تتركها تغيرات الأسعار إذا ما ارتفعت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

– **الأثر على إعادة توزيع الدخل الوطني** :حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة؛

– **الأثر على الدين** : إن ارتفاع الأسعار تؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للنقود والمستفيد هنا هو المدين على حساب الدائن؛

– **الأثر على ميزان المدفوعات** :إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتوجات الوطنية وبالتالي انخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات مما ينعكس بصورة عجز في ميزان المدفوعات؛

– **الأثر على إعادة توزيع الثروة** :إذ أصحاب عوائد حقوق التملك من المستثمرين في العقارات والسندات وغيرها، سيكونون في وضع أفضل مما يحققونه من أرباح وعوائد كبيرة نتيجة لارتفاع الأسعار ومن ثم ارتفاع قيم ممتلكاتهم مما يزيد من دخولهم.

من هذه الآثار وغيرها يمكن ملاحظة أهمية الاستقرار النسبي وليس المطلق في قيمة النقود، وكهدف ينبغي أن تسعى إلى تحقيقه السياسة الاقتصادية والسياسية النقدية في معظم البلدان وعلى اختلاف درجة تطور نظامها الاقتصادي واختلاف طبيعته الاجتماعية .[1]

ب. التوازن في ميزان المدفوعات

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز، وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي ميزان مدفوعاتها في حالة فائض وخاصة الدول المتخلفة. أما في حالة تحقيق ميزان المدفوعات عجز تلجأ الدولة الغنية إلى زيادة معدلات الفائدة، حتى تشبع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية علما أن هذا التحرك لرؤوس الأموال إلى داخل الاقتصاد يعمل على التقليل من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

[1] - ناظم محمد النوري الشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر،جامعة الموصل، العراق، 1995 ،ص ص75-76.

هذا بالإضافة إلى تحقيق موازنة بين التدفقات المالية من نفقات وإيرادات على مستوى الاقتصاد الكلي، وكذا موازنة بين الاستثمار والاستهلاك من جهة مع تحقيق نوع من الاستقرار في العملة.

ج. تقوية واستقلالية البنك المركزي وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية

تسعى السلطة النقدية إلى السيطرة على الأدوات النقدية، بهدف تنفيذ سياستها النقدية المناسبة ومن ثم الوصول إلى الأهداف المحددة، حيث من خلال تقوية موقف السياسة النقدية يقوى مركز السلطة النقدية ويتم اتخاذ القرارات المناسبة بمعزل عن أي سلطة أخرى، من هنا يكون هدف تقوية البنك المركزي وتحقيق استقلالية سلطة نقدية هو أحد أهم الأهداف لدى السلطة النقدية والتي تسعى لتحقيقها.

كما تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق هدف تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، ويقصد بالمؤسسات المالية والمصرفية الوسيطية هي مؤسسات تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة (قصير، متوسطة وطويلة الأجل)، في كل من سوقي النقد والمال، وأنها تؤدي مهمة الوساطة بين المقترضين والمقرضين بهدف تحقيق الربح. [1]

وتطوير هذه المؤسسات والأسواق التي تتعامل فيها(السوق المالي والسوق النقدي) بما يخدم تطور الاقتصاد الوطني، نظرا للأهمية الكبيرة وتأثير هذه المؤسسات على النشاط الاقتصادي، فهي تعمل على جمع المدخرات ومن ثم الإقراض والاقتراض من وإلى عدة أطراف، فهي تمارس تأثيرات على كمية ووسائل الدفع والسيولة المحلية ومن ثم التأثير على النشاط الاقتصادي ككل.

د. تحقيق التنمية الاقتصادية

تلعب السياسة النقدية دورا هاما في توجيه السياسة الإستراتيجية والاقتصادية العامة للدولة، إذ أنها تتحكم في حجم وسائل الدفع من حيث تأثيرها على حجم الائتمان وعلى سعر الفائدة وبالتالي على الاستثمار ونموه.

وتحقيق التنمية الاقتصادية وهو رفع معدل الاستثمار، ولما كان كل استثمار لابد أن يقابله ادخار.

فإن رفع معدل الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الادخار اللازم لمواجهة متطلبات الاستثمار إذا المشكلة هي مشكلة تمويل الاستثمار بمعنى آخر تمويل التنمية الاقتصادية والتمويل قد يكون محليا كما قد يكون أجنبيا.

والحقيقة هي أن القضية الأساسية [2]لتحقيق التنمية ليست بالضرورة المستوى الذي يرتفع إليه معدل الادخار والاستثمار وإنما المهم هو وجود الإمكانية اللازمة لدفع هذا المعدل نحو الزيادة والارتفاع بصفة مستمرة، وهذا الارتفاع المستمر في معدل الاستثمار لا يتوقف على المستوى الذي يرتفع إليه معدل الاستثمار، لأن ارتفاع معدل استثمار دون توافر مقومات التنمية الأخرى قد لا يدفع الاقتصاد الوطني نحو التقدم، لهذا فإن الارتفاع المستمر في معدل الاستثمار يتوقف على نمط وكيفية استخدام هذا الحجم من الاستثمار،لهذا تعمل السياسة النقدية على تعبئة وتنمية أكبر قدر ممكن من الموارد ووضعها في خدمة عملية التنمية الاقتصادية مع توفير الشروط الملائمة والمناسبة وتقديم التسهيلات المطلوبة لقيام الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني.

---

[1] - عمرومحي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية ، بيروت، 1975 ، ص ص449 -453.

[2] - ناظم محمد النوري المشري، مرجع سبق ذكره، ص ص،297-298.

مما سبق يمكن القول أن أهداف السياسة النقدية متداخلة فيما بينها، وكل واحد منها يكمل الآخر، من خلال هذه الأهداف يتضح أن للسياسة النقدية اتجاهين،جانب للاستثمار والآخر للادخار.[1]

– **الادخار:** مع وتعبئة الادخارات المحلية بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية القائمة في الدولة.

- رفع مستوى الادخار نسبة إلى إجمالي الدخل الوطني.

– **الاستثمار:** زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل الوطني والتي تؤدي إلى زيادة حجم الناتج الوطني.

- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها، مع زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في التكوين الدخل الوطني وفي مقدمتها القطاع الصناعي والزراعي.

من هنا تبرز أهمية السياسة النقدية ودورها في معالجة القضايا السابقة، ولاشك أن كفاءة السياسة النقدية أمر بالغ الأهمية فكلما كانت هذه السياسة كفئة استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الاقتصاد الوطني،وذلك من خلال المساهمة في تدعيم خطط الدولة، في تعبئة المدخرات المحلية ودعم الجهاز الإنتاجي وتقليل الضغط على ميزان المدفوعات ورفع الاستثمار الكلي مع المحافظة على استقرار الأسعار ورفع مستوى العمالة مساهمة بذلك في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

ثانيا:أدوات السياسة النقدية

تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى قسمين :الأدوات التقليدية(الكمية) والأدوات النوعية.

أ. **الأدوات التقليدية (الكمية):**وينقسم هذا النوع إلى ثلاث أدوات:

– **عمليات السوق المفتوحة:** والمقصود بالسوق المفتوحة هنا البيع والشراء في السوق المالي للسندات وهذه العمليات التي يقوم بها البنك المركزي تتوقف على هدفه من حيث كمية النقود في السوق فإذا كان هدفه زيادة كمية النقود في السوق وتداولها فانه يعمد إلى عمليات شراء لكي يضخ في السوق نقودا وإذا كان هدفه العكس فانه يعمد إلى عمليات البيع حيث يبيع سندات ليسحب من السوق كميات من النقود وذلك من خلال إتباع أساليب مشجعة في حالتي الشراء والبيع بحيث يرغب المشتري في الشراء ويرغب البائع في البيع في الحالتين المذكورتين وهذه الحالة يلزمها سوق مالي نشط كي تكون ذات فعالية.

– **سعر إعادة الخصم:** سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على الأموال، أوسعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك المركزية وكانت هذه السياسة معتمدة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرون إلى حين ظهور سياسة السوق المفتوحة حيث فقدت أهميتها لصالح هذه الأخيرة.

أما عن آلية استخدام هذه الأداة فيمكن تلخيصها في إطار السياسات التوسعية والانكماشية حيث أن البنك المركزي عندما يهدف إلى إتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد ومعالجة الفجوة الركودية يقوم بتخفيض سعر الفائدة

[1] - مُحَمَّد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي ، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1،2006، ص114.

الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي بمعنى يخفض سعر الخصم مما يحفز البنوك على الاقتراض منه فتزيد الموال المتاحة لها لإقراض الأفراد ودفع عملية التنمية في البلاد خاصة إذا كانت القروض موجهة إلى إنشاء مشاريع صناعية وتنموية مما يجنب الاقتصاد حالة الركود.

على صعيد آخر فعند الحاجة إلى السياسة الانكماشية لمكافحة التضخم، يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم أي أنه سيقرض البنوك بأسعار أعلى مما يقلل قابلية ورغبة البنوك في الإقراض كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض المر الذي يقلل الطلب على النقود.ومن آلية المضاعف يقلل ذلك حجم النقود في الاقتصاد.

– **نسبة الاحتياطي الإلزامي:** يقوم البنك المركزي بفرض نسبة معينة على البنوك التجارية تلتزم بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون الحصول على أية فوائد لقاء هذه العملية والقصد من فرض نسبة الاحتياطي الإلزامي هو توسيع أو الحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود كما يلي:

- إذا أراد البنك المركزي إتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد في حال وجود ركود اقتصادي أوتوقع حدوثه يقوم بتخفيض الاحتياطي الإلزامي مما يمنح البنوك قدرة أكبر على القيام بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على النقود المر الذي يؤدي إلى تدوير عجلة الاقتصاد.
- في حال أراد البنك المركزي إتباع سياسة انكماشية لمواجهة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يحد من قدرة البنوك على الإقراض. وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي على النقود بسبب انخفاض قدرة البنك على خلق النقود والائتمان ويقلل من حجم النقد ويساعد على مكافحة التضخم.[1]

ب. الأدوات النوعية للسياسة النقدية:

تستخدم هذه الأدوات بهدف السيطرة على حجم الائتمان في مجالات أو قطاعات معينة في الاقتصاد.

– **الرقابة على الائتمان:**وتهدف إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان مباشرة وذلك بفرض سقف أعلى للائتمان لايتجاوزه البنك في منح الائتمان وذلك بهدف الحد من خلق نقود الودائع مباشرة دون الحد من الائتمان كنتيجة لسياسة أخرى.

– **الرقابة على الأرصدة الأجنبية:** وذلك من خلال فرض البنك المركزي على البنوك التجارية التقلل من الاحتفاظ بأرصدة كبيرة في البنوك الأجنبية، وذلك بغرض الحفاظ على سعر الصرف للعملة. إذ أن العملات الأجنبية التي تودعها البنوك التجارية في البنك المركزي تسهم في استقرار العملة المحلية والتحكم بسعر الصرف ولذلك فإن البنك المركزي يراقب الأرصدة في الخارج وبالتالي يتدخل في توجيه البنوك التجارية نحو تحويل العملات الأجنبية.[2]

[1]–هيثم ألزغبي حسن أبو زيت، اقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 2000، ص193.
[2]-مُحَمَّد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص116 .

المطلب الثالث: فعالية السياسة المالية و النقدية

يدور الجدل حول فاعلية السياسة المالية و النقدية أساسا حول آليات انتقال أثر تلك السياسات على الاقتصاد الكلي.

حيث يرفض دعاة السياسة النقدية صيغة نموذج (IS-LM)[1] التي يفترض فيها دعاة السياسة المالية تأثير عرض النقود على الدخل من خلال سعر الفائدة والإنفاق الاستثماري، وما يترتب على ذلك إعطاء النقود دورا ثانويا في النشاط الاقتصادي في حين يرى دعاة السياسة النقدية أنّ التعديلات التي تحدث جراء تغيير عرض النقود تكون على نطاق واسع من الإنفاق على الأصول المالية والعينية، وكذلك الخدمات وهو مالا يستوعبه جوهر إظهار نموذج (IS-LM)هذا فضلا عن افتقاده للديناميكية وعدم ملاءمته للاقتصاديات المفتوحة[2].

وفي هذا الإطار يطرح دعاة السياسة النقدية وجهة نظر أخرى تنص على أنّ زيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة الإنفاق على الأصول العينية و المالية و الخدمات و تتضمن الزيادة في النفقات كل من الاستثمار والاستهلاك وبالتالي الطلب الكلي مباشرة، كما ينفون الأثر السلبي لزيادة المعروض النقدي على سعر الفائدة وخاصة في حالة توقع أفراد المجتمع حدوث مزيد من التضخم.

كما جادل أنصار السياسة النقدية أيضا حول آلية انتقال أثر السياسة المالية، ويرون أنها ليست بصورة مباشرة كما هو معتقد عند أنصار السياسة المالية، بل ينصرف أثرها بصورة غير مباشرة من خلال سعر الفائدة وسرعة تداول النقود[3].

وقد انتهى الجدل الخاص بشأن فعالية السياسة النقدية باعتراف أنصار السياسة المالية بفعالية السياسة النقدية وأهميتها، التي تكاد تعادل أهمية السياسة المالية، بعد أن أثبتت الدراسات التطبيقية تأثير النقود بطرق شتى على الاقتصاد.

كما اتفقوا مع أنصار السياسة النقدية على عدم الاستناد على سعر الفائدة كمؤشر رئيسي للسياسة النقدية واستبدلوه بمعدل النمو في عرض النقود كمؤشر أفضل للسياسة النقدية.

كما اعترف دعاة السياسة النقدية بفاعلية السياسة المالية و خاصة إذا كانت مصحوبة بتغيرات في عرض النقود و بهذا الشكل تقاربت وجهات النظر بين الجانبين حول فاعلية السياستين بصورة كبيرة وانحصرت الخلافات في أضيق الحدود.

[1] – مايكلابدجان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، ترجمة محمد إبراهيم منصور دار المريخ، الرياض، 1998،ص ص 332-333 .

[2]- K. Alec. Chrystal, simon P rice- controversies in macko, harvester wheatsheal- great Britain, 1994,P42.

[3] -جيمس جوارتيز وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، دار المريخ، الرياض، 1998، ص432.

لقد عاصر ذلك ظهور فريق ثالث رافض التحيز لأي من السياستين على حدى بل يؤيد المزج بينهما بالصورة التي تحقق أهداف السياسة الاقتصادية بأقل تكلفة ممكنة و حسب اعتقادهم يعد تحديد أي السياستين أكثر أهمية من الأخرى شيء غير مقبول إذ أن الأهم هو اختيار التوليفة المناسبة[1] ولهذا فإن كل سياسة اقتصادية يجب أن تتسلح بأدوات مساوية للأهداف أي أنه بقدر ما لدينا من أهداف بقدر ما ينبغي أن يكون لدينا من أدوات لتحقيق هذه الأهداف[2].

وقد قام الاقتصادي الكندي ROBERTA- MUNDELL [3] بتقديم نموذج مفيد في هذا المجال تم على أساسه وضع أسس و قواعد السياسات المختلطة موضحا أن الأدوات المختلفة ينبغي استخدامها لبلوغ الأهداف التي يكون لها التأثير المباشر عليها، أي أن كل أداة من أدوات تحقيق الاستقرار ينبغي استخدامها لتحقيق الهدف الذي تؤثر عليه تأثيرا مباشرا مع ملاحظة أن السياسة المالية تمارس تأثيرا مباشرا على التوازن الداخلي وتأثيرا غير مباشر على توازن ميزان المدفوعات من خلال تأثيرها على الطلب الكلي على الواردات، في حين أن السياسة النقدية لها الأولوية في تحقيق التوازن الخارجي.

على الرغم من تلك النظرة المتكافئة لأهمية دور كل من السياستين (النقدية- المالية) في علاج الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي إلا أن أنصار هذا الاتجاه لم يقوموا بالمساواة المطلقة بين عدد الأدوات المستخدمة في كل نوع.

كما لم يرو ضرورة استخدام كافة أدوات كل سياسة، بل آمنوا بوجوب ترك تحديد ذلك لظروف كل حالة، إذ يجب أن تتفاوت نسب المزج تبعا للفلسفة الاقتصادية السائدة، وكذلك درجة التقدم الاقتصادي و نوعية الأزمات الاقتصادية التي تواجهها الدول المعنية بتطبيق السياسة، و كذلك درجة الانفتاح على العالم الخارجي، ونظام سعر الصرف السائد[4]

المطلب الرابع: شروط التنسيق بين السياسة المالية والنقدية

إن هدف التنسيق بين السياسة المالية والنقدية هو تعظيم الأداء الاقتصادي ككل في الأجل الطويل، كذلك عن طريق تحقيق:

- أهداف السياسة النقدية و التي تتضمن:

- الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛

[1] - S. Mitra, mony and Banking- theory: analysis ans poliey. A text book of readings" Random house- 1970, PP 515-516.
[2] - Ibid, PP 606-607.
[3] - Ibid- PP 606-607.
[4] - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر1990 – 2004 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،2005-2006، ص272.

- تقوية البنك المركزي وتحقيق استقلاليته؛

- أهداف السياسة المالية، وهي تخفيض تكاليف خدمة الدين العام بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية الأخرى.

ولتحقيق التنسيق بين السياسة النقدية والمالية بهدف تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه يشترط توفر:

أولا:وضوح السياستين النقدية والمالية

من الأهمية أن تكون كل من السياسة النقدية واضحة وموضوعة بدقة،حتى تستطيع كل من السلطة النقدية والسلطة المالية أن ينساقا بين سياستيهما و يأتي ذلك من منطلق أن ضعف إحدى السياستين يثقل على كاهل الأخرى،كما أن التنسيق الكفء بين السياسات النقدية والمالية يشترط فعالية السياستين و هو شرط ضروري ليكونا معا برنامجا قويا يتمتع بالوصول إلى مصداقية لكلتا السياستين.

ثانيا:المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات

حيث يتطلب التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية مشاركة كاملة بين السلطة النقدية والسلطة المالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيراتها، والاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، مما يجعل هذه السياسة تصل للنجاح في اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها.

إن تضارب السياسة النقدية والسياسة المالية هو سبب أساسي لنقص المصداقية لدى الوحدات الاقتصادية تجاه تلك السياسات ولذلك فإن البنوك المركزية يجب ألاّ يتخذ سياسات نقدية تتعارض مع السياسات الأخرى كما يجب التركيز على إعادة تشكيل السياسات المالية بما يتناسب مع السياسات النقدية بهدف مكافحة التضخم بالاعتماد على الضريبة المباشرة والانضباط المالي.

ويفيد التعاون هنا بين السلطات النقدية والمالية في تحقيق الأهداف المشتركة للسلطتين دون التأثير على مصداقية السياسة الاقتصادية ككل.

ثالثا: الآثار المترتبة على عدم وجود التنسيق بين السياسات

حيث أن الإصلاح يمكن أن يستمر فقط في ظل استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي، ذلك أن عدم وجود استقرار مالي واستمرار العجز المالي الكبير يؤدي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة، بينما إذا تم تثبيت أسعار الفائدة عند مستويات دنيا في ظل وجود عجز مالي كبير فإن التضخم سيصبح جامحا وسوف ينمو الطلب على القروض بصورة كبيرة وتتشوه عملية توزيع الموارد.

لتوضيح العلاقة بين السياسة المالية والنقدية بطريقة مبسطة فإننا يمكن أن نوضح العلاقة بين عجز الموازنة ومصادر تمويله حيث تستطيع السلطة المالية تدبير التمويل اللازم لعجز الموازنة من خلال ثلاث مصادر:[1]

أ. المصدر الأول: هو الدين العام المحلي عن طريق إصدار سندات حكومية قصيرة و طويلة الأجل، ويتوقف حجم التمويل من هذا المصدر على عدة عناصر منها حجم الدين العام، وسعر الفائدة في السوق المحلي، وقدرة السوق المحلي على توفير هذا التمويل، كما أن الجهاز المصرفي والبنك المركزي لهما دور في تسويق هذه السندات؛

ب. المصدر الثاني: الاقتراض الخارجي عن طريق إصدار سندات حكومية قصيرة أو طويلة الأجل بالعملة الأجنبية، و يتوقف هذا النوع من التمويل وإمكانية الحصول عليه على عدة متغيرات منها، مقدار استيعاب أسواق المال الأجنبية لهذه السندات، ودرجة قبول الوحدات الاقتصادية الخارجية لمثل هذا النوع من السندات، كذلك تعتمد على درجة الثقة في الاقتصاد المحلي، و الجدارة الائتمانية للدولة المصدرة للسندات وهناك عوامل أخرى منها سعر الفائدة وآجال الاستحقاق، الضمانات المتوفرة؛

ج. المصدر الثالث: زيادة المعروض النقدي عن طريق البنك المركزي نتيجة إصدار نقود جديدة من طرفه.

مما سبق يتضح أن السلطة المالية تعتمد في تمويل العجز على مصادر (الدين المحلي، الاقتراض الخارجي، الإصدار النقدي) تتأثر معظمها بقرارات السلطة النقدية، وهذا ما يوضح التداخل بين السياسة المالية والسياسة النقدية وضرورة التنسيق بينهما لأنه بدون وجود تنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية فإن ثلاث بدائل تكون متاحة[2]:

البديل الأول: هيمنة السلطة النقدية: حيث يهيمن البنك المركزي على السلطة النقدية، فهو يقوم بتحديد النمو في القاعدة النقدية، مستقلا عن الاحتياجات النقدية للحكومة وإمكانيات تمويلها من أسواق المال المحلية والأجنبية.

وهذا الأمر يدفع الحكومة إلى تخفيض عجز ميزانيتها إلى مستوى التمويل المتاح من أسواق المال المحلية والخارجية مع خطورة عدم سداد ما تقترضه من هذه الأسواق لأن عدم استهلاك هذه الديون يفقد المتعاملين في الأسواق المالية ثقتهم في السندات الحكومية، والذي يؤدي بدوره إلى صعوبة تسويق أية ديون جديدة والافتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، مما يجعل تكلفة الدين عند حد غير مرغوب فيه.

البديل الثاني: هيمنة السياسة المالية: حيث تهيمن وزارة المالية في تحديد حجم عجز الميزانية دون استشارة السلطة النقدية، والتي لها إمكانية التمويل من سوق السندات، بينما تعتذر السلطة النقدية عن تمويل أيّ من العجز في صورة زيادة في القاعدة النقدية اقتراض الحكومة المباشر، فإذا تعدى تمويل العجز حدود التوسع في الطلب على القاعدة النقدية الحقيقية عند مستوى الأسعار المستهدف، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط على التضخم، حيث يؤدي ارتفاع مستويات الأسعار في الأسواق المحلية إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجية.

[1] – دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص261.

[2] - نفس المرجع، ص262-263.

كما يولد عدم الاستقرار تضخما عاليا، قد يضر بنمو الأسواق المحلية الحقيقية و المالية.

البديل الثالث: استقلال كل سلطة بنفسها، حيث نجد أن السلطات النقدية و المالية يعملان بطريقة مستقلة، وينتج عن ذلك أن السلطات النقدية والمالية قد يصغان قرارات متضاربة مع أهدافها بالنسبة للقاعدة النقدية وحجم عجز الموازنة حيث تمول السلطة النقدية الجزء غير المغطى من عجز الميزانية في أسواق السندات المحلية والأجنبية.

فإذا لم يكن سوق رأس المال قد تم تطويره بعد فسوف يكون في حالة لا تسمح بتقديم تمويل جوهري، أما إذا كان قد تم تطويره وكانت أهداف السياسة المالية متضاربة مع السياسة النقدية، فإنّ معدلات الفائدة في سوق السندات المحلية قد ترتفع لأعلى مستوياتها.

مما سبق يتضح أن التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية يعطي نتائج أفضل من أي بديل (البدائل الثلاث سالفة الذكر)، فهذا التنسيق لن يجعل السلطة المالية تمول عجز الميزانية بأقل من تكاليف فقط و إنما سوف يحسن من توسيع سوق رأس المال المحلي.

حيث أن وجود التنسيق سوف يعزز من ثقة الوحدات الاقتصادية في توليفة السياسات الاقتصادية، كما يعزز أيضا من مصداقية هذه السياسات.

وهذا ما توضحه إحدى الدراسات (Daniel Cohen)[1]: أن الكثير من حالات عدم التنسيق بين السياسات المالية والنقدية تفشل ذاتيا في تحقيق استقرار لمتغيرات الاقتصاد الكلي، وأن وجود التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يزيد من مصداقية السياسة الاقتصادية الكلية بينما يؤثر عدم التنسيق بين السياستين على السياسة المالية في المستقبل ويجعلها تتضمن الفشل الذاتي.

[1] - Daniel Cohen, Monetary and Fiscal Policy in an Open Economy with or without policy Coordination, European Economic Rivew, n°33, 1989, PP 303,339.

المبحث الثالث :نظرية التوازن الاقتصادي

لقد تعدى إطار التوازن من موازنة الدولة التي كانت تقتصر على إقامة التعادل بين النفقات الإدارية اللازمة لتسيير مصالح الدولة من جهة وبين الإيرادات من جهة أخرى، ليشمل التوازن العام على المستوى الكلي الذي تمثل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

فقد عرف الفكر الاقتصادي نماذج عدة للتوازن الداخلي والخارجي، ومن ثم التوازن العام، وطبقت هذه النماذج فترة الستينات وأصبحت أداة أساسية لتحليل السياسات بخصوص كفاءة تخصيص الموارد والتفاعل بين مختلف الأسواق.

وتكتسي نظرية التوازن أهمية بالغة في التحليل الاقتصادي لإسهاماتها الكبيرة في تحقيق التوازنات الجزئية والكلية على السواء، فهي وسيلة فعالة لتصميم النماذج وتحليل الظواهر الاقتصادية .

المطلب الأول :التوازن الاقتصادي ومجالاته

لقد عرف الأدب الاقتصادي مفاهيم عديدة تتناول تحليل التوازن الاقتصادي، والذي لم يكن محل إجماع بين الاقتصاديين، فقد تباينت المفاهيم بين المفكرين التقليديين والحديثين، من حيث النوع المرغوب فيه، والأدوات المستعملة لتحقيق ذلك، ولتوضيح فكرة التوازن يجدر بنا مبدئيا التطرق إلى إبراز أهم المفاهيم العامة للتوازن وإبراز المستويات والمجالات لتحقيق ذلك.

أولا: مفهوم التوازن الاقتصادي

يعبر مصطلح التوازن الاقتصادي عموما على أنه الحالة التي تكون فيها محصلة القوى التي تؤثر على ظاهرة معينة مساوية للصفر، فتتعادل بذلك القوى المضادة وتترك الوضع الحالي على ما هو عليه. فيعرف التوازن على أنه تلك الحالة التي يمكن أن تبقى دائما طالما لم يحدث أي تغيير في الظروف المؤدية إليها[1]، أي ثبات واستقرار الحالة موضوع الدراسة ما لم تتغير العوامل المحددة لها.

كما عرف أيضا على أنه الحالة التي ينعدم فيها الضغط نحو التغيير، وعندما يبتعد الاقتصاد عن حالة التوازن يتحقق عدم التساوي بين الإنتاج والدخل ومستوى الإنفاق، مما يدفع المؤسسات إلى رفع أوتخفيض مستوى إنتاجها [2]ويعرفه رمزي زكي بأنه :الاختلال بين حجم الموارد المتاحة وحجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها المجتمع، بمعنى آخر أن هذا الاقتصاد يعرف اختلالا توازنيا عندما يستخدم موارد أكثر مما يملك في الواقع، أوبعبارة أخرى يتحقق التوازن بين كميات الموارد التي ترغب الوحدات الاقتصادية في استهلاكها أوحيازتها أومبادلتها مع كميات الموارد المتاحة في الاقتصاد ككل. [3]

[1]- دانيال أرلوند،تحليل الأزمات الاقتصادية، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص141 .

[2] -ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994 ، ص125 .

[3] -نعمت الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد التحليلي الجمعي، ، جامعة الإسكندرية، 2000 ، ص22 .

أما التعريف العام والسائد، فهو التوازن بين العرض والطلب، إذ يتحقق ذلك عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي من غير دوافع للتوسع أو الانكماش بزيادة الطلب والعرض الكليين، ويمكن اعتبار سلعة ما (X) في حالة التوازن إذا ما تحققت المعادلة التالية:

الطلب السلعة (X) = العرض السلعة(X)

وعليه نستنتج من التعاريف السابقة الذكر أن التوازن الاقتصادي يرمز إلى الأسواق (السلع والخدمات،النقد والعمالة) وللتوضيح أكثر سنحاول في هذه النقطة الموالية التطرق إلى أنواع التوازنات.

ثانيا: أنماط التوازنات الاقتصادية

تأخذ التوازنات الاقتصادية عدة أنواع وأشكال، لاختلاف وتباين وجهات نظر الاقتصاديين، ومن هذه الأنماط نذكر:

أ. التوازن قصير الأجل والتوازن طويل الأجل.

– **التوازن طويل الأجل :**ويكون هذا النوع من التوازن في الفترات التي تتغير فيها العوامل الثابتة للإنتاج، فتتغير بذلك كفاية الإنتاج، فتتغير بذلك كفاية الإنتاج تغيرا كبيرا، ويأخذ هذا التوازن في الاعتبار إدخال الفنون الحديثة في الإنتاج، والذي يؤدي إلى تغيير في العلاقات بين عوامل الإنتاج مثل نسبة اليد العاملة ورأس المال.

– **التوازن قصير الأجل:**ويقصد به توازن النشاطات الاقتصادية ذات الطاقات الإنتاجية الثابتة في المدى القصير إذ لا يمكن لهذه الأنشطة الاقتصادية إدخال رأس مال جديد، ويمكن تعريفه أيضا بأنه الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة من غير المخزون، وليس لها ميل نحو مزيد من التغير على الأقل في المدى القصير. والتوازن من هذا النوع لا يأخذ في الاعتبار التغيرات السلعية في الفترة القصيرة، لصغر حجمها مقارنة مع الحجم الكلي للسلع.[1]

ب. التوازن الساكن والتوازن الديناميكي:

– **التوازن الساكن :**يكون التوازن في حالة سكون عندما تستقر قيم المتغيرات محل الدراسة فيكون بذلك النظام الاقتصادي خاليا من التراكمات، وتظل معدلات الإنتاج والاستهلاك ثابتة ومتساوية، كما لا تتغير الأسعار والمخزون ولا صافي الادخار.[2]

ويتميز التحليل الساكن بكون العلاقات السببية مستقلة عن الزمن أي أن المتغيرات المختلفة المتضمنة في النموذج غير مؤرخة، فهو عبارة عن صورة جامدة أو ساكنة لنواحي النشاط الاقتصادي، أي افتراض ثبات وعدم تغير قيم المتغيرات محل الدراسة،لأن هذه القيم تتغير بمعدلات بطيئة ، وبالتالي لا تؤثر على الدراسة في الفترة المحددة، وكمثال لذلك يمكن كتابة العلاقة الدالية بين الطلب(Y) والدخل (P) والسعر(Qd) في شكل [3] :

$$Qd = (Qd)(P)$$

[1] - محمد مبارك حجير، التوازن الاقتصادي وإمكانياته بالدول العربية، مكتبة الانجلو مصرية، ص44.

[2] -نفس المرجع، ص36.

[3]- محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية (نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن) ديوان المطبوعات، الجامعية، الجزائر، 2003 ج1 ، ص14 .

والعلاقة الدالية بين العرض (Qs) والسعر (P) في شكل:

$$Qs = Qs\ (P)$$

إن هذا النوع من التوازن لم يسلم من التغيرات التي وجهت إليه، لاعتبار أن الحياة تتميز بالحركية والنمو والتوازن والاختلال .كما انه لا يوضح الكيفية التي تتحرك بموجبها المتغيرات من وضع توازني إلى وضع توازني جديد، لذلك تم استخدام نوع آخر وهو التوازن الحركي (الديناميكي)

– **التوازن الديناميكي :**على خلاف النمط السابق (التوازن الساكن)، فيهتم هذا النوع بدراسة المتغيرات وتطورها خلال الزمن، فتكمن الحركة والديناميكية فيه بالأخذ بعين .الاعتبار عنصر الزمن، أي الزمن اللازم ليتمكن المتغير المستقل من التأثير على المتغير التابع[1]ويهدف هذا الأسلوب من التحليل إلى معرفة تطور وسير النظام الاقتصادي تبعا لتطور الزمن وكيف أن التوازن والاختلال المحقق في فترة معينة يمكن أن يكون له تأثر على حالات الاقتصاد في فترات أخرى [2] فحدوث اختلالات جديدة تكون باردة لحصول توازنات جديدة بتدخل ظروف وعوامل جديدة، ويمكن التمييز بين نوعين في التحليل الحركي.

- **التحليل الحركي على فترات:** فهذا التحليل يعتبر عنصر الزمن كتدفق وهو مقسم إلى فترات متتالية ذات مدة محددة وثابتة، فعند كتابة متغير الدخل بالشكل(yt) يعني أنه متغير للفترات(t=0,1,2, ...,n) في النموذج الديناميكي، فإذا فرضنا أن العرض الكلي في الفترة الحالية يتحدد بحجم الطلب للفترة السابقة، فانه يمكن كتابة العلاقة كما يلي:

$$yt = Dt - 1 \text{ أو } yt = Ct - 1 + It - 1$$

- **التحليل الحركي المستمر :**ويأخذ بعامل الزمن دون انقطاع، أي كل متغير يصبح تابعا للزمن بمعنى أنه مستمر، والدوال المبنية على هذا الأساس تقبل عادة الاشتقاق والتفاضل والتكامل، فالإنتاج في اللحظة (t) يكتب عبارة عن كمية y(t) ومعناه أن y(t) لوحدة الزمن، وأن مقدار الإنتاج ، وأن مقدار الإنتاج لكل فترة زمنية هو, *yt* (*dt*)

والإنتاج الكلي خلال فترة زمنية طولها(T)هو : $\int_0^T YT.\,dt$

ومن خلال هذا يمكن كتابة شرط تسوية الإنتاج للطلب في الشكل التالي:

$$\frac{dy}{dt} = \lambda\ (D - Y) \qquad \lambda > 0$$

- **التحليل الحركي الراكد :**ويعني في هذا لتحليل بتحديد أخر وضع أو اتجاه لبعض المتغيرات بفرض مرور الزمن دون انقطاع ولا تأخير(أي أن الزمن لانهائي)مع بقاء بعض المتغيرات الخارجية الهامة ثابتة عبر هذا الزمن :[3]

[1]- محمد الشريف إيمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي، منشورات برتي، ص18 .

[2]- سهير السيد، المدخل إلى النظرية الاقتصادية، المفهوم والتطبيق، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003 ، ص15 .

[3]- محمد الشريف إيمان،نفس المرجع السابق ،ص 18-19.

د. التوازن الكامل والتوازن الناقص

– **التوازن الناقص:**هو ذلك التوازن الذي يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، فهذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج عاطلة، وهذا ما ركز عليه كينز أين قسم التشغيل إلى مستويات، وأعتبر أن التشغيل الكامل هو واحد من المستويات، غير أن هذا النوع صعب التحقق وخاصة في ظل سيطرة الاحتكارات التي تهدف دائما إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج، والذي يحقق بدوره أقصى ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك والتي تنعكس على الاقتصاد الوطني[1] .

– **التوازن الكامل** : هو ذلك التوازن الذي تسعي الدولة إلى تحقيقه بعدما عجزت آلية السوق عن ذلك فتسعى الدولة للتدخل لإعادة توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات بصورة تضمن دفع الاقتصاد إلى مراكز التوازن الذي يسمح باستغلال كل الموارد المتاحة.

ثالثا :مجالات التوازن الاقتصادي

يأخذ التوازن الاقتصادي مجالين أساسيين وهما التوازن الداخلي والتوازن الخارجي

أ. التوازن الاقتصادي الداخلي :ويقصد به ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تختفي عنده البطالة والتضخم وعدم ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويكون عند حدوث تناسب بين الطلب الكلي والعرض الكلي على السلع والخدمات.

ويعتبر اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي مؤشر مهم في تفسير الاختلالات الاقتصادية بغرض توجيه السياسة الاقتصادية التي تؤدي إلى إحداث التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل، ويتحقق هذا التوازن عند تحقق التوازنات التالية:

– **توازن الاستهلاك والإنتاج** :حتى يحصل هذا التوازن يجب ألا يتعدى نمو الطلب الاستهلاكي (العام والخاص) نمو العرض أو الناتج الحقيقي من السلع لتفادي التضخم الذي يعتبر أحد مظاهر هذا الاختلال؛

– **توازن الادخار والاستثمار** :والذي يعتبر شرطا أساسيا للتوازن الداخلي، ويحصل الاختلال عند حدوث عدم التعادل بين الاستثمار والادخار، أي عدم موافقة الاستثمار المخطط للادخار الموجود فعلا؛

– **توازن الموازنة العامة** : ويتحقق التوازن عندما تكون هناك تعادل بين الإيرادات والنفقات، وعند غياب هذا التوازن يحدث الاختلال بما يسمى فائضا أو عجزا؛

– **التوازن النقدي** :ويتحقق عند تعادل الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من النقد.

ب. التوازن الاقتصادي الخارجي:يعرف الاقتصاديون التوازن الاقتصادي الخارجي على أنه مجرد التوازن في ميزان المدفوعات،ويجمع الاقتصاديون عموما على أن تحقيق توازن ميزان المدفوعات يمثل أهم الأهداف التي ترمي السياسات

[1]- دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص104.

الاقتصادية بلوغها، ولذلك يعتبر هذا التوازن ركيزة أساسية في توازن السياسات الاقتصادية لأي بلد بسبب العلاقة القائمة بين تراكم الديون الخارجية والتكيفات الضرورية التي يجب القيام بها داخل الاقتصاد.

وللإشارة نميز بين نوعين من التوازن بخصوص ميزان المدفوعات، النوع الأول وهو التوازن الحسابي حيث يكون فيه الميزان دائما في حالة توازن بسبب طريقة التسجيل التي تعتمد على القيد المزدوج في المحاسبة، وهذا التوازن لايعني توازن النوع الثاني والمتمثل في التوازن الاقتصادي وهذا الأخير هو الذي يهم مخططي السياسة الاقتصادية.

ويعتبر ميزان المدفوعات متوازنا اقتصاديا عندما يتعادل الطلب على الصرف الأجنبي مع العرض منه، أي توازن سوقي، وهذا معناه أن ما يستهلكه المجتمع ويستثمره ويستورده يساوي إنتاج وادخار وصادرات ذلك المجتمع، كذلك كلما استند ميزان المدفوعات في توازنه إلى عوامل مستقرة طويلة الأجل أعتبر متوازنا من الناحية الاقتصادية، كأن يغطي العجز أو الفائض بحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، في حين عندما يعتمد على عوامل غير مستقرة كأن يغطي العجز أو الفائض بحركة ورؤوس الأموال قصيرة الأجل أعتبر مختلا.

ويعبر الاختلال الدائم في ميزان المدفوعات عن اختلال جوهري في المتغيرات أو المؤشرات الاقتصادية الهامة مثل مستوى التشغيل أو معدل نمو الناتج الوطني أو الارتفاع في المستوى العام للأسعار أو معدل نمو السكان بالنسبة لمعدل نمو الموارد المتاحة.

كما لاحظنا أن هناك نوعين من التوازن في ميزان المدفوعات يوجد نوعين من العجز في ميزان المدفوعات وهما:

– **عجز كامن:** الذي يعادل رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية، حيث لاتوجد إجراءات تقييدية على الواردات أو على الصادرات، والتي تهدف إلى القضاء على العجز في ميزان المدفوعات.

– **عجز فعلي:** وهو العجز الظاهر في الميزان، والذي يعادل رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية في حالة قيام الدولة بفرض إجراءات تقييدية على الواردات أو التأثير على الصادرات.

المطلب الثاني :التوازن في الفكر الاقتصادي

لقد تطور مفهوم التوازن الاقتصادي بشكل واضح بين المفكرين التقليديين والحديث فلم يظهر في الوهلة الأولى بالشكل الذي هو عليه الآن، فالتجاريون كانوا ينظرون إليه من خلال توازن الميزان التجاري، لأن التجارة مثلت عندهم أداة للحصول على الثروة. لكن بتطور الفكر الاقتصادي وخاصة بظهور الفكر الكلاسيكي الذي كان له انعكاسا للتطور السياسي والاجتماعي، والذي تطورت معه النظرة إلى التوازن الاقتصادي حيث أصبح مفهومه أشمل منه الفكر التجاري، وتطور بعد ذلك عند ظهور الفكر الكينزي، وعليه سنحاول إبراز أهم تطورا نظرية التوازن في الفكر الاقتصادي، بدءاً من الفكر الكلاسيكي، ثم الفكر الماركسي، فالفكر الكينزي.

أولا: التوازن في فكر التجاريين

لقد تمحور التوازن الاقتصادي عند التجاريين حول فكرة تكوين فائض في الميزان التجاري، ليزيد بذلك ثراء الدولة ورصيدها من المعادن النفيسة، فتزداد سلطتها وتدخلها ومن ثمة انتعاش الإنتاج، وثم تطبيق فكرة التوازن التجاري على مراحل:[1]

أ. مرحلة السياسة المعدنية :والتي يتم من خلالها فرض الرقابة المباشرة على العمليات المؤدية إلى تحويل المعادن النفيسة إلى الدول الأخرى؛

ب. مرحلة إقامة العلاقات الدولية :حيث عملت خلالها غلى توطيد العلاقات مع كل دولة على حدا، مع الحرص على زيادة قيمة الصادرات مقارنة بالواردات؛

ج.مرحلة فكرة الميزان التجاري :والتي مفادها أن المركز الاقتصادي للدولة يتوقف إلى حد كبير على المحصلة النهائية في تكوين الفائض التجاري.

فحسب فكر التجاريين فان التوازن الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق تلقائيا إذ لا بد من تدخل الدولة من خلال توجيه مسار التجارة الخارجية، بهدف تحقق فائض في الميزان التجاري، ويحصل هذا الأخير بالذهب والفضة من الدول المدنية.

وعمل التجاريون لذلك بتحصيل الفائض بسياسة ضريبية، من خلال فرض ضرائب جمركية على الواردات وتشجيع سياسة التصدير .[2]

لقد تلقى الفكر التجاري انتقادات عديدة تمثلت أساسا في استحالة استمرار فائض ايجابي في الميزان التجاري، على اعتبار أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة التبادل، فيرتفع المستوى العام للأسعار في الداخل مقارنة بالخارج، مما يستدعي ضرورة ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات، مؤديا في الأخير إلى عجز في الميزان التجاري.

ثانيا :التوازن عند الكلاسيك

إن ظهور الفكر الكلاسيكي في القرن 18 أحدث تطورا كبيرا في الدول الأوربية من مختلف النواحي، وخلاله سادت التجربة الاقتصادية [3]التي اعتبرت – حسب رأيهم -الحل الوحيد لحل المشاكل الاقتصادية، ومن العروض التي قام عليه الفكر نذكر:

أ. توافر شروط المنافسة التامة في أسواق السلع والخدمات؛

ب. استبعاد الاكتناز؛

ج.عدم حدوث بطالة؛

---

[1]- خالد أبو القمصان، موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 ، ص30 .

[2]– نفس المرجع، ص38.

[3]- حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994 ، ص ص386 -389.

أما بخصوص نظرتهم للتوازن الاقتصادي فإنها تتم بواسطة آلية السوق (قانون ساي للأسواق)، مؤكدين بأن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، ويترتب على هذا القانون أنه مهما كان حجم الإنتاج فسيقابله الطلب الكافي، وأن حجم الإنتاج يتحقق عندما تكون القوى العاملة تشتغل إلى الحد الذي يتساوى فيه الأجر الإنتاجية الحدية للعمل.

واعتقد الكلاسيكي عدم وجود أزمة في تصريف الإنتاج، طالما أن كل عرض يخلق طلبه، وأن كل سلعة تدخل في السوق تجد من يطلبها، وتوصلوا إلى أن المنتجات لا تبادل إلا بالمنتجات، لاعتبار أن النقود لا تمثل سوى وسيط للمبادلة ذات دور حيادي في نقل القيم فهي لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، إضافة إلى أنها عديمة الفائدة[1]، بمعنى لا يمكنها أن تكون مخزنا للقيمة، وعليه فان ارتفاع عرض سلعة ما في قطاع معين ليس يعني نقص النقود، وإنما يعني نقص إنتاج فرع آخر.

وهذا النقص الحاصل في عرض القطاع الثاني يدل على نقص طلبه في الحصول على منتجات القطاع الأول حتى تتم عملية المبادلة بالمنتجات، وتحقيق ذلك يستوجب توازن طلب وعرض السلعة، ومن ثم توازن الطلب الكلي مع العرض الكلي والتي تجعل الاقتصاد في حالة توازن واستقرار عند مستوى التشغيل الكامل.

يعتبر مبدأ التشغيل الكامل أهم ما جاء به الكلاسيك ويقوم على مبدأين أساسيين وهما:

-تحول الادخار إلى استثمار من خلال سعر الفائدة في ظل ثبات الأسعار وعدم وجود ميل للاكتناز النقدي،مع استبعاد خطر تقلبات قيمة النقد، إلى غاية الحد الذي يتوازن فيه الادخار مع الاستثمار.

-إن التوظيف الكامل يتحقق انطلاقا من أن كل عرض يخلق الطلب المساوي له، شريطة توفر. المنافسة الحرة ومرونة الأجور والأسعار والفائدة.[2]

أما بخصوص التوازن الخارجي فقد نادى الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية تبعا لمناداتهم بالحرية الاقتصادية عموما واكتفوا بضرورة التوازن التلقائي الذي يتحقق بواسطة حركات خروج ودخول الذهب، وأن الاختلالات تصحح ذاتها بواسطة التضخم والانكماش.

ثالثا: التوازن عند كارل ماركس

لقد استند ماركس في تحليله إلى نظرية الدورات الاقتصادية المنحدرة في النظام الرأسمالي، ويرى بأن الوضع الطبيعي للاقتصاد (الرأسمالي)هو الاختلال بدلا من التوازن، وقد يبلغ هذا الاختلال في فترات معينة حدا لا يمكن معالجته والبديل الأمثل عند ماركس هو إقامة نظام اشتراكي خال من التناقضات يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي، ويركز على أن التوازن يجب توافره بين قطاع إنتاج السلع الإنتاجية وقطاع إنتاج السلع الاستهلاكية،ولا يتحقق هذا التوازن إلا بتعادل الطلب على مجموع سلع القطاعين مع عرض مجموع هذه السلع في القطاعين، وبما أن انتظام الإنتاج ونموه يحتاج إلى نمو هذين القطاعين بنسب ثابتة من خلال توزيع رأس المال المستثمر في كل منهما، فان عدم وجود مؤشر يضمن في الأجل

[1]- محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص111 .

[2]- عبد الجبار محمد عبيد السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، 2001 ، ص133 .

القصير توزيع هذه النسب يجعل الأوضاع تتجه نحو لأزمة وعدم التوازن، ويرى ماركس أن الطلب الفعال وحده غير كاف لتحقيق التوازن الاقتصادي لسببين:

أ. السبب الأول: هو ميل معدل الربح نحو الانخفاض في حين يزيد الاعتماد على الآلات، فعند انخفاضه عن القدر الذي يعتبره أرباب الأعمال معدلا عاديا، فان الاستثمار سيقل مما يدفعهم- أصحاب الأعمال -إلى احتباس جزء من فائض القيمة عن التداول ولا يحول إلى استثمارات صافية، وغياب هذه الاستثمارات في أي نظام ستتعرضه للاختلال وعدم التوازن.

ب. السبب الثاني: يتمثل في فائض القيمة وما يتسببه من نقص في الاستهلاك، بحيث يؤدي سوء توزيع الدخل الوطني بين العمال وبين أصحاب الأعمال إلى نقص الاستهلاك لدى العمال والفلاحين والفقراء نتيجة ضعف مداخليهم، وبالتالي يظهر عدم التوازن بين طلب وعرض مجموعتي سلع الاستهلاك وسلع الإنتاج، وهنا يرفض ماركس قانون المنافذ لساي، وحتى يتحقق التوازن ينبغي إنفاق جزء من فائض القيمة المحتجز يعادل النقص المسجل في قيمة الاستهلاك، وبما أن ماركس تعددت تفسيراته بخصوص الأزمات الاقتصادية المؤدية إلى عدم التوازن، فقد اثبت أن الجهاز الإنتاجي يحتاج إلى تجديدات لتعويض قيمة النقص الحاصل في الطاقة الإنتاجية بسبب عمل الآلات، وهنا أثار مشكلة عمر الآلات وبين بأنه عندما يكون هذا العمر يختلف من سنوات إلى أخرى، فينتج عن ذلك تخصيص نفقات تجديد تزيد عن قيمة الاستهلاك في بعض السنوات، بينما تخفض هذه النفقات عن مخصصات الاستهلاك في السنوات الأخرى وهنا الاختلال وعدم التوازن.

رابعا: التوازن عند كينز

إن حدوث الأزمة الاقتصادية 1929 م وما أنجر عنها من اضطرابات مست اقتصاديات الدول الرأسمالية جعل المفكر الاقتصادي كينز عام 1936م يتصدى لها، فقام بعرض أفكاره من خلال كتابه "النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود"والذي يرفض فيه الافتراضات الأساسية التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية.

إن كينز قد أعرض عن فكرة التوازن الجزئي، وتمسك بفكرة التحليل الواقعي على المستوى الكلي، وانطلق في تحليله من فكرة أساسية يتوقف عليها النشاط الاقتصادي من حيث الرواج أو الكساد، وهي الطلب الفعلي (الكلي) والذي على أساسه يتحدد مستوى الدخل ومستوى التشغيل ومستوى توازن الاقتصاد أي أن الطلب هو الذي يخلق العرض، وأن التوازن يتحقق عند كل مستوى من مستويات التوظيف.[1]

ويتكون الطلب الفعلي عند كينز من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري -اقتصاد مغلق- وأوضح أن الطلب الاستهلاكي يتحدد بعوامل موضوعية وأخرى شخصية، ولذا أعتبره دالة في الدخل مهملا بقية العوامل على الأقل في الزمن القصير، وأن ميله الحدي يتناقص مع زيادة الدخل، في حين يتحدد الطلب الاستثماري تبعا للعائد المتوقع من قبل

[1] - زينب حسن عوض الله وسوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، بيروت لبنان، 2006، ص133 .

المنجين، ومدى تغطيته لتكاليف الاستخدام، ولذا اعتبر أن قرار الاستثمار دالة في الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة السائد في السوق.[1]

وقد قدم كينز نموذجا للتوازن الاقتصادي بشقيه الداخلي والخارجي، فبخصوص الأول اعتبر أن المساواة بين الادخار والاستثمار شرطا ضروريا عند كل مستوى من مستويات الدخل، فعرف الادخار على أنه ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد عملية الإنفاق الاستهلاكي، وأن الاستثمار هو ذلك النصيب من الدخل الكلي الذي لم يستهلك.

إنّ المساواة بين الادخار والاستثمار حسب الكلاسيك تحدد تلقائيا، من خلال ثبات الدخل وتحركات الفائدة أما عند كينز فإضافة إلى ما أقره الكلاسيك، فان التوازن يتحقق لما يتساوى الادخار المحقق في الفترة الحالية مع الاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة أو ما يعبر عنه بتساوي طلب الاستثمار في الفترتين.

المطلب الثالث :أهمية التوازن الاقتصادي

تعتبر نظرية التوازن الاقتصادي وسيلة منهجية في التحليل الاقتصادي ، ولا يستغنى عنها في الأبحاث العلمية الكلية رغم ما وجه إليها من انتقادات، كما تساعد على التنبؤ بالمركز الاقتصادي التوازني الجديد، فهي تعتبر أداة تحليلية مهمة لتحديد الهدف الأمثل للمجتمع والضروري لتحقيق توازن المنتج وتوازن المستهلك، كما تتضح أهميته وضرورته باعتباره أداة لرسم صور النظام الاقتصادي ككل من خلال تعادل مجاميعه أو اختلالها وأسباب ذلك، بالإضافة إلى أهميته في اختيار ووضع إستراتيجية وسياسات التنمية الاقتصادية، وكذا تصميم النماذج الاقتصادية لمعالجة مشكلة الدورات الاقتصادية، ولهذا ظلّت فكرة التوازن أساس للتحليل الاقتصادي، نظرا لمساهماتها الكبيرة في حلّ المشاكل الاقتصادية وبالتالي فالتوازن الاقتصادي بهذه الصورة مهم لكلّ الأنظمة الاقتصادية المتقدمة منها والنامية، حتى و إن اختلفت أسباب الحاجة إليه وطبيعة وطريقة أداة كلّ نظام.

أولا: أهمية التوازن الاقتصادي على المستوى الجزئي

سوف نتطرق إلى توازن المنتج (المشروع) وتوازن المستهلك، لأنّ أهمية التوازن في هذا الإطار يعتبر من أشهر الاستخدامات في الاقتصاد.

أ. **أهمية التوازن الاقتصادي في توازن المنتج:**

إنّ المشروع الاقتصادي هو كلّ تنظيم له كيان مستقلّ بذاته وترجع ملكيته وإدارته إلى منظم واحد، يؤلّف بين عناصر إنتاجه لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة وطرحها في السوق لتحقيق أهداف معينة، ويتوازن هذا المشروع بغض النظر عن السوق التي يعمل فيها في حالة تعادل الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية، ونوضح التوازن في ظلّ المنافسة التوازن في ظلّ الاحتكار من خلال مايلي:

- **في ظل المنافسة التامة :**وهنا نميز بين أجلين :الأجل القصير والأجل الطويل

[1]- دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص110 .

- **في الأجل القصير** :ويكون التوازن عند تساوي التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي شريطة ألاّ يقل الإيراد الكلّي عن التكلفة المتغيرة، أو بمعنى آخر أن يغطي الإيراد المتوسط، متوسط التكاليف المتغيرة.
- **في الأجل الطويل** :وخلاله تصبح تكاليف الإنتاج كلها متغيرة، أي تنعدم التكاليف الثابتة، وتحقق حرية دخول وخروج المنتجين من السوق، فإذا كان هناك ربح في الأجل الطويل فهذا يغري منتجين جدد للدخول إلى السوق مما يجعل العرض يرتفع والسعر ينخفض وبالتالي انخفاض الربح، وعليه يصبح الإيراد الحدي يساوي الإيراد المتوسط إلى المستوى الذي يلمس فيه منحنى التكلفة المتوسطة عند أدنى نقطة له، يتساوى فيها الإيراد المتوسط والتكلفة المتوسطة هنا تزول الأرباح وينعدم الدافع لدخول المنتجين الجدد، وتصبح المشاريع كما في حالة توازن.

ب. في ظل الاحتكار :يمكن إبراز التوازن في الأجلين القصير والطويل كالآتي:

– **في الأجل القصير:** يحدث التوازن في الإنتاج عند العمليات التي تغطي أكبر ربح، وبالتالي يستمر الإنتاج ما دام كلّ وحدة منتجة تحقق ربحا صافيا، أي أنه على الرغم من أنّ أية وحدة جديدة ينتجها ستؤدي إلى خفض الإيراد الحدي الذي يحصل عليه، كما تؤدي إلى زيادة التكلفة الحدية، إلاّ أنه في المراحل الأولى يكون مستوى الإيراد الحدي أعلى من مستوى التكلفة الحدية، بحيث تحقق ربما موجبا، ويتوقف المنتج عن الإنتاج عند النقطة التي تتساوي فيها التكلفة الحدية المتزايدة مع الإيراد الحدي المتناقص، فكلّ وحدة جديدة تنتج بعد هذه النقطة تجعل الإيراد الحدي أقل من التكلفة الحدية، ومنه يتحصل المنتج على ربح حدي سالب يخفض من مرحلة الأرباح المحققة سابقا.

– **في الأجل الطويل:** إنّ هذا المنتج سيحتفظ بجملة الأرباح غير العادية التي حققها في الأجل القصير مع افتراض أنّ المنتج سوف يتمكّن من إغلاق السوق على نفسه ويمنع منتجين آخرين من الدخول للاستفادة من الأرباح العالية.
أما إذا كان المنتج يتحمل خسارة في الأجل القصير واستمرت هذه في الأجل الطويل، فإنه لابد أن يتوقّف عن الإنتاج نهائيا أو يغير من حجم مشروعه، ويكون المنتج في حالة توازن عند تساوي الإيراد المتوسط مع التكلفة المتوسطة وبذلك لا يتحمل أي خسارة، ولا يحقق أي أرباح غير عادية.

ج.أهمية التوازن الاقتصادي في توازن المستهلك

ويتحقّق توازن المستهلك عند الوضع الذي يحقق فيه أقصى إشباع له، عندما يوزع دخله المحدود على أسعار السلع السائدة في السوق، و هنا يميز بين حالة تواجد سلعة أو أكثر ففي الحالة الأولى يتحقّق التوازن عندما تتساوى المنفعة المكتسبة مع المنفعة المضحى بها عن كلّ وحدة.أما الحالة الثانية عند إنفاق دخله على الأكثر من سلعة فيتحقق عندما تكون قيم المنافع الحدية لمختلف السلع مقسومة على أسعارها متعادلة مع قيمة المنفعة الحدية للنقود المضحى بها الشكل الآتي $UM = \frac{MUA}{PA} = \frac{MUB}{PB} = \cdots\cdots\cdots = \frac{MUN}{PN}$.

حيث MU ، تمثّل المنفعة الحدية :B , A سلع ، :P سعر ، Um : المنفعة الحدية للنقود

ولكن هذا شرط غير كاف لتوازن المستهلك إذ لابد من توفّر قيد آخر وهو قيد إمكانية المستهلك إذ لا يمكن أن يتجاوز إنفاق المستهلك دخله الذي يمثّل ضرب الأسعار في الكميات، وتمثّل بالمعادلة التالية:

$$Y = PAQA+ PBQB+ \ldots\ldots + PNQN$$

ثانيا: أهمية التوازن الاقتصادي لرسم السياسة الاقتصادية

لقد اعتقد الكلاسيك أنّ السياسة تستعمل لهدف الوصول إلى التوظيف الكامل، كما تستعمل السياسة النقدية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تخفيض أسعار الفائدة، في حين تستعمل السياسة التجارية لتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، إلى أن ظهر الفكر الكينزي الذي أثبت أنّ الاستخدام المتزامن للأدوات من أجل إنجاز أهداف متعددة في وقت واحد هي طريقة أكثر فعالية وأضمن نجاحا، بدلا من استخدام أدوات محددة لأغراض وأهداف محددة، وهوما أدى إلى استخدام النماذج الاقتصادية.[1]

والنماذج الاقتصادية عبارة عن خليط من معارف عدة ثل النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء والاقتصاد القياسي وغيرها، وتشكّل هذه النماذج أداة رئيسية للتحليل الاقتصادي وتقييم السياسات، ويعرف النموذج الاقتصادي بأنه عبارة عن صيغ وطرق لعرض النظرية الاقتصادية بصورة سهلة ومبسطة يمكن فهمها وتحليله[2]، وتأخذ هذه الطرق والصيغ شكل معادلات ورموز رياضية وإحصائية تساعد على شرح وتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية.

ويربط النموذج الاقتصادي ما بين الظواهر الاقتصادية على أساس علاقات سببية، كما يمكن من تقدير وضع ما على أساس وضع آخر، وذلك دائما مع تبسيط الواقع المعقد فمثلا نجد أنّ النموذج الكلاسيكي يصور لنا بأن الناتج الإجمالي يتوقّف على حجم قوة العمل ومقدار الموارد المتاحة وكمية رأس المال ثمّ المستوى التكنولوجي، في حين أنّ النموذج الكينزي يصور لنا الاستهلاك المتوقف على حجم قوة العمل ومقدار الموارد المتاحة وكمية رأس المال ثمّ المستوى التكنولوجي، في حين أنّ النموذج الكينزي يصور لنا الاستهلاك المتوقف على مستوى الدخل بالعلاقة : $C=f(y)$
وتكتب العلاقة السلوكية بين متغيرات النموذج كما يلي: $C = C0 +C1Yd$

إنّ تصميم النماذج الاقتصادية لا تعتبر هدفا في حد ذاته بل وسيلة للقيام بالتنبؤات المستقبلية، وكذا تحديد السياسات الاقتصادية الواجبة الإتباع وتجنيب الاقتصاد المشاكل والاختناقات بتقديم أحسن الطرق لمعالجتها.

لكن عندما يصبح النموذج غير قادر على تفسير الظاهرة المعينة يجب التخلّي عنه و بناء نموذج جديد، ولهذا يرتكز كل نموذج على ملاحظات معينة حول ظاهرة معينة هذا ما يؤدي إلى إمكانية وجود أكثر نموذج لدراسة نفس الظاهرة .

ثالثا: أهمية التوازن الاقتصادي لتصميم التخطيط الاقتصادي

يعرف التخطيط على أنه تلك العملية التي يتم من خلالها تحيد الأهداف التنموية واختيار الإجراءات والسياسات لتحقيقها خلال فترة زمنية في حدود الموارد المتاحة، كما يعرف أيضا الاختيار الواعي المقصود من جانب سلطة عامة للأمور ذات الأولوية من الناحية الاقتصادية.

---

[1]- دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص153 .

[2]- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، 2005 ، ص 10 .

والواقع أن الحافز على التخطيط الاقتصادي يبرز كقاعدة عامة في الأوقات الصعبة ذلك انه كلما كان المستقبل مبهما زادت الحاجة للتخطيط، ففي سنوات الكساد خلال الثلاثينات والأربعينات حظي التخطيط وأنصاره باهتمام وتقدير عظيمين، وخلال الحرب العالمية الثانية كان الاقتصاد الأمريكي أكثر الاقتصاديات المشتركة في الحرب تخطيطا.

إن الحاجة للتخطيط بالبلدان المتخلفة تبدو ضرورة لتوجيه التنمية الاقتصادية توجيها واعيا للأسباب التالية:[1]

أ. بهدف الاستغلال العقلاني للموارد الاقتصادية؛

ب. لتحقيق أهداف المجتمع؛

ج. لإقامة المشروعات الإستراتيجية؛

وليست الحاجة للتخطيط بسبب نقص الموارد فقط أو ندرة السلع، ولكن لأنه حتى الموجودة منها لا تستغل استغلالا كافيا، وضمن هذا الواقع تحتاج هذه الدول النامية إلى بلورة أهدافها وتحديد أولوياتها واختيار أكفأ الوسائل لتحقيق هذه الأهداف، إضافة إلى حاجتها إلى القضاء على الجمود الذي يميز اقتصادياتها، حيث كانت الأهداف تتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الإنتاج الزراعي والتوسع في إقامة الوحدات وتحسين طرق وسائل الإنتاج بما يحقق فائض في الإنتاج الصناعي ويجعل الدول في غير حاجة إلى استيراد الكثير من السلع بل التوسع في تصدير الفائض منها.

ولقد استخدم الاقتصاديون الموازن الكلية كأدوات وأساليب فنية في التخطيط ولعل من أهمها نذكر:

– **ميزان الفجوة التمويلية:** وتعبر الفجوة التمويلية عن الفرق بين الاستثمار الإجمالي المخطط والادخار الإجمالي ويعتبر ميزان الفجوة ذلك المرتبط بإقامة المشروعات الاستثمارية، لتوسيع ما هو قائم منها بغرض زيادة القدرة الإنتاجية المؤدية إلى النمو.

وموازنة الفجوة التمويلية هي اللحظة التي تضمن التوازن بين الادخار والاستثمار، فإذا كانت الفجوة موجبة فهي حافزا لدفع المخططين لتوسيع الأهداف الإنتاجية أما في حالة الفجوة السالبة فتتم الموازنة بتمويل الاستثمارات بالقروض الأجنبية واستخدام فائض في الإيرادات الجارية على حساب النفقات الجارية في الميزانية العامة للدولة.

– **ميزان القوى العاملة:** والذي يعبر عن مقارنة القوى العاملة المتوفرة خلال فترة الاحتياجات والتعرف على العجز أو الفائض مع الأخذ بالتدابير والإجراءات المناسبة لأحداث توازن المطلوب :

رابعا: أهمية التوازن الاقتصادي لتصحيح الصدمات الاقتصادية

إن الأزمات الاقتصادية وليدة تقلبات اقتصادية ذات نظام دوري فتحدث آثارا سلبية على اقتصاديات الدول وخاصة في مرحلة الانكماش حيث يتأثر الأداء الاقتصادي وتظهر البطالة والتضخم والعجز في مختلف الموازين الكلية وغيرها من المشاكل الأخرى التي تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية خطيرة.

[1]- شريف مُحَّد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،تخصص تسيير المالية العامة، 2010 ،جامعة تلمسان أبي بكر بلقايد، ص ص،89-92.

وتظهر أهمية التوازن الاقتصادي من خلال المعادلات التوازنية التي تستخدم كتدابير وقائية ضد هذه الدورات فمثلا معادلة الدخل : Y=C+I يمكن استخدامها كنموذج لتحليل الدورات بدلالة الدخل أو بمتغيرات أخرى، بحيث المعادلة I وC الاقتصادية إذا استطعنا تحديد المتغيرين تعكس النمط السلوكي للمستثمرين والمستهلكين، ويمكن تعميم هذه الاعتبارات على المعادلات التوازنية الأخرى لتصبح كنماذج اقتصادية لوصف وشرح الدورات الاقتصادية ومن ثمة إيجاد الحلول المناسبة.

ولقد اعتمد صندوق النقد الدولي سياسة التثبيت الاقتصادي لفك أزمة الدول النامية والتي تقوم على أولوية قضايا التوازن العام ومواجهة قضايا استحداث النمو الاقتصادي على مستوى كل ماكان جهاز الإنتاجي والطلب الكلي الفعال وتتضمن هذه البرامج إدماجا تدبر التثبيت التقليدية القصيرة الأجل وخاصة تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية[1]

المطلب الرابع: العلاقة بين التوازن المالي للموازنة العامة والتوازن الاقتصادي

يقصد بالتوازن المالي بصفة عامة ما تحدثه المصادر الإيجابية في مصادر الدولة من حقن يعوض ما يترتب على مصادرها السالبة(النفقات) من تسرب بما يؤدي إلى تطابق بين العناصر المالية والعناصر الاقتصادية التي يتكون منها هيكل الاقتصاد الوطني أي بما يقود في النهاية علاوة على التوازن الكمي(المحاسبي) إلى إحداث توازن كيفي يتمثل في التوازن الاقتصادي للمالية العامة.

قبل التعرض إلى أثر التوازن المالي على التوازن الاقتصادي تجدر بنا الإشارة إلى موضوع الموازنة العامة للدولة ومبادئها الأساسية في الفقرات التالية:

أولا: تطوّر مفهوم توازن الموازنة العامة للدولة

أ. **تعريف الموازنة العامة للدولة:** تمثل الموازنة العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأيّ دولة من الدول إذ أنها تشمل بنود الإنفاق العام، وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، بالإضافة إلى أنها تبيّن لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق.[2]

الموازنة بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية كما أنها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.

وعلى هذا فإنّ الموازنة العامة للدولة ما هي إلاّ خطة مالية يتم على أساسها اتخاذ القرارات الخاصة بالنفقات العامة للدولة وإيراداتها لفترة لاحقة، أي أنها تمثل برنامجا ماليا يتضمن السياسات المالية والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها. مما سبق نخلص إلى أنّ الموازنة العامة هي توقع وإجازة لنفقات الدولة وإيراداتها لفترة قادمة عادة سنة.

---

[1]–دراوسي مسعود،مرجع سبق ذكره، ص154.

[2]- مجدي مُحَّد شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص261.

ب. تطورمفهوم توازن الموازنة: لقد تطور مفهوم توازن الموازنة العامة من توازن كمي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة إلى توازن مالي واقتصادي واجتماعي للموازنة العامة كما يتضمن التوازن الكمي والنوعي أيضا، فيسعى التوازن المالي للموازنة العامة إلى إقامة توازن بين الأصول والخصوم وتحسين النفقات في جانب الخصوم والإيرادات في جانب الأصول، ويفترض في هذا التوازن ألا يكون حياديا في الحياة الاقتصادية للبلاد بل يجب أن يكون فاعلا ومؤثرا ومتدخلا ومنفعلا بها ليطور واقعها بشكل إيجابي. لهذا فالتوازن المالي بصفة عامة هو ما تحدثه المصادر الإيجابية في موازنة الدولة من حقن يعوض ما يترتب على مصادرها السالبة(النفقات) من تسرب بما يؤدي إلى التطابق بين العناصر المالية والعناصر الاقتصادية التي يتكون منها هيكل الاقتصاد الوطني، أي ما يقود في النهاية علاوة على التوازن الكمي (أو الحسابي) إلى إحداث توازن كيفي يتمثل في التوازن الاقتصادي العام.

وبمعنى آخر يمكن القول أنّ وراء توازن النفقات(التسرب) مع الإيرادات (الحقن) في فترة الموازنة يجب الأخذ بعين الاعتبار التوازن الكمي والكيفي للجانبين السلبي والإيجابي في موازنة الدولة ويدخل عموما في الجانب الإيجابي إيرادات الدولة الاقتصادية وحصيلة الضرائب المفروضة، أما في الجانب السلبي الدين العام بكافة صوره وجميع الالتزامات التي تتحمل بها الدولة، ويمكن تفسير ذلك بما هو معلوم من أنّ عرض كل عنصر من العناصر السابقة يتمثل في إنتاج مقدار معين من المنافع الاقتصادية، وذلك عن طريق استخدام الدخل فيتحقق التوازن الاقتصادي للمالية العامة.

فالتوازن المالي للتمويل بالعجز يفترض استخدام القروض والإصدار النقدي في استثمارات ذات طابع إنتاجي تستطيع عوائدها من أرباح وسلع وخدمات وفاء هذا الدين وخدمته، أما التوازن الاقتصادي للموازنة العامة يفترض أن تكون منفعة إنفاق الإيرادات العامة لا تقل عن منفعة بقائها لدى القطاع الخاص، وهكذا فالتوازن الاقتصادي للمالية العامة يتحقق عندما تكون زيادة الدخل الوطني أو زيادة المنفعة الاقتصادية العامة في الاقتصاد الوطني معادلة على الأقل للمنفعة التي حجبت عن الدخل الوطني نتيجة اقتطاع هذه الأموال، أما إذا انخفض الدخل الوطني نتيجة ذلك فهذا يعني أنّ النفقات العامة قد تجاوزت حدها الأعلى في حين تظهر زيادة الدخل الوطني من حيث النتيجة سياسة مالية سلبية تتجلى في عدم الوصول إلى مرحلة الضغط الضريبي.

أما التوازن الاجتماعي للموازنة العامة فيقوم على أساس زيادة القوة الشرائية لدى الطبقات ذات الدخل المحدود وكذا رفع مستواها المعيشي، وتخفيض حدة التفاوّت الطبقي بين فئات المجتمع المختلفة، فالدولة تقتطع أموالا وتعيد توزيعها فيما بعد بشكل يفترض تخفيض حدة فقر الطبقة الفقيرة وتخفيض فحش الطبقة الغنية. وعلى هذا الأساس فقد أصبح ينظر إلى توازن الموازنة ليس على الاستقلال ولكن من خلال التوازن المالي، فأي زيادة في الجاني السلبي من الذمة المالية للدولة يجب أن يتمخض عنه زيادة في الجانب الإيجابي تكون مساوية لها على الأقل.

ثانيا: توازن الموازنة والتوازن الاقتصادي العام

من المهام الأساسية للموازنة العامة في المفهوم الحديث أن تسهل عملية تقويم مقترحات المشروعات العامة ويمكن تعريف المشروعات العامة بأنّها[1]: وحدة اقتصادية تملكها الدولة إما كليا أو جزئيا، مستقلة عن الجهاز الإداري للدولة تتولى إنتاج السلع والخدمات، وتعمل في نطاق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها.

يعتبر توازن الموازنة من أهم عوامل تحقيق التوازن الاقتصادي العام للاقتصاد الوطني والمحافظة عليه، فإذا لم يتحقق مثل هذا التوازن فإنّ ذلك من شأنه يؤدي إلى عدم توازن اقتصادي.

يتكامل التوازن المالي للموازنة العامة (التوازن بين الأصول والخصوم) مع التوازن الاقتصادي لأنّه يفرض تعادلا بين الوسائل المالية المستخدمة في المالية العامة، فعندما يفرض التوازن المالي أن يقوم تعادل بين المنفعة الاقتصادية للقطاع مع مديونيته، وبالتالي مع مديونية الدولة عندما يمول المشروع عن طريق الخزينة العامة فإنّ ذلك يعني على مستوى الاقتصادي العام منع حدوث الخلل بين المنفعة العامة والتكلفة العامة، وعندما يفرض التوازن المالي للموازنة أن يكون المردود المالي لزيادة المنفعة الاقتصادية قادرا على الوفاء بالقروض التي تمّ التمويل بها وأداء خدمة هذه القروض، فهو يفرض بذلك عدم حصول تراجع في الدخل الوطني للبلاد.

مما سبق نلاحظ أنّ مشاريع الدولة يفترض فيها تحقيق التوازن المالي أو تحقيق جدوى اقتصادية من استخدام الأموال فيها وربح وعائد معقولين، فإنّه في الوقت نفسه يفترض فيها زيادة في الدخل الوطني وصولا إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

يتكامل التوازن الاقتصادي للموازنة العامة مع التوازن الاقتصادي العام حيث يفرض التوازن الاقتصادي للموازنة العامة رفع مرد ودية النظام الاقتصادي بما يتطلبه من تحليل دقيق لحدود الاقتطاع العام نوعا وكما بحيث يمنع هذا التوازن أن تقوم الدولة باقتطاع أموال من القطاع الخاص وتقوم بعدها بإنفاقها بحيث لا تكون زيادة في الدخل الوطني معادلة على الأقل لزيادته فيما لو بقيت هذه الأموال لدى القطاع الخاص، فالسياسة المالية السلبية هي التي تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق توازن اقتصادي كلي جديد أعلى من سابقه المحتمل قبل القيام بالاقتطاع والإنفاق.

يتكامل التوازن الاجتماعي للمالية العامة مع التوازن الاقتصادي العام لأّنه يقوم على أساس الاقتطاع الضريبي من الدخول المرتفعة ثم إعادة التوزيع في صالح الدخول المنخفضة وهذا يعني تحقيق زيادة في قدرة الطبقات ذات الدخل الضئيل على الإنفاق ويعمل على رفع مستواها المعيشي، ويؤثر ذلك على الوضع الاقتصادي العام لأنّه يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستثمار في المجتمع وتحقيق نمو في الدخل الوطني وتوازن اقتصادي عام.

[1] - سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 33.

خلاصة

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم التعرف على مفهوم السياسة المالية وأهدافها و تطوراتها.

تعد السياسة المالية من إحدى مكونات السياسة الاقتصادية وان كانت هذه السياسة من اقوي السياسات فإنها لاتفي بالغرض إذا ما استخدمت بمفردها وبمعزل عن السياسات الأخرى،لذلك وحتى تتم الاستفادة من هذه السياسة، وتحقيق الأهداف المحددة يجب أن يكون هناك نوع من التكامل بين كل من السياسات المالية والنقدية الأمر الذي يضمن تحقيق الأولويات وتوزيع أفضل للموارد الاقتصادية والمالية.

كما تبين لنا أن السياسة المالية في الدول النامية (الجزائر) تركز بدرجة كبيرة على الإنفاق العام وهذا راجع لتدهور اقتصادياتها وهشاشة بناها التحتية على عكس الدول المتقدمة التي تقلل من هذا الأخير في سياستها.

بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث تعتبر الدول المتقدمة من النماذج التي استطاعت أن تسجل تقدما كبير عن طريق السياسة المالية من خلال تحقيقها تكاملا ناجحا.

الفصـل الثانـي :

أدوات السياسة المالية المطبقة في الجزائر.

تمهيد:

السياسة المالية تعني استخدام الحكومة للضرائب والإنفاق العام والموازنة العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، كل كذلك في إطار تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا هناك ثلاث أدوات للسياسة المالية وهي: النفقات العامة، الإيرادات العامة، والموازنة العامة تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها وهي العناصر الثلاثة الرئيسية لمحور النشاط الاقتصادي والمالي للدولة وفي نفس الوقت عبارة عن الأدوات التي تلجأ إليها السلطات الحكومية إلى خفض حجم الطلب الكلي من خلال الضغط على حجم الإنفاق والعمل على إعادة التوازن إلى الاقتصاد، ويتم ذلك بصورة مباشرة من خلال تخفيض حجم الإنفاق الكلي، وبصورة غير مباشرة من خلال استعمال الضرائب سواء بزيادة معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة، هذا بالإضافة إلى استخدام وسيلة الدين العام.

و من خلال ذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: النفقات العامة؛

المبحث الثاني: الإيرادات العامة؛

المبحث الثالث: الموازنة العامة للدولة.

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

إن الإنفاق العام يعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتطوره، ومع تطور دور الدولة من(الدولة الحارسة)إلى (الدولة المتدخلة) إلى (الدولة المنتجة) تطور الإنفاق العام حيث ازداد حجمه، وتعددت تقسيماته، وأصبح من الأدوات الرئيسية للسياسات المالية .

ومن ناحية أخرى مع تطور طبيعة المالية من المالية المحايدة إلى المالية الوظيفية أو المعوضة فقد تطورت دراسة الإنفاق العام وأصبحت تشكل جزءا رئيسيا من علم المالية العامة.

وعلى هذا الأساس قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب تناولنا في الأول مفهوم النفقات العامة وعناصرها، وفي الثاني أنواع النفقات العامة، الثالث أسباب تزايد النفقات العامة، أما المطلب الرابع الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة وعناصرها:

سوف نتعرض إلى أهم ماجاء فيها من تعاريف ثم نتعرف على أهم عناصرها.

أولا: مفهوم النفقات العامة:

تعرف النفقات العامة بأنها مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة.[1]

يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه مجموع المصروفات التى تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة ،بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع التي تظمه هذه الدولة.[2]

النفقة العامة هي مبلغ من المال تستعمله الدولة أو إحدى هيئاتها الرسمية لتحقيق غرض عام.[3]

كما تعرف أيضا بأنها" مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة ، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم العامة ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة[4]".

ثانيا: عناصر النفقات العامة

نستنتج من التعريف أعلاه العناصر الآتية:

[1]- فتحي أحمد ذياب، مرجع سبق ذكره ، ص59.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية:تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، 2006 ، ص 437.

[3]- مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008 ، ص50 .

[4]- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 2000 ،ص 41.

أ. النفقة العامة مبلغ من النقود[1]:

إن السمة الحديثة للإنفاق العام هو أن الدولة تقوم بإنفاق مبالغ نقدية لتحصيل مايلزمها من السلع والخدمات و يعتبر هذا الأسلوب عاديا لحصول الدولة على احتياجاتها المختلفة .غير أن الدولة تستطيع الحصول على هذه الاحتياجات قسرا وبدون مقابل لها لتسخير الأفراد مثلا، وقد هجر هذا الأسلوب ولجأت الدولة إلى أسلوب أن تمنح مقابلا نقديا للأفراد الذين يقدمون خدمات لها. وقد تلجأ الدولة إلى أن تقدم مقابلا نقديا وتكمله ببعض المزايا المعيشية كالسكن غير أن هذا الأسلوب العيني قد هجر ولم يعد شائعا بالإنفاق غير النقدي إلا في حالات استثنائية هي حالة تعذر حصول الدولة على مايلزمها عن طريق الإنفاق النقدي كأوقات الحروب والأزمات وذلك لصعوبة مراقبة المزايا فيما لو منحتها الدولة فضلا عن إخلال هذا الأمر بمبدأ المساواة .

ب. صدور النفقة العامة من الدولة أو إحدى هيئاتها:

يشترط في النفقة العامة أن تصدر من الدولة أو إحدى هيئاتها العامة.

الهيئة العامة:كل هيئة ذات شخصية معنوية وتخضع لأحكام القانون العام وتعتمد على إرادتها المنفردة في تسيير أمورها، أما اختصاصها وصلاحياتها فتستمدها من القانون مباشرة في حين تعتمد الهيئة الخاصة على التعاقد في تسيير أمورها وتخضع لأحكام القانون الخاص.

وبهذا المفهوم فإنها تشمل نفقات الهيئات المحلية ،الهيئات العامة القومية ،والمؤسسات العامة ونفقاتها المشروعات العامة، حتى ولو خضعت إدارة هذه المشروعات لتنظيم تجاري بقصد تحقيق الربح، حيث لا يحجب ذلك صفتها العامة وبناءا على ذلك تعتبر نفقة عامة تلك النفقات التي تنفذها الدولة بصفتها السيادية بالإضافة إلى نفقاتها في المجال الاقتصادي وبالعكس فإن النفقة التي يقوم بها الأفراد أو المشروعات الخاصة لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كان المقصود بها تحقيق نفع عام، وتقتصر صفة النفقات السيادية على النفقات العامة فقط دون نفقات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي في بعض الدول كفرنسا أما في الأردن فإن هذين النوعين نفقات عامة بحكم القانون.

ج. النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام:

لكي تتم للنفقة صفتها العامة يجب أن تخصص لتحقيق منفعة عامة. و يقوم هذا العنصر على سندين: أولهما يتلخص في أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة تتولى الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة إشباعها نيابة عن الأفراد، و من ثم يلزم أن يكون الغرض من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة. و ثانيها يتمثل في مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، ذلك أن المساواة بين الأفراد في تحمل عبء الضرائب لا يكفي لتحقيق هذه المساواة إذا أنفقت حصيلة الضرائب في تحقيق منافع خاصة لبعض الأفراد أو الفئات الاجتماعية دون غيرهم لما في ذلك من تخفيف العبء الضريبي عنهم بالنسبة إلى هذا الغير.[2]

[1]- فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سبق ذكره، ص ص59- 60.

[2]- نفس المرجع، ص 63.

كما أن فكرة النفع العام في تطور مستمر وتمثل السلطة العامة رغبات المجتمع ككل وتقدير مدى تحقيق النفع العام، فالقرار الخاص الذي يتعلق بأن هناك نفعا عاما يعتبر قرارا أساسيا فضلا عن أنه قرار مالي.

ومن جانب أخر و لضمان وتوجيه النفقة العامة نحو إشباع الحاجات العامة فإن السلطة السياسية تضع قيودا على حق اقتراح النفقات لئلا تسيء الأجهزة الإدارية المختصة استخدام هذا الحق ، كما تقوم بفرض رقابة على هذه الأجهزة عند استخدامها للأموال العامة.

المطلب الثاني: أنواع النفقات العامة

تتخذ النفقات العامة صورا متعددة ومتنوعة. ويزداد هذا التنوع مع تزايد وظائف الدولة وتزايد مظاهر تدخلها في الحياة العامة للجماعة. وسندرس فيما يلي أهم أنواع هذه التقسيمات وهي:

أولا: النفقات العادية وغير العادية[1] :

فالعادية هي التي تمول من إيرادات الدولة العادية (الضرائب، مداخيل أملاك الدولة) هي تلك التي تمول من إيرادات غير عادية تتكرر بانتظام في الميزانية مثل: مرتبات الموظفين ونفقات الصيانة، وغير عادية(القروض) و لا تتكرر بانتظام في الميزانية مثل نفقات إنشاء الطرق ونفقات مواجهة أثار الكوارث الطبيعية.

إذا كان هذا التقسيم يمكن السلطة من تقدير النفقات بصورة أقرب إلى الصحة إلا أن السياسة المالية الحديثة تعتبر كل إيرادات الدولة (عادية أو غير عادية) مخصصة في مجموعها لكل أوجه الإنفاق الحكومي، وهو ما يتبين بوضوح في المادة 01/8 من القانون رقم 84-17 جويلية 1984 المتعلق بقانون المالية المعدل والمتمم إذ ينص على أنه" لا يمكن أن يخصص أي إيراد لنفقة خاصة، توجه ايرادات الدولة دون تمييز لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة ".

ثانيا : النفقات الحقيقة والنفقات التحويلية [2]:

يعد الاقتصادي Pigou أول من اعتمد هذا التصنيف وهو لايزال يظهر في مفردات بعض الميزانيات ولكن تحت اصطلاحات مختلفة ويمكن توضيح كل من النفقات الحقيقة والنفقات التحويلية .

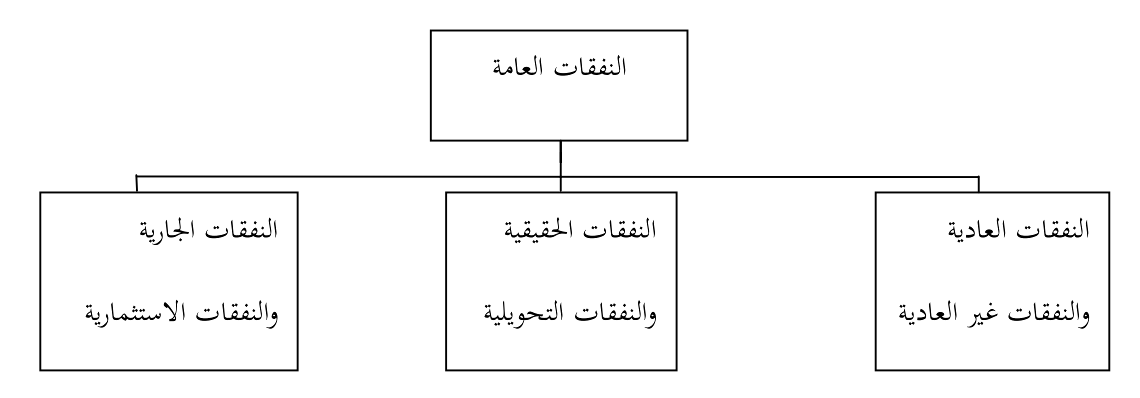
ويمكن تقسيم النفقات العامة على أساس المعيار الاقتصادي كما يلي:

---

[1] - أعمر يحياوي ، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر،2003 ، ص 40.

[2] - نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج عمان ،2005 ، ص37.

الشكل رقم (04): تقسيم النفقات العامة على أساس المعيار الاقتصادي.



المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، ، اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج عمان ،2005 ، ص 35.

أ. النفقات الحقيقة Real Expenditures

هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لحياة الادارات وتسيير المصالح العامة ، مثالها الأجور والمرتبات ، وكذلك ما ينفق لشراء السلع المختلفة التي تحتاجها الإدارات للقيام بأعمالها كالإنفاق على الصحة والتعليم والدفاع...الخ.

وأن الإنفاق في هذه الوجوه يرجع على الدولة بنفع مباشر وبدونه تقف عجلة الدولة عن العمل. وهذا يعني أن النفقات العامة تدفع لقاء مقابل سلعة أو خدمة ويترتب على هذا أن النفقات الحقيقة تؤدي إلى اقتطاع جزء من المتدفق السلعي من الدورة الاقتصادية ، كما أن المبالغ المدفوعة من قبل الدولة تؤدي إلى خلق دخول تتدفق إلى تيار الدخل القومي.

ب. النفقات التحويلية[1] Transfer Expenditures

هي تلك النفقات التي تنفقها الدولة بهدف نقل الدخل من فئة اجتماعية إلى أخرى لتحقيق أهداف معينة ليس دائما اقتصادية مثالها الإعانات الاجتماعية أو إعانات البطالة، فالنفقات التحويلية تقود إلى إعادة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع دون أن تلزم المستفيد بتقديم أي سلع أو خدمة للسلطات العامة ، وهذا يعني أن النفقات التحويلية لا تقود إلى تغيير متدفق الدخل الإجمالي بل تكتفي بنقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية ميسورة إلى فئة معوزة لهذا يطلق عليها بالناقلة.

ولعل الحد الفاصل بين النوعين من النفقات المشار إليها هو أن الإنفاق الحقيقي يقابله الحصول على السلع وخدمات ويؤدي إلى اقتطاع جزء من الدورة الاقتصادية في حين الإنفاق التحويلي لايعمل على اقتطاع جزء من هذه الدورة كونه يحول القوة الشرائية من فئة إلى أخرى ضمن نفس المتدفق الدائري للدورة الاقتصادية. ولكن هذا لايعني أن النفقات التحويلية لا تسعى إلى تحقيق أغراض معينة بل على العكس، فهي يمكن أن تستخدم لتحقيق أغراض مالية واقتصادية واجتماعية وكما يلي:

[1]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-38.

- **النفقات التحويلية المالية :**وهي النفقات التي تقوم بها الدولة بمناسبة مباشرتها لنشاطها المالي وأهم صورها فوائد الدين العام وأقساط استهلاكه السنوية. وقد ازدادت أهمية هذا النوع من النفقات في الفترة المنصرمة نظرا للازدياد المضطرد في النفقات العامة في معظم الدول؛

- **لنفقات التحويلية الاقتصادية:** وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي،ومثالها الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بهدف تخفيض تكلفة إنتاجها وذلك للمحافظة على أسعار منتجاتها عند مستوى منخفض وجعلها في متناول الجميع، وبالطبع فإن هذه الإعانات الاقتصادية التي تمول من حصيلة الضرائب ليست في واقع الأمر إلا استقطاعا من دخول الأفراد لذا فهي تعد من النفقات التحويلية وغالبا ماتقوم الدولة باستخدام حصيلة ضريبة كالضريبة الإضافية على الدخول العالية وحدهم عبء تمويل الإعانات الاقتصادية؛

- **النفقات التحويلية الاجتماعية:** وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بهدف تحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق رفع المستوى المعاشي لبعض أفراد المجتمع وفئاته ومثالها الإعانات والمساعدات التي تمنحها الدولة لذوي الدخل المحدود لمساعدتهم على تحمل أعباء المعيشة، وكذلك الإعانات المقدمة لأصحاب العوائل الكبيرة، كما تشمل مؤسسات التأمين وصندوق الضمان الاجتماعي.

ثالثا: النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية[1]:

أ. **النفقات الجارية:** وتشمل جميع نفقات الدولة التي تتكرر سنويا وبصورة منتظمة لتسيير أعمال الدولة مثل مرتبات موظفي الدولة ونفقات الصيانة وفوائد الدين والإعانات.

ب. **النفقات الاستثمارية:** وهي النفقات التي تهدف إلى توسيع الطاقة الإنتاجية وتكوين رأس المال الثابت أي التي تسعى إلى تنفيذ المشاريع الاستثمارية مثل بناء الهياكل الارتكازية للمجتمع (شق الطرق وبناء الموانئ والسدود ومحطات الكهرباء) وهي نفقات ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف لذلك لا ضرر من استخدام مصادر تمويل غير عادية لهذا النوع من الإنفاق مثل القروض العامة أو الإصدار النقدي الجديد على افتراض أن المردود الاقتصادي المتوقع من الإنفاق الاستثماري هو كفيل بتغطية هذه الإيرادات فيما بعد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدولة عندما تواجهه أزمة مالية فإنها تلجأ إلى تقليص فقرات البنود الاستثمارية، وتتردد كثيرا في الذهاب إلى فقرات بنود النفقات الجارية لأنها تكون في مواجهة شعبية في حالة تخفيض المرتبات مثلا لذلك عادة ما توصف النفقات الاستثمارية بأنها مرنة وتستجيب بسرعة لتقلبات المقدرة المالية للدولة في حين أن النفقات الجارية أقل مرونة وعلى الغالب لا تبدي استجابة واضحة لتقلبات المقدرة المالية للدولة.

[1]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها:

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات من الظواهر العامة في جميع الدول مهما اختلف نظامها الاقتصادي ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي.كان العالم الألماني "أدولف فاجنر" أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة بعد أن درس حجم النفقات العامة في عدد الدول الأوروبية في القرن الماضي. وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف باسم" قانون فانجر"، ويتلخص هذا القانون في أنه كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلا من النمو الاقتصادي، كلما استتبع ذلك اتساع نشاط الدولة، وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي.

وقد لوحظ أن ظاهرة تزايد الإنفاق العام قد يرجع إلى أسباب ظاهرية، أو إلى أسباب حقيقية وفيما يلي الإشارة لأهم تلك الأسباب:

أولا: أسباب التزايد الظاهري:

المقصود بالأسباب الظاهرية لازدياد الإنفاق العام تلك التي تؤدي إلى زيادة رقم الإنفاق العام عدديا دون أن يقابله زيادة في حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين أو تحسين مستواها. وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

أ. انخفاض قيمة النقد الوطني[1]:

من الملاحظ بوجه عام أن قيم العملات الوطنية تميل للانخفاض في المدى الطويل مما يستتبع ازدياد عدد الوحدات النقدية التي تدفع للحصول على سلعة أو خدمة معينة، ويترتب على ذلك منطقيا ارتفاع أثمان مشتريات الدولة ومرتبات ومكافآت العاملين بها مما ينجم عنه تزايد النفقات العامة حتى لو ظل حجم ومستوى الخدمات العامة المؤداة ثابتا. من الواضح أن مثل هذا التزايد ظاهري إذ لا تقابله زيادة في الخدمات الحكومية.

ب. التغير في القواعد المالية للحسابات الحكومية:

يؤدي تغير القواعد الفنية المتبعة في إعداد الحسابات العامة للدولة إلى إحداث زيادة في حجم النفقات العامة هذه الزيادة هي الزيادة ظاهرية، وليست حقيقية كما في حالة الانتقال ، من طريقة الموازنة الصافية إلى طريقة الموازنة الإجمالية ، فإتباع الطريقة الأولى يسمح لبعض الإدارات والهيئات والمؤسسات العامة أن تخصم نفقاتها من الإيرادات التي تقم بتحصيلها، وتوريد المبالغ الصافية وإدراجها في الموازنة العامة ، ونظرا للانتقادات التي وجهت إلى هذه الطريقة، اتجهت في العصر الحديث غالبية الدول إلى اتباع طريقة الموازنة الإجمالية ، التي يتوجب على الهيئات والمؤسسات العامة أن تسجل جميع الإيرادات والنفقات بأنواعها كافة في الموازن ، مما أدى إلى تضخم رقم النفقات العامة، وهو ما يجب أن يؤخذ في الحسبان عند إجراء المقارنة بين النفقات العامة خلال فترات مختلفة.

---

[1]- مجدى شهاب، أصول الاقتصاد العام، المالية العامة، دار الجامعية الجديدة، بدون طبعة، 2004، ص 219.

كما تعود الزيادة الظاهرية في النفقات العامة إلى التعديل الذي تجريه الدولة عند تحديد بداية ونهاية السنة المالية على نحو يؤدي زيادة مبالغ النفقات العامة دون أن ينطوي ذلك على زيادة حقيقية في حجم النفقات العامة.

كما يؤدي تعديل مضمون النفقات العامة بين مرحلة وآخر بصورة تسمح باتساعه، ليشمل بعض النفقات التي لم يكن يتضمنها قبلا، إلى زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة، وهو ما يجب مراعاته عند إجراء المقارنة.

إضافة إلى ذلك فإن تعدد الموازنات العامة، وتداخل عناصرها يؤدي إلى تكرار حساب بعض النفقات العامة، بحيث يؤدي إلى إحداث زيادة ظاهرية في أرقام النفقات العامة.

كما أن اختلاف الفن الإحصائي المتبع بين سنة وأخرى قد يؤدي إلى ايجاد زيادة ظاهرية في النفقات العامة[1] .

ج. اتساع المساحة الإقليمية للدولة[2]:

أخيرا فإن اتساع مساحة الإقليم نتيجة لضم مناطق جديدة للدولة قد يترتب عليه زيادة ظاهرية ، إذ لا يترتب على هذا الانضمام أية زيادة في الخدمات بالنسبة لسكان الإقليم الأصلي. وقد تحقق هذا السبب مرارا بالنسبة لبعض الدول الأوروبية التي تغيرت حدودها واتسعت مساحة أقاليمها عقب بعض الحروب .

ثانيا: أسباب التزايد الحقيقي:

أيضا هناك العديد من الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى تزايد الإنفاق العام من أهمها:

أ. الأسباب الاقتصادية[3]: تشمل هذه الأسباب في:

- **تطور حجم الدخل القومي :**

لما كانت النفقات العامة تمثل القطاعات من الدخل القومي لذلك فإن لحجم الدخل القومي وتطوره تأثير واضح على حجم النفقات العامة بحيث أنها تزداد بزيادته سواء كان في الدول المتخلفة أو في الدول المتقدمة اقتصاديا.

- **تطور الدور الاقتصادي في الدولة :**

نتيجة للأزمات الاقتصادية تخلت الدولة عن حيادها الذي فرضه عليها نظام الاقتصاد الحر واتبعت سياسة جديدة قوامها التدخل في الحياة الاقتصادية بهدف تحقيق التوازن الذي عجز عنه نظام السوق التلقائي. خاصة بعد انتشار الفكر الكنزي مما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة وتنوعها وتعددها كالقيام بتوزيع الإعانات أو الاستثمارات العامة بقصد دفع الطلب الفعلي إلى المستوى اللازم لتحقيق العمالة الكاملة.أي زيادة الدخل القومي.

وقد توسع نطاق هذا الاتجاه وانسحب أثره على زيادة حجم النفقات العامة خلال وبعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للسياسة الاقتصادية التي اتبعتها بعض الدول الرأسمالية. كما أن اضطلاع الدولة بمسؤولية التنمية قد أدى إلى توسع نطاق نشاط الدولة وبالتالي زيادة النفقات العامة بقصد تمكين الدولة من القيام بالمشروعات الإنمائية وتوجيه وتخطيط النشاط

---

[1]- خالد شحادة الخطيب، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن_عمان، الطبعة الثانية 2005 ، ص ص 79-80.

[2]- مجدى شهاب، مرجع سبق ذكره، ص220.

[3]- فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سبق ذكره، ص87.

الاقتصادي والقضاء على مظاهر الاستقلال والسيطرة والاحتكار، فأقدمت على سياسة التأميم والتوسع في حجم القطاع الذي يقع تحت سيطرة الدولة بقصد زيادته وتوزيع الناتج توزيعا عادلا (دول العالم الثالث) .

وتخطت الدول الاشتراكية مرحلة التوجيه والتدخل إلى مرحلة الإنتاج ولم يقتصر على مجرد التوازن الاقتصادي، وإنما بلغت عملية الإنتاج التي تعتمد على الملكية الجماعية لوسائله وتوجيهه لإشباع حاجات المجتمع. فازداد حجم النفقات العامة في الدول الاشتراكية نتيجة لذلك.

ب. الأسباب السياسية[1]: يمكن تقسيم الأسباب السياسية التي أدت إلى زيادة حجم النفقات العامة إلى قسمين:

- **الأسباب السياسية الداخلية:**

- **انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية:** أدى انتشارها إلى تطور الفكر السياسي واختفاء فكرة عدم مسؤولية الدولة عن تصرفاتها كما أن اتساع نشاطها وتعدد وظائفها إلى زيادة النفقات العامة لتقديم الخدمات الأساسية للمجتمع خاصة الشريحة التي تمثل الطبقات الفقيرة لتمكين الهيئات المحلية من القيام بمسؤولياتها طبقا لمبدأ المشاركة الديمقراطية في أداء المجتمع.
- **تعدد الأحزاب السياسية :** هو الآخر الذي أدى إلى زيادة النفقات العامة محاولة لكسب رضى الأنصار ولتنفيذ البرامج الانتخابية.

- **الأسباب السياسية الخارجية:**

- **ازدياد النفقات الحربية:** مرتبط انتشار الحروب خاصة في القرن التاسع عشر بزيادة النفقات العامة. فقد تصل غالبا إلى نصف موازنة الدولة في أوقات الحروب ويمكن إرجاع الزيادة المستمرة في النفقات الحربية إلى عدة أسباب أهمها:

. انتشار استخدام الأسلحة الحديثة ذات التكاليف العامة وبالتالي زيادة عبئها.ذلك لأن النفقات العامة تزداد أثناء الحروب وتتحمل موجات تضخمية تزيد من أعباء الدولة كتحويل الإنفاق العسكري أو تقديم المنح والإعانات لمحدودي الدخل ومنكوبي الحرب؛

. اختلاف إستراتيجية الدفاع الحديثة عن الفترة التقليدية إذا أصبحت خطط الدفاع الحالية على إقامة القواعد الدائمة خارج حدود الدولة ويتطلب هذا الأمر نفقات ضخمة؛

. انتشار سياسة الأحلاف العسكرية حيث تتولى دول كبرى متحالفة تقديم الإعانات والقروض للدول المتحالف معها؛

. يتسم الإنفاق الحربي بالسرية وبالتالي لا يخضع للإجراءات الإدارية والمالية التي تضمن دقة الرقابة مما يؤدي إلى التبذير في إنفاق الأموال العامة.

[1]- فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سبق ذكره، ص88-89.

- **اتساع نطاق العلاقات الدولية:** وانتشار البعثات الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم وتعدد المؤتمرات والمنظمات الدولية التي تشترك فيها الدول في العصر الحديث مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.
- **توسع الدول في تقديم الإعانات والقروض:** للدول الأجنبية كأسلوب لدعم العلاقات الدولية عن طريق مساعدتها في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو لمواجهة الأزمات الاقتصادية أو السياسية أو الكوارث الطبيعية أو بقصد تأييد ومساندة اتجاه سياسي معين.

ج. الأسباب الاجتماعية[1]:

كان من نتائج تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إن تعددت وظائفها وازداد حجم نفقاتها واتسع نطاق نشاطها الاجتماعي.

- **تطور الوعي الاجتماعي**: أدى الفكر المالي الحديث إلى تقدم الوعي الاجتماعي وتأكيد مبدأ التضامن الاجتماعي ، وطالب الدولة بالعمل وإبراز حقوق الطبقات الفقيرة التي عانت من أعباء التصنيع والنعت الاقتصادي في ظل المفهوم التقليدي كما طالب الفكر المالي الحديث الدولة بالعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي الذي اختل نتيجة سيطرة الطبقة الغنية على الطبقات الفقيرة وحرمتها من أسباب الحياة الضرورية والحد من التفاوت الكبير في مستويات الدخل في المجتمع. وقد أدى هذا الوعي الاجتماعي إلى زيادة في مسؤوليات الدولة الاجتماعية وزيادة حجم نفقاتها؛
- **زيادة عدد السكان**: تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة في النفقات العامة بالنظر لارتفاع نسبة هذه الزيادة لدى الطبقات الفقيرة عنها في الطبقات الغنية، ورغبة الدولة المستمرة في رفع مستوى الخدمات العامة لتلبية الحاجات المتزايدة للسكان.

كما تؤدي زيادة السكان والتوزيع الجغرافي لها إلى تعديل هيكل النفقات العامة كما ونوعا في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع كما ونوعا في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع كما تزداد النفقات العامة في المجتمع الحضري عنه في المجتمع الريفي نتيجة اتساع حجم المدن وطبيعة الحياة فيها وما يتطلبه من ارتفاع في تكاليف أداء الخدمات العامة بالإضافة إلى حاجة الحياة الحضرية إلى الخدمات العامة أكثر من الحياة الريفية وبالتالي ارتفاع نفقاتها.

د. الأسباب الإدارية[2]:

أدى زيادة عدد الوزارات والإدارات الجديدة ونشوء الكثير من المرافق العامة إلى زيادة عدد موظفيها وارتفاع تكاليف تسييرها وبالتالي زيادة النفقات العامة. وتؤدي الزيادة في عدد الموظفين في الإدارات إلى تدهور الإدارة الحكومية وتعدد وتعقيد إجراءاتها بالإضافة إلى التبذير والإسراف الذي هو من سمات هذه الإدارة التي كثيرا ما تضعف كفاءة أجهزة الرقابة عليها.

---

[1] - فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-91.

[2] -نفس مرجع ، ص ص91-92.

هـ. الأسباب المالية:

أدى تطور مفهوم النفقة العامة إلى زيادة حجم النفقات العامة، وأصبحت إيجابية وإنتاجية للنشاط الحكومي وبررت أهميتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، فتقضي الضرورة بزيادة نفقات الدولة في أوقات الأزمات لتعويض النقص في الإنفاق الخاص للمحافظة على مستوى معين من العمالة وبالنتيجة الدخل القومي، فاتجهت الدولة الحديثة إلى التوسع في حجم نفقاتها يساعدها في ذلك سهولة الحصول على الإيرادات اللازمة كالقروض، فائض الإيرادات العامة.

- **سهولة الاقتراض العام:**

خرج القرض العام عن المفهوم السابق باعتباره مصدرا استثنائيا للإيرادات العامة لا تستخدمه الدولة إلا في ظروف غير طبيعية وتعترض الدولة وهي بصدد الحصول على القرض الكثير من الصعوبات حيث تقرض المؤسسات العامة شروطا قاسية عليها تحمل الدولة أعباء ضخمة.

وقد تضاءلت هذه الصعوبات نتيجة لجوء الدولة إلى إصدار سندات ذات فئات مختلفة لتشجيع الأفراد على الاكتتاب بها وتغطية قيمة قروضها بشروط مناسبة، خاصة إذا منحت الدول المكتتبين مزايا كإعفاء من الفوائد والضرائب...وقد تلجأ الدولة إلى القرض الإجباري إذا أصبح القرض الاختياري لايفي باحتياجاتها من الأموال اللازمة لتغطية النفقات المتزايدة إلا أن اللجوء إلى القرض العام سحب إلى تضخم الدين العام وزيادة نفقات خدمته.

- **توافر فائض الإيرادات العامة:**

إن مفهوم المالية التعويضية بدفع الدولة إلى زيادة إيراداتها عن القدر اللازم لتغطية نفقاتها وتكوين فائض في موازنتها خاصة في فترة التضخم بقصد تقليص القوة الشرائية التي يعجز النشاط التي يعجز النشاط الانتاجي عن استيعابها مما يسحب معه ارتفاعا في مستوى الأسعار. ولا يجب أن تلجأ الدولة إلى هذا الأسلوب في الظروف العادية أي لا تحقق من الإيرادات ما يزيد عن حاجة نشاطها، وإلا تجاوزت الإدارات الحكومية قواعد الإنفاق العام ولجأت إلى التبذير واستحداث وجوه إنفاق جديدة يصعب التراجع عنها بعدئذ فضلا عن أن التوسع في الإيرادات سيؤدي إلى زيادة الأعباء العامة وتتعدى حدود الطاقة المالية للمجتمع.

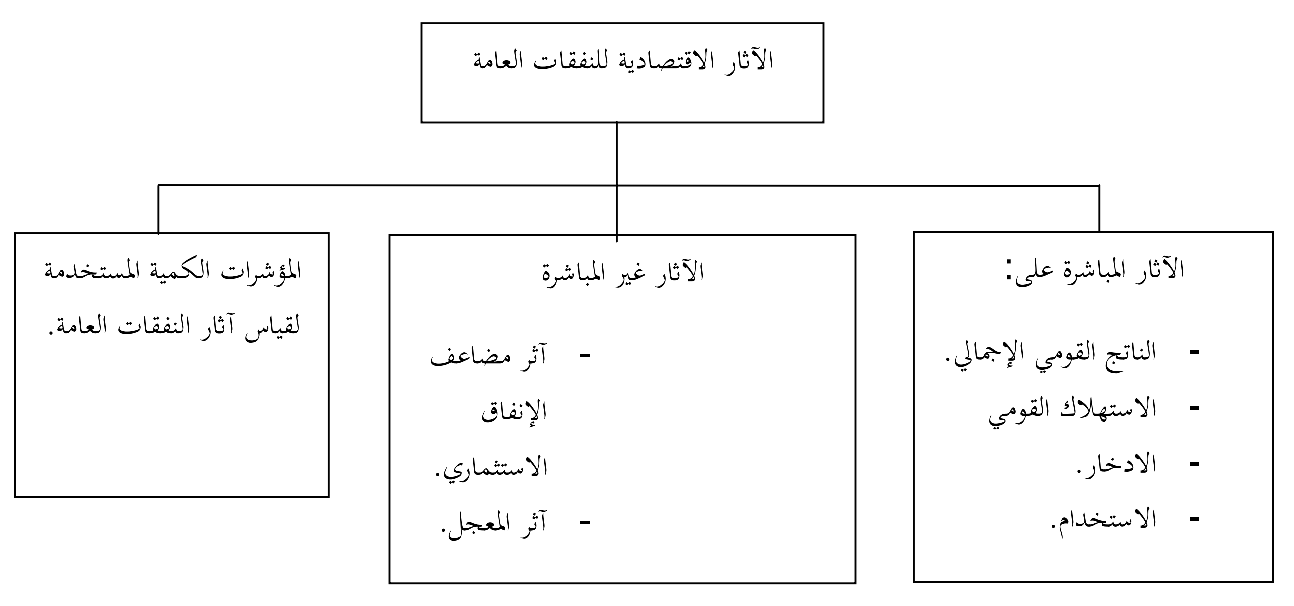
المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

تختلف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة حسب طبيعة الدور الذي تقوم به الدولة، ونرى أن هذه الآثار تكون أكثر وضوحا وفاعلية في ظل دور الدولة بالمعنى الواسع عما هو عليه في ظل أدوار أخرى. وهذه الآثار قد تكون مباشرة وهي ما تعرف بالآثار الأولية للإنفاق العام ، وقد تكون آثار غير مباشرة وهي التي تنتج من خلال ما يعرف بدوره الدخل أي أثر المضاعف والمعجل. بالإضافة إلى ذلك فإن دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة تشمل أيضا الآثار التي تنتج من الكميات المالية(أي المالية العامة) وتلك التي تنتج في الكميات الاقتصادية(أي الاقتصاد القومي). وتتوقف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على عوامل عديدة منها:

- طبيعة هذه النفقات؛

- هدف النفقات؛
- طبيعة الإيرادات اللازمة لتمويلها؛
- الوضع الاقتصادي السائد.

الشكل رقم(05): الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.



المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، ، اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج عمان ،2005 ، ص 61.

أولا: الآثار المباشرة للنفقات العامة:

هي تلك الآثار التي تحدثها النفقات العامة بصورة فورية وأولية، وتتوقف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على عوامل عدة تتمثل بطبيعة هذه النفقات والهدف الذي ترمي إلى تحقيقه، علاوة على الحالة الاقتصادية السائدة، و يمكن تناول أهمها على النحو التالي:

أ. **آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني**[1]**:** تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعال حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب وتزداد أهميته بازدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الأفراد والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها، وبصورة أدق فالنفقات الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع والخدمات بينها تتعلق النفقات التحويلية بطريقة تصرف المستفيد منها.

ومن جهة اخرى يرتبط أثر النفقة العامة على الإنتاج ومدى تأثير الطلب الكلي الفعال في حجم الإنتاج والتشغيل

[1]- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة ،النفقات العامة، الايرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2008 ،ص 100.

وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي او مستوى التشغيل في الدول المتقدمة وعلى درجة النمو في البلاد النامية.

وفي الحقيقة أن النفقات العامة تؤثر على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني برفعها لهذه القدرة الشرائية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ثم يرتفع الناتج الوطني والدخل الوطني.

ب. آثار النفقات العامة على الاستهلاك القومي[1]: تحدث النفقات العامة أثارها في الاستهلاك القومي من خلال الآتي:

- قيام الدولة بشراء سلع استهلاكية معينة لتموين بعض الفئات كأفراد القوات المسلحة مثلا، بدلا من توزيع دخول أكبر لهم فقيام الدولة بهذا الشراء يعد نوع من تحويل الاستهلاك بدلا من قيام الأفراد بهذه المهمة، أو قد تشتري الأثاث والسيارات وتنفق على الخدمات من أجل تسيير مرافقها العامة أو قد تقوم بتقديم سلع استهلاكية بدون مقابل ((كالتغذية المدرسية)) أو تتوسع في خدماتها المجانية(كالخدمات الصحية). كل ذلك ينعكس بصورة مباشرة في الاستهلاك القومي ويرفع من مستوى الاستهلاك.

- قيام الدولة بتوزيع الدخول، حين تدفع الدولة المرتبات والأجور والمكافآت لموظفيها وعمالها مقابل ما يقدمونه من خدمات أو في شكل منح ومعاشات لفئات معينة فإن الجزء الأكبر منها يخصص للاستهلاك ويزيد من درجة الإشباع مما يرفع مستوى الاستهلاك.

ج. آثار النفقات العامة على الدخل القومي[2]: تختلف آثار النفقات العامة على الدخل القومي حسب طبيعة تمويل النفقة العامة، حيث أن النفقة الممولة عن طريق الضرائب لها آثار مخالفة عن تمويلها بواسطة القروض أو الإصدار النقدي.

- في حالة تمويل النفقات العامة عن طريق الضرائب:

← فرض ضريبة ← يؤدي إلى اقتطاع جزء من دخل الممول ينخفض دخله ← فيؤثر على استهلاكه وعلى ادخاره.

وتختلف آثار الضرائب وفقا لنوعها..مباشرة أو غير مباشرة فإذا فرضت ضريبة غير مباشرة على السلع الضرورية للاستهلاك وخصصت حصيلتها لوفاء قروض الدولة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الكلي وتخفيض مستوى الدخل وكما يلي:

فرض ضريبة على السلع الضرورية للاستهلاك ← اقتطاع جزء من الدخل (القوة الشرائية) لطبقة ميلها الحدي للاستهلاك كبير ← نفقاتها.

وفي حالة تخصيص حصيلتها لسداد القروض ← تحويل القوة الشرائية إلى طبقة ميلها الحدي للاستهلاك ← قليل تحويل جزء من دخل الطبقة الفقيرة إلى الطبقة الغنية التي قد تكتنز هذه الأموال ولا تنفقها.

- أما في حالة تمويل النفقات العامة عن طريق القروض فيكون:

---

[1]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي ، مرجع سبق ذكره ، ص64.

[2]- محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، الطبعة الأولى 2007 ، ص ص 70- 71.

القروض من أموال مكتنزة ← الإنفاق ← الدخل ← الاستثمار← الاستهلاك العام...وهكذا.

د. آثار النفقات العامة على توزيع الدخل القومي[1]: إن الإنفاق العام له أثر كبير على توزيع الدخول ويتكامل هذا الدور مع فرض الضرائب وفي هذا الصدد ، إذا كانت أيديولوجية الدولة تهدف إلى التخفيف من الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع فإنها تلجأ إلى فرض ضرائب يقع عبئها الأكبر على عاتق الطبقات ذات الدخول المرتفعة كالضرائب التصاعدية وضرائب التركات والضرائب على الأرباح التجارية والصناعية كذلك على السلع الكمالية.

فالدولة إذ تفرض هذه الضرائب على الطبقات ذات الدخل المرتفع تحاول التخفيف من الضرائب المفروضة على الطبقات ذات الدخل المحدود بأن تقدم إعفاءات لمستوى معين من الدخول وإن تقلل الضرائب على السلع الاستهلاكية وخاصة الضرورية منها التي يستهلكها الغالبية العظمى من المواطنين، وبنفس الوقت تفرض ضرائب ذات سعر مرتفع على الكماليات التي يقتنيها ذوو الدخول المرتفعة.

بعد ذلك تقوم الدولة بإنفاق القسم الأكبر من حصيلة هذه الضرائب لصالح الفئات ذات الدخل المحدود عن طريق التوسع في التحويلات الاجتماعية والمساعدات والتوسع في الخدمات المجانية...وهكذا تعمل لصالح المجتمع وتعمل على تقليل الفوارق الطبقية.

ثانيا: الآثار غير المباشرة للإنفاق العام:

لا يقتصر الإنفاق العام على إعطاء الأثر الأولي، السابق التعرض عليه، وإنما يعطي آثارا متتالية على الإنتاج والدخل والاستثمار و الادخار وذلك من خلال سلسلة الدخول النقدية التي يثيرها الإنفاق العام الأولي.

في هذه الحالة يجب أن تتوسع الدولة في نفقاتها بصورة عامة بحيث يزيد الطلب الفعلي الإجمالي. ويكون ذلك بالتأثير على كل من الاستهلاك والاستثمار. وتؤدي الزيادة في النفقات العامة إلى زيادة حجم الدخل القومي، زيادة تتجه به نحو مستوى التشغيل الكامل، وإذا كان حجم الإنفاق ملائما قد نصل إلى ذلك تحت تأثير المضاعف والمعجل.

أ. أثر المضاعف[2]: يؤدي التوسع في النفقات العامة إلى توزيع دخول جديدة في صورة أجور عمال أو مرتبات موظفين أو أثمان سلع تدفعها الدولة للموردين...إلخ. هذه الدخول الجديدة ينفق جزء منها، يتوقف حجمه على درجة الميل الحدي للاستهلاك، على زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، مما يترتب عليه التوسع في إنتاج هذه السلع يؤدي ذلك بدوره (أي التوسع في الإنتاج) إلى توزيع دخول جديدة أخرى يستعمل جزء منها في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية...وهكذا. فالإنفاق الأولي يؤدي إلى ظهور حلقات متتالية من الإنفاق يتناقص فيها المبلغ المخصص في كل مرة للاستهلاك حتى يكاد يتلاشى. أي أن الإنفاق الأولي لا يقتصر أثره على قيمته أو حجمه بل يتعداها إلى سلسلة من الإنفاقات تكون في مجموعها قيمة مضاعفة.

[1]- محمَّد طاقة وهدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص71-72.

[2]- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بدون سنة النشر ،بدون طبعة والسنة، ص ص 76-77.

فالمضاعف هو المعامل العددي الذي يوضح لنا مقدار الزيادة في الدخل القومي التي تتولد عن الزيادة في الإنفاق عن طريق ما تزاوله هذه الزيادة الأخيرة من تأثير على الإنفاق القومي وعلى الاستهلاك. فهو يمثل النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل والزيادة الأولية في الإنفاق.

وهو يساوي

$$\frac{1}{1-\text{الميل الحدي للاستهلاك}} \quad \text{أو} \quad \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

فالمضاعف يرتبط ارتباطا طرديا بالميل الحدي للاستهلاك وارتباطا عكسيا بالميل الحدي للادخار. فهو يزداد بازدياد الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه. والعكس فيما يتعلق بعلاقته بالميل الحدي للادخار.

وهكذا يمكن الحصول على الزيادة الإجمالية في الدخل القومي على إثر زيادة الإنفاق العام على الوجه التالي:

$$\text{الزيادة الإجمالية في الدخل القومي} = \text{الزيادة الأولية في الإنفاق} \times \frac{1}{1-\text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

ومن هذا يتضح أنه كلما كبرت النسبة من الدخول الإضافية التي تنفق على الاستهلاك كان المضاعف كبيرا. وكلما كان التسرب الذي يأخذ شكل ادخار إضافي صغيرا، في كل موجة من موجات الدخل، كان المضاعف كبيرا.

وواضح مدى تأثير المضاعف بالميل الحدي للاستهلاك، فهو يزيد إذا ما زاد هذا الميل، وينخفض بانخفاضه.

ب. أثر المعجل[1]: بالإضافة إلى الآثار غير المباشرة التي تترتب على الإنفاق العام في الدخل القومي وفي التشغيل خلال الحلقات المتناقصة من الاستهلاك المتولد عن الإنفاق الأولي، فإن آثارا غير مباشرة أخرى تترتب على النفقات العامة من خلال الزيادة التي تحدثها في الطلب على أموال الاستثمار وهي ما تعرف بالاستثمار المولد. وهذا ما يعرف بأثر المعجل، فالمعجل يبين أثر معدل التغير في الإنتاج القومي (أي في الطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار) في الاستثمار. ويتوقف أثر المعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال، أي على العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج.

فالمعجل يبين لنا العلاقة بين تغير الطلب على المنتجات، سواء في نطاق الاستهلاك أو الاستثمار، وتغير النشاط الاستثماري. والمعجل هو النسبة بين قيمة الاستثمار وقيمة الزيادة في الإنتاج.

وحتى يمكن استخدام مبدأ المضاعف في تحديد الآثار غير المباشرة للإنفاق العام على الإنتاج القومي (الدخل القومي) يلزم أن نحدد أولا كمية الإنفاق التي سوف تحدث التضاعف في الدخل القومي، ويلزم ثانيا أن نأخذ في الاعتبار طريقة تمويل الميزانية .

[1]- محمد طاقة وهدى العزاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص78.

المبحث الثاني: الإيرادات العامة

لعل من الواضح أن الدولة في المجتمعات الحديثة أصبحت تقوم بدور متزايد في النشاط الاقتصادي بما يتضمنه من تقديم خدمات اقتصادية واجتماعية كثيرة ومتنوعة، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تؤدي في النهاية إلى تعظيم دالة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع، وتهيئة الظروف الملائمة لأحداث المزيد من التقدم في جميع المجالات.

هذا بالإضافة إلى القيام بالأدوار التقليدية في مجال الدفاع والأمن والقضاء وغيره، ولقيام الدولة أو الحكومة بكل هذه المهام ، تحتاج إلى تدبير الأموال هو شاغل الأول للحكومة فقط هي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية على درجة عالية من الأهمية، وبالتالي تصبح الإيرادات العامة إحدى الأدوات الرئيسية للسياسة المالية التي هي جزء من السياسة الاقتصادية المتبعة. وعليه سنتناول في موضوع الإيرادات العامة في النقاط التالية:

- مفهوم الإيرادات العامة؛
- الإيرادات الاقتصادية (أملاك الدومين) ؛ والإيرادات السيادية (الرسوم والضرائب)؛
- الايرادات الائتمانية (القروض العامة)؛
- الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة.

المطلب الأول : مفهوم الإيرادات العامة :

ويعني جميع المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة بواسطة هيئاتها العامة سواء كانت بشكل إيرادات اقتصادية أو سيادية التي ترد إلى الخزينة العامة بصورة نهائية وغير قابلة للرد بهدف تمويل النشاط الإنفاقي العام[1].

وبهذا تتألف أركان الإيراد العام من العناصر التالية:

. الصفة النقدية؛

.الصفة العمومية؛

.الصفة الإجبارية والنهائية.

وكما تعرف أيضا على أنها " الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها و أملاكها الذاتية، أو من مصادر خارجية عن ذلك ،سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقق عدد من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و المالية[2].

[1]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[2]- بوزيان عبد الباسط،" دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر"1994-2004"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، الجزائر، 2006-2007، ص 78.

المطلب الثاني: الإيرادات الاقتصادية والإيرادات السيادية

هناك إيرادات اقتصادية و إيرادات سيادية، وهذا ما سنتطرق إليه بشكل من التفصيل في مطلبنا هذا.

أولا: الإيرادات الاقتصادية:

يقصد بالإيرادات الاقتصادية الإيرادات التي تحققها الدولة عندما تمارس نشاطا اقتصاديا يدر عائدا ذات طابع اقتصادي مثل أرباحها من المشاريع الاقتصادية أو ممتلكاتها من الأسهم والسندات. ويمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين اثنتين هما: إيرادات الدومين، الثمن العام.

أ. إيرادات أملاك الدولة (الدومين):

يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها، عقارية أو منقولة، وأيا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أم خاصة، وتنقسم ممتلكات الدولة (الدومين) إلى قسمين: ممتلكات أو دومين عام، ممتلكات أو دومين خاص.

- **الدومين العام:**[1]

يقصد به ممتلكات الدولة المعدة للاستعمال العام ولخدمة المرافق العامة، كالطرق والمطارات والموانئ ...إلخ.

ويتميز الدومين العام بعدة مميزات منها أن ملكية الدولة له هي ملكية عامة تخضع لأحكام القانون الإداري، وهكذا لا يجوز بيعه طالما هو مخصص للمنفعة العامة كما لا يجوز تملكه بالتقادم طويل الأجل ، والغاية منه تقديم خدمات عامة وليس الحصول على أموال للخزانة العامة. وهذا لا يمنع من إمكان تحقيق إيراد كما هو الحال عند دخول الحدائق أو المطارات. ذلك أن هذا المقابل لا يقصد به في الغالب سوى تنظيم استعمال هذه المرافق. ومع ذلك تظل القاعدة العامة هي مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام.

- **الدومين الخاص:**

يقصد بالدومين الخاص الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة. والتي تخضع لأحكام القانون الخاص، شأنها في ذلك الأفراد والمشروعات الخاصة. ويدر الدومين الخاص على عكس الدومين العام، إيرادات ولذا فهو يعتبر مصدرا من مصادر الإيرادات العامة. ويقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أقسام[2]:

. **الدومين الزراعي:** يشمل المزارع والأراضي الزراعية والحقول الحيوانية المملوكة من قبل الدولة. وقد كان يشكل هذا النوع من أهم أنواع الدومين الخاص، ويعرف بالدومين التقليدي؛

. **الدومين الصناعي والتجاري :** يشمل ممتلكات الدولة من المشاريع الصناعية والمنافذ التجارية التي عادة ماتدر إيراد اقتصادي للدولة، وقد اتسع هذا النوع من الدومين بشكل خاص في ظل انتشار المبادئ الداخلية والتطبيقات الاشتراكية؛

---

[1]- زينب حسين عوض الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 95- 96.

[2]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 85-87.

. **الدومين المالي:** يشمل جميع ممتلكات الدولة من الأسهم والسندات المستثمرة في الأسواق المالية والتي ترد إيرادا ماليا من خلال البيع والشراء والمضاربة ، وقد اتسع هذا النوع من الدومين في الآونة الأخيرة مع تسارع حركة الأسهم والسندات والأسواق المالية.

ب. الثمن العام[1]:

يعرف الثمن العام بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة،مثل خدمات مرافق السكك الحديدية ومترو الإنفاق والمياه والتليفون وغيرها.

والذي يميز الأثمان العامة أنها تدفع اختيارها ولا يهدف من وراءها تحقيق ربح، وتعتبر من المصادر الهامة للإيرادات العامة.

ثانيا: الإيرادات السيادية:

تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد، بمالها من حق السيادة، وتشمل الضرائب والرسوم ومقابل التحسين (الإتاوة)، والغرامات المالية، والتعويضات، والقرض الإجباري. وسوف نقتصر في دراستنا على الضرائب والرسوم.

أ. الرسوم

كانت الرسوم تحتل في الماضي، بصفة خاصة في العصور الوسطى، أهمية كبيرة كمصدر من مصادر الإيرادات وكانت تأتي مباشرة بعد ((الدومين))، وتفوق بكثير أهمية الضرائب. ومع مرور الزمن، تضاءلت أهمية الرسوم كمصدر للإيرادات العامة تاركة مكان الصدارة للضرائب، ومع ذلك فلا زالت الرسوم تلعب دورا هاما في مالية الهيئات المحلية في معظم الدولة الحديثة.

- **ماهية الرسم:**

- **الرسم:** عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل نفع خاص ،يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة، ويقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد[2].

- **خصائص الرسم:** يتميز الرسم بأربع خصائص تحدد ذاتيته على النحو التالي:

الرسم مبلغ نقدي: وهو في هذا يتفق مع الضريبة. واشتراط الصورة النقدية للرسم جاء ليتلاءم مع التطور الحديث في مالية الدولة من حيث اتخاذ نفقاتها وإيراداتها الصورة النقدية[3].

1- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 448.

2- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1996 ، ص136.

3- زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 111.

الصفة الجبرية للرسم : قد يبدو ولأول وهلة في التعريف وكأن دفع الرسم يتخذ الصفة الاختيارية ، إذ أن الفرد لا يدفعه إلا إذا طلب ذلك الفرد خدمة معينة. و يقول أحدهم في إشكالية هل الرسم يتخذ صفة الجبر أم لا حيث يقول أن " الرسم يبدأ اختياريا حيث أن دافعه يطلب الخدمة بمحض اختياره ، ولكن متى طلبها تحول الاختيار في الرسم إلى إلزام[1].

الرسم مقابل خدمة خاصة: تعد هذه الصفة من الصفات الأساسية في تحديد طبيعة الرسم، إذ يتحقق الرسم عند طلب الفرد لخدمة معينة من الدولة .ويتخذ الرسم صور مختلفة هي[2]:

. نشاط يبذله الموظف العام لمصلحة الفرد كالحكم في قضية اختبار الموازين و المكاييل ، أو التصديق على الشهادات و التواقيع ؛

. امتياز خاص للفرد يحصل بموجبه على مركز قانوني، كالترخيص بالصيد أو التصريح بأشغال الطريق؛

. قد تكون الخدمة مصروفا تتكبده الدولة لتسهيل نشاط الفرد،كرسوم الأرضية بالجمارك.

تحقيق النفع الخاص إلى جانب النفع العام: وهذا يعني أولا أن الفرد الذي يدفع الرسم إنما يحصل على نفع خاص به لا يشاركه فيه غيره من الأفراد يتمثل في الخدمة المعينة التي يؤديها له المرفق العام، ويعني ثانيا أن هذه الخدمة تمثل إلى جانب هذا النفع الخاص نفعا عاما يعود عل المجتمع كوحدة واحدة أو على الاقتصاد القومي في مجموعه. ويبدو هذا واضحا إذا لاحظنا أن الرسوم تدفع نظير خدمات تؤديها المرافق العامة وأن هذه الأخيرة إنما يقصد بها تحقيق النفع العام. فالرسوم القضائية التي يدفعها المتقاضون نظير الحصول على خدمة مرفق القضاء يترتب عليها تحقيق نفع خاص يتمثل في حصول كل منهم على حقه وضمان عدم منازعة أحد فيه بعد ذلك. وفي نفس الوقت يستفيد المجتمع نتيجة استقرار الحقوق فيه وتوفير العدالة لأفراده، وهذا نفع عام [3].

- **التفرقة بين الرسم وبعض الإيرادات الأخرى[4]:**

- **الرسم والثمن العام:**

يتشابه الرسم مع الثمن العام، أي ثمن منتجات المشروعات الصناعية والتجارية المملوكة للدولة، في أن كلا منهما يدفع في سبيل حصول الفرد على نفع خاص له يتمثل في الخدمة التي يقدمها المرفق العام في حالة الرسم وفي الحصول على سلعة أو خدمة معينة من منتجات المشروعات العامة المشار إليها.

ألا أن الرسم يختلف عن الثمن العام من جوانب متعددة نذكر منها:

1- عادل فليح العلي و طلال محمود الكفراوي، اقتصاديات المالية العامة ج 2 الإيرادات العامة للدولة والموازنة العامة للدولة، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق ، ص 86.

2- نفس المرجع، ص 87.

3- زينب حسين عوض الله، ، مرجع سبق ذكره، ص 112.

4- نفس المرجع ، ص ص114-116.

. أن الخدمة التي يدفع الرسم في مقابلها تمثل نفعا عاما إلى جانب النفع الخاص الذي يعود على دافع الرسم، أما في حالة منتجات الدومين الصناعي والتجاري فإن النفع الخاص الذي يعود على دافع الثمن العام هو الغالب؛

. أن الرسم يفرض بقانون أو بناء على قانون في حين أن الثمن العام يفرض بقرار إداري عادي من الهيئة العامة التي تتولى إدارة المشروع الصناعي والتجاري. ويترتب على ذلك أنه لا يمكن تحصيل الرسم إلا إذ صدرت الميزانية بخلاف الثمن إذ يمكن تحصياه ولو لم تصدر الميزانية.

- **الرسم والضريبة**:

يتفق الرسم مع الضريبة في أنه مبلغ من النقود يفرض ويدفع جبرا. ويختلفان في أن الدولة تقتضي الرسم مقابل خدمة خاصة تؤديها لدافعه، أما الضريبة فتدفع مساهمة من الممول في الأعباء العامة، ومن ثم يراعي في تحديدها المقدرة التكليفية للممول.

ب. **الضرائب**

- **تعريف الضريبة:** يمكن تعريف الضريبة على أنها:

اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقا لقدراتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة[1].

كما يعرفها الأستاذ جاستون جيز Gaston Gèze بأنها " أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية و بلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة[2].

كما تعرف أيضا على أنها:" اقتطاع مالي من دخول وثروات أفراد المجتمع تقوم به الحكومة جبرا من أجل تحقيق الخدمات العامة التي تقدمها الدولة دون أن يكون هناك عائد مباشر للفرد".

- **خصائص الضريبة :** يتضح من التعريف السابق أنه هناك خصائص للضريبة وهي[3]:

- **الضريبة اقتطاع مالي يتم بصورة نقدية :** تطالب الحكومة الأفراد بأن يسلما جزء من قوتهم الشرائية من أجل الاستخدام العام. خلافا لما كان سائدا في السابق عندما كانت الضريبة التزاما عينيا كتقديم مجموعة من السلع أو بعض الخدمات لفترة مؤقتة. وقد لجأت الدولة إلى الضريبة النقدية لأنها تحقق المزايا التالية:

. تحقق عدالة أكبر للفرد حيث يمكن احتساب أعباء المكلف الشخصية؛

. تعتبر المبالغ النقدية أكبر حصيلة وأسهل في الجباية وأقل تكلفة؛

. لايتم التلاعب بحصيلتها.

[1]- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009، ص 47.

[2]- عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص151.

[3]- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2007 ، ص 55.

أما عيوب الضريبة العينية:

- ارتفاع تكاليف نقلها وتخزينها؛
- خطر انخفاض قيمتها نتيجة التلف أو انخفاض القيمة السوقية؛
- قد يتم استبدالها بأصناف أقل جودة أو التلاعب في الأسعار عند البيع؛
- الرقابة صعبة ومرتفعة التكاليف.

● **الضريبة تفرض جبرا**: ليس للمكلف الخيار أو الإرادة في أدائها. فهي من أعمال السيادة الدولة. فالعلاقة بين المكلف والدولة قانونية وليست علاقة تعاقدية. فالمشروع هو الذي يحدد الضريبة ووعاءها ومعدلها وجميع الإجراءات الخاصة بها. وإذا امتنع المكلف عن دفعها يعرض للعقوبات القانونية. ويقضي مبدأ الإجبار بأن يقوم باقتطاعها شخص عام وهو الدولة أو شخص اعتباري أعطاهم القانون هذا الحق مثل الحكومة المركزية، الإقليمية، الوحدات الإدارية المحلية البلديات، والهيئات التشريعية أحيانا.

● **الضريبة بدون مقابل**: وهذا يعني أن دافع الضريبة لا يتلقى أي منفعة مباشرة أو محددة تعادل ما يدفعه من ضريبة. فقد يحصل دافع الضريبة على عدة منافع غير مباشرة ولكن ليس للفرد الحق في المنفعة المترتبة في الإنفاق العام. وبما أن الفرد عضو في الجماعة فإن أي نفع يعود على الجماعة ككل سيشارك فيه ولذا لا يجوز أن يطالب بمقابل خاص به شخصيا.

● **الضريبة تهدف إلى تحقيق النفع العام**: ومن أهم أهدافها:

- توفير الأموال لتغطية النفقات.
- تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

● **الضريبة تؤدي بصفة نهائية**: فلا يجوز للمكلف الذي يدفعها أن يطالب باسترجاعها تحت أي ظرف من الظروف. ويجب أن يكون واضحا أن استرجاع مبالغ على شكل رديات لا تعتبر استرجاعا للضريبة.

● **الضريبة فريضة عامة**: أي تعتبر التزاما شخصيا يكون شاملا وينطبق على جميع الأفراد في الدولة. سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا حسب التبعية الاقتصادية وليس حسب التبعية السياسية، أي الإقليمية.

- **المبادئ العامة والأساسية للضريبة[1]:**

ونعني بالمبادئ العامة تلم الأسس والقواعد والاعتبارات التي يجب مراعاتها عند فرض الضريبة وأهم هذه المبادئ:

● **العدالة**: وتعني العدالة مساهمة كل عضو من أعضاء الجماعة في الأعباء الضريبية بحسب مقدرته النسبية.

● **مبدأ الكفاءة**: يمكن النظر للكفاءة من زاويتين:

- الزاوية الأولى تتعلق بكفاءة تحصيل الضريبة.
- الزاوية الثانية تتعلق بكفاءة الضريبة ومدى ارتباطها بكفاءة الضريبة ومدى ارتباطها بكفاءة النشاط الاقتصادي بأسره.

[1]- محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص ص57-59.

بالنسبة لكفاءة تحصيل الضريبة يعني أن تحقق الضريبة أعلى حصيلة ممكنة للخزينة العامة وبالتالي الاقتصاد في النفقات الإدارية لتحصيل الضريبة.

وهذا يعني عدم وجود نظام معقد ويحتاج إلى تكاليف عالية في الجباية. وإذا شعر المكلف بأن مايدفعه من ضريبة ماهو إلا تغطية للزيادة في النفقات العامة يتهرب من دفعها وبالتالي تكون حصيلة الضريبة قليلة.

- **مبدأ اليقين:** ويرتبط هذا المبدأ بمدى وضوح الضريبة بالنسبة للفرد الملتزم بدفعها. وبالتالي يقتضي هذا المبدأ أن تكون الضريبة واضحة تمام الوضوح أمام المكلف. والهدف من ذلك هو حماية دافع الضريبة من التعسف الممكن حدوثه من موظفي الإدارة الضريبية. فالضريبية يجب أن لا تكون أمرا تحكيما، بل يجب حسابها بصورة مسبقة وتكون معلومة ومحددة لدافع الضريبة بالإضافة إلى معرفة كل الأمور المتعلقة بالضريبة مثل وقت الدفع وأسلوب التحصيل.
- **مبدأ الملائمة:** ويتعلق هذا المبدأ بكيفية تحصيل الضريبة وتوقيت دفعها. ويقضي هذا المبدأ بأن أسلوب دفع الضريبة وتوقيته يجب أن يكون بقدر الإمكان ملائمين مناسبين لدافع الضريبة. وهذا الأمر يخفف العبء النفسي لدافع الضريبة ويجعل الضريبة مقبولة لديه. وعدم وجود هذا المبدأ يساعد على التهرب من دفع الضريبة.
- **مبدأ البساطة**: يرتبط هذا المبدأ بالبساطة التي يجب أن تتمتع بها الضرائب المفروضة من جانب القائمين على إدارتها ومن جانب بساطة الفهم لدافع الضريبة بحيث أنه لا تكون الإجراءات والتشريعات الضريبية معقدة بحيث أنه لا يكون هنالك مجالا للاختلاف في تفسيرها بين الإدارة والمكلفين. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف بالنسبة للإدارة وللمكلفين من خلال لجوء المكلف إلى استشاريين في الضريبة.
- **مبدأ التنويع**: وهذا يتطلب فرض أكثر من ضريبة من قبل الدولة الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق إيرادا أوفر للدولة وعدالة أكبر بين فئات المجتمع المختلفة بالإضافة إلى أن درجة الخطر وعدم التأكد بالنسبة للدولة تكون قليلة.
- **مبدأ المرونة**: ويعني أن يكون هناك درجة من الاستجابة للضرائب المفروضة للتغيرات في النشاط الاقتصادي. وقد تكون هذه المرونة من خلال مفهومين: المفهوم الأول وهو أن يكون هناك استجابة تلقائية للضرائب القائمة مع التغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي، دون أن تضطر الدولة إلى تغيير معدلات الضرائب القائمة. أما المفهوم الثاني فهو أن يكون لدى الدولة الإمكانية الكافية وبالسرعة اللازمة ، لمراجعة هيكل الضرائب القائم في الاقتصاد وتعديله.

والهدف من مبدأ المرونة هو جعل الهيكل الضريبي متلائما باستمرار مع متطلبات التغير في الظروف الاقتصادية ومع أحوال الخزينة، مما يؤدي إلى تسهيل تحقيق أهداف السياسات المالية العامة.

ويلاحظ أن درجة مرونة النظام يجب أن لا تكون كبيرة إلى حد قد يؤدي إلى حدوث كساد اقتصادي. وهذا ينتج غالبا من المرونة العالية لحصيلة الضرائب مع زيادة الدخل وهو ما يسمى" بالانزلاق أو الانجراف المالي".

- **أنواع الضرائب:**

إن من أهم تقسيمات الضرائب التي يجمع عليها جل الكتاب الاقتصاديين تلك التي تميز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، حيث تمس الضرائب المباشرة الدخل والثروة بينما تمس الضرائب غير المباشرة التداول والإنفاق .

وبالرغم من أهمية هذا التقسيم إلا أنه حتى الآن لا يوجد معيار دقيق للتمييز بين هذين النوعين من الضرائب،

ولذلك نجد عدة معايير يتم على أساسها التفرقة بين هذين النوعين من الضرائب[1]:

- **معيار الثبات والاستقرار:** حيث تعتبر الضريبة مباشرة إذا ما فرضت على مادة تتميز بالثبات و الاستقرار كالحصول على دخل دوري متجدد مثلا، وتعتبر غير مباشرة إذا ما فرضت على وقائع استثنائية تتميز بعدم الثبات كالاقتناء سلعة معينة أو اقتنائها.
- **معيار التحصيل:** حسب هدا المعيار تعد الضريبة مباشرة إدا ما تم تحصيلها وفقا لجداول يبين فيها اسم المكلف ومقدار الدخل الخاضع للضريبة مثل الضرائب على الدخل أو رأس المال...الخ، كما تعتبر الضريبة مباشرة إدا ما تم تقديرها وفرضها وتحصيلها بناءا على اتصال مباشر مع إدارة الضرائب والمكلف .و تعتبر الضريبة غير مباشرة عندما يتم تحصيلها بناءا على جداول معدة سابقا بمناسبة وقوع أو حدوث وقائع معينة مثل تسليم البائع للمشتري سلعة، أو عند إنتاج سلعة.
- **معيار نقل العبء الضريبي :** تعتبر الضريبة مباشرة وفقا لهدا المعيار إذا لم يمكن التخلص منها أو نقلها لشخص آخر كالضريبة العامة على الإيراد أو الضريبة التي يتحملها المستهلك النهائي عند اقتنائه سلعة ما. وتعد الضريبة غير مباشرة إذا تم نقل عبئها من مكلف إلى أخر مثل الضريبة على الإنتاج أو الاستهلاك بالنسبة للمنتج.

جدول رقم(01): الفرق بين الرسم والضريبة:

الضريبة	الرسم
- مبلغ نقدي. - صفة الإلزامية. - بدون مقابل. - عمومية الضريبة على كل الأفراد (حسب المقدرة). - تهدف الضريبة إلى تحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية، فضلا عن تمويل الموازنة العامة.	- مبلغ نقدي. - صفة الاختيار في بادئ الأمر ثم تتحول إلى صفة الإلزامية. - مقابل نفع خاص. - خاصة بفئة معينة (الطالبة للخدمة). - يهدف إلى تغطية كلفة الخدمة محل الرسم.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات أعلاه.

[1] - خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 2009، ص 144.

المطلب الثالث: الإيرادات الائتمانية:

يحدث في كثير من الأحيان أن تحتاج الدولة إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجه(أوجه مختلفة) من وجوه الإنفاق العام لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة السابق بيانها (وعلى الأخص الضرائب) بتغطيتها. وتلجأ الدولة في مثل هذه الأحوال إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وبهذا تحصل على الموارد المالية اللازمة المطلوبة، وفي نفس الوقت لا يستقطع شيئا من إيرادات العام الذي تقوم فيه بهذه النفقات. وتعرف هذه العملية بالقرض العام الذي يعد موردا من موارد الدولة الائتمانية، وإن كان لا يتصف بالدورية والانتظام.

سنحاول أن نتطرق في هذا الموضوع إلى القروض العامة كمصدر من مصادر إيرادات الدولة الائتمانية من خلال النقاط التالية:

أولا: تعريف القرض العام:

القرض العام هو مبلغ من المال تقوم الدولة بالحصول عليه من أفراد المجتمع أو الوسائط المالية أو الهيئات الأجنبية أو من الحكومات الأخرى، بهدف تغطية حاجات الإنفاق العام لعدم كفاية مصادر الإيرادات العامة الأخرى كالضرائب والرسوم والأتاوات وفائض المشروعات العامة. ويمكن عقد القرض العام إما بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية، وتظهر الحاجة إلى العملات الأجنبية عندما تواجه الدولة عجزا في ميزان مدفوعاتها وتحتاج لسداد جانب من حصيلة الواردات بتلك العملة. وهكذا يمثل القرض العام موردا غير عاديا لتأمين التوازن بين النفقات العامة والواردات في الموازنة العامة[1].

ثانيا: خصائص القرض العام: يمكن استخلاص خصائصه فيما يلي[2]:

- يتم إبرام القرض بصورة اختيارية. فالدولة لها مطلق الحرية في طلب الحصول على قرض من عدمه كما أن الجهة المقرضة لها الحرية في منح القرض أو رفضه.

- يدفع القرض بشكل مبلغ من المال. والشائع في القروض أن تدفع بشكل نقدي سواء بالعملة المحلية أو باي عملة أخرى، ويورد إلى خزينة الدولة بهذا الشكل النقدي.

- تتعهد الدولة بإعادة القرض إلى الدائن مع الفوائد السنوية المترتبة عليه ضمن الشروط المتفق عليها. لذا يطلق على القرض " ضريبة مؤجلة ".

- يستند القرض إلى التشريع. فتقوم الحكومة بإبرام القرض استنادا إلى إذن مسبق يصدر من قبل السلطة التشريعية.

ثالثا: أنواع القروض العامة[3]: تنقسم القروض إلى عدة أنواع تبعا للمعيار المعتبر

أ. **النطاق المكاني للإصدار:** تنقسم القروض العامة إلى قروض داخلية (وطنية) وخارجية (أجنبية).

1- المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002، ص 155.

2- طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 105.

3- مُحَمَّد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2003 ، ص ص 78-80.

- **فالداخلية**: يكون المقرض فيها أحد الأشخاص الطبيعية أو المعنوية المقيميين داخل إقليم الدولة بغض النظر عن جنسيته.

- **أما الخارجية:** فيكون المقرض فيها أحد الأشخاص الطبيعية أو المعنوية المقيميين خارج الدولة: رعايا أجانب، دول، منظمات وهيئات دولية(صندوق النقد الدولي).

ويختلف القرض الداخلي عن الخارجي من عدة جوانب:

- القرض الداخلي لا يزيد عمليا في الثروة القومية ، خلافا للقرض الخارجي؛
- يضيف القرض الخارجي رصيدا من الثروة بالعملة الأجنبية، عكس القرض الوطني؛
- يؤدي القرض الخارجي إلى التدخل الجهة المقرضة(دولة، صندوق نقد دولي) إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المقترضة؛
- القاعدة أن القروض الخارجية عادة ما تكون اختيارية، بينما القروض الداخلية تكون اختيارية، أو إجبارية.

ب. حرية الاكتتاب في القرض: طبقا لهذا تقسم القروض العامة إلى قروض اختيارية وأخرى إجبارية:

- **القروض الاختيارية:** وهي القروض التي يكون فيها الأشخاص أحرارا في الاكتتاب فيها دون إكراه من السلطة العامة (الدولة)، وهي حينئذ تقوم على أساس تعاقدي.

- **القروض الإجبارية**: وهي القروض التي يجبر فيها الأشخاص على الاكتتاب فيها.

ج. توقيت القرض: تنقسم القروض العامة من هذه الناحية إلى قروض مؤقتة وقروض مؤبدة.

- **مؤقتة(القابلة للاستهلاك):** هي القروض التي تلتزم الجهة المقترضة بالوفاء بها في الأجال والأوضاع الواردة في قانون إصدارها.

ويأخذ هذا النوع من القروض صورة قروض قصيرة، أو متوسطة، أو طويلة الأجل، تبعا للمعطيات والظروف التي دفعت الدولة إلى الإقتراض.

- **المؤبد:** يقصد بالقروض المؤبدة تلك التي لا تلتزم الدولة بالوفاء بها في أجل معين مع التزامها بدفع فوائدها لحين الوفاء.

وصفة التأبيد أو الدوام هنا مقررة لصالح الدولة دون المقرضين، حيث يجوز لها الوفاء بالقرض المؤبد في أي وقت دون أن يكون الدائنين في ذلك حق الاعتراض.

جدول رقم(02): أوجه الاختلاف بين القرض و الضريبة:

القرض	الضريبة
- مورد من موارد الدولة. - الدولة عندما تقوم بسداده يعتبر ذلك وجها من أوجه الإنفاق العام. - مساهمة اختيارية. - تخصص حصيلته لغرض معين يحدده القانون الذي يجيزه.	- أهم الموارد العامة على الإطلاق. - أن الأفراد هو الذين يتحملون نهائيا عبء كل منهما. - مساهمة إجبارية دون دفع عنها أية فوائد. - لا تخصص حصيلتها لوجه معين دون أوجه الإنفاق بل تمتزج الإيرادات المستمدة بواسطة مختلف الضرائب.

المصدر: عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص222.

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة:

لما كانت الضريبة تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة وأفضل أداة تستخدمها للتدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير على الحياة الاجتماعية فإنه يتعين علينا أن نتعرف على آثارها الاقتصادية دون غيرها من الإيرادات الأخرى.

هناك العديد من الآثار الاقتصادية للضرائب من أهمها[1]:

أولا: الأثر على الاستهلاك والإنتاج:

إن فرض الضريبة على المداخيل المنخفضة ينجم عنها انخفاض في الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني ومن ثم نقص إيرادات الدولة، ونجد نفس الأثر في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يؤدي انخفاض الاستهلاك، غير أن الأثر لا ينعكس على مقدرة الأفراد علا الإنتاج (عدم تأثر الإنتاج).

إن فرض الضرائب مباشرة كانت أو غير مباشرة تبعا لقواعد معينة فإن ذلك يسمح للدولة بتوجيه كل من الاستهلاك والإنتاج تبعا لاحتياجات وظروف الاقتصاد الوطني، وذلك من ناحية التأثير الكلي على حجم الاستهلاك وحجم الإنتاج.

ثانيا: الأثر على الادخار والاستثمار:

إن فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الادخار ،ومن ناحية أخرى فإن فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار أيضا وتقليل استعداد الأفراد على الاستثمار في الحالتين.

[1]- دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص195- 196.

إن فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار،أما في حالة فرض هذه الضرائب على السلع الضرورية ينقص من الادخار الاختياري، ومن ناحية أخرى فإن فرض ضريبة على أرباح الأسهم في شركات الأموال بمعدل أقل من الضريبة المفروضة على الأرباح غير الموزعة، فإن هذا يؤدي حتما إلى تقليل الأموال الاحتياطية بمعنى نقص الاستثمار الذاتي وفي نفس الوقت يؤدي إلى ارتفاع دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات،وقد يؤدي هذا إلى زيادة الادخار.

كما أن الأموال المودعة بالبنوك فإذا فرضت عليها ضرائب ينتج عنها واحد من الاثنين: زيادة الاستثمار المباشر أو الاكتناز.

ثالثا: الأثر على إعادة توزيع الدخل

إن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة فإن النتيجة النهائية هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة (مع التحكم في ظاهرة التهرب)، وتكون نفس النتيجة في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية، فهذا يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والنتيجة زيادة الفوارق الاجتماعية.

رابعا: أثر الضرائب على كسب العمل: لدارسة أثر الضرائب على طلب العمل نميز حالتين:

الأولى حالة فرض ضريبة على أصحاب الدخول المحدودة، فهذا قد يؤدي إلى زيادة الإقبال على العمل عن طريق الساعات الإضافية بهدف تعويض ما اقتطع منه كضريبة.

أما الثانية، حالة الدخول المرتفعة (المهن الحرة مثلا)، إذا فرضت عليها ضريبة بنسبة مرتفعة قد تؤدي إلى الإقلال من العمل أو عدم الإقبال عليه إطلاقا.

وما هو جدير بالذكر في الأخير أن أثر كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ليس واحد، فكل ضريبة لها تأثيرها وفقا لظروف فرضها.

المبحث الرابع: الموازنة العامة:

لا يكتمل التعرف بالميزانية العامة للدولة إلا بالتعرف أولا على طبيعتها القانونية والمالية في حد ذاتها وما قد يختلط بها من ميزانيات أو حسابات، وثانيا على الدور الذي تقوم به في المالية الحديثة وبيان أهميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتحتل الميزانية أهمية كبيرة في المالية العامة للدولة، وفي نشاطها المالي، لأنها تجمع بين إيرادات الدولة، ونفقاتها، وفي إطار محاولة إحداث التوازن بينهما، وبما يحقق أهدافها، ولذلك سيتم تحليل ودراسة أهم جوانبها.

المطلب الأول: تعريف الموازنة العامة وخصائصها:

سنحاول التعرف على الميزانية العامة، واستخلاص أهم خصائص الموازنة العامة.

أولا: تعريف الموازنة العامة:

عرف قانون المحاسبة العمومية الموازنة بأنها:" صك تشريعي يقدر فيه نفقات الدولة ووارداتها عن سنة مقبلة وتجار بموجبه الجباية والإنفاق[1]".

كما تعرف بأنها " تقدير مفصل و معتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مستقبلية غالبا ما تكون سنة [2]".

ثانيا: خصائص الموازنة العامة[3]:

يستخلص من المفاهيم التي أوردناها أن للموازنة العامة خصائص رئيسية يمكن تصنيفها في مجموعتين: الموازن العامة كوثيقة وخطة، والموازنة العامة كأداة لتدخل الدولة.

أ. الموازنة العامة وثيقة وخطة:

تذهب بعض التعاريف إلى اعتبار الموازنة العامة وثيقة رسمية وتشريعية، بينما تعتبرها أخرى خطة عمل مستقبلية شاملة ومرنة.

- **الموازنة العامة وثيقة رسمية وتشريعية:**

● الموازنة العامة وثيقة رسمية، لأنها تصدر عن جهة رسمية هي الحكومة، وهي لذلك تمثل اعترافا علنيا ومحددا من الحكومة لمجتمعها أو غيره يتضمن مستقبل النشاط المالي للحكومة.

● الموازنة العامة وثيقة تشريعية، لا تتضمن جميع خواص القانون، بل هي سند، أو وثيقة، أو صك، أو برنامج، أو أنها عمل إداري بحت. والحقيقة أن الموازنة تتألف من قانون الموازنة وبه تقدير لمجموع الإيرادات والنفقات السنوية، ومن جداول إجمالية وتفصيلية ملحقة به، وفيها تفصيل الإيرادات المقدرة ، و الاعتمادات المرصودة للنفقات.

[1]- فاطمة السويسي، المالية العامة ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس- لبنان، 2005، ص 12.

[2]- محمَّد حلمي الطوابي ، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة- دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي للنشر، الطبعة الأولى 2007، ص 18.

[3]- لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص ص 43- 46.

- **الموازنة العامة خطة سنوية مستقبلية شاملة ومرنة:**

● الموازنة العامة خطة سنوية، فهي جزء من التخطيط المالي قصير الأجل لعمل الحكومة لمدة زمنية مقبلة تسمى السنة المالية. وقد تتطابق السنة المالية مع بداية ونهاية السنة الهجرية أو الميلادية. كما قد تبدأ وتنتهي بتاريخ آخر خلال السنة.

● الموازنة العامة خطة عمل مستقبلية، تستند إلى مجموعة من التنبؤات والافتراضات والتقديرات والاجتهادات التي تتداخل خلالها المعطيات المؤكدة مع المعطيات غير المؤكدة، والاعتبارات الفنية مع الاعتبارات السلوكية بجميع أبعادها ودوافعها ، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية والإقليمية والدولية. ومن هنا تبرز أهمية الموازنة العامة في مساعدة ذو الاهتمام على كشف المستقبل، وتحديد أبعاده المتوقعة، خلال الفترة المقدرة للموازنة. وكلما كانت قراءة هؤلاء دقيقة، وتحليلهم موضوعي وشامل، في إطار أهم متغيرات الموازنة ومحدداتها، كانت نتائجهم وترتيباتهم أكثر دقة وفعالية.

● الموازنة العامة خطة شاملة تعطي آثارها جميع النشاطات والمستويات التي تنظم سير المجتمع والدولة خلال السنة المالية المحددة، ولهذا تقتضي ضرورة ترشيد مضمونها، وتحقيق واقعيتها، أن تشارك مختلف الجهات في جميع مراحل دورة الموازنة.

● الموازنة العامة خطة مرنة، إذ يفترض في الموازنة العامة أن تتميز بالمرونة الكافية التي تجعلها قادرة على مواجهة أي تغييرات قد تحدث أثناء السنة المالية التي تعطيها، مما يزيد من احتمال نجاحها في تحقيق أهدافها. وهذه خاصية افتقرت إليها الموازنة التقديرية.

وبذلك تعكس الموازنة العامة السياسات العامة، والأولويات والأهداف التي تسعى الحكومة لتنفيذها، خلال السنة المالية المحددة، فهي تبين مختلف أوجه إنفاق الأموال العامة وطرق وأساليب جبايتها، ومصادرها المتنوعة.

ب. الموازنة العامة أداة لتدخل الدولة:

لقد أصبحت الموازنة العامة أداة الدولة المعاصرة في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد تطور مفهوم الدولة وتوسع مجال نشاطها، مما أدى إلى مضاعفة احتياجاتها إلى مصادر جديدة وإضافية للدخل نتيجة زيادة نفقاتها. الأمر الذي أدى إلى مضاعفة الآثار المختلفة التي تترتب على عمليتي تحصيل الإيرادات وصرف النفقات وإبراز الموازنة العامة كأداة حاسمة في كثير من الأحيان. ومن أهم ما يمكن أن تحدثه الموازنة العامة في هذا المجال هو:

- مواجهة الأزمات الاقتصادية من خلال وقوف الحكومة في الاتجاه المعاكس للتيارات السائدة.

- تحقيق التطور والتوازن الاقتصادي العام، ويبدو ذلك في قيام الدولة عن طريق الموازنة العامة بتخصيص جزء من النفقات العامة من أجل إنجاز بعض الاستثمارات الأساسية في بعض فروع النشاط الاقتصادي في محاولة لرفع معدلات الإنتاج الوطني. وتقديم العون والحماية اللازمة للصناعات الوطنية لمساعدتها على الصمود في وجه منافسة المنتجات المستوردة. وتخصيص مشاريع تنموية للمناطق الفقيرة في الدولة من أجل توفير فرص النمو المتوازن لمختلف الأقاليم.

- إعادة توزيع الدخل الوطني، وذلك عن طريق زيادة النفقات الاجتماعية الموجهة للفئات ذات الدخل المحدود أو عن طريق إعادة تنظيم سياسة الأجور بما يقلل من التفاوت بين الفئات المختلفة للأجر، أو عن طريق توجيه الإعانات للفئات الأكثر حرمانا.

- رفع مستوى الكفاءة الإدارية للجهاز الحكومي، إذ أن عمليات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة تتطلب إجراء اتصالات على مدار العام بين مختلف الوحدات الإدارية للتنسيق والتشاور والتنظيم والتقييم المتواصل من أجل زيادة مستويات الأداء للجهاز التنفيذي.

- الموازنة العامة أداة رقابية للنشاطات الحكومية، تحقق مبدأ المسؤولية والمحاسبة في النظم الديمقراطية. وتساعد البرلمان على كشف الانحرافات، وتحديد الفروق بين ما تم تخطيطه، وما تم إنجازه في الواقع، وتمكن من تحديد أسباب الانحرافات وكيفية معالجتها مستقبلا. إن الوظيفة الرقابية للموازنة تحقق في المجتمعات الديمقراطية عن طريق فصل السلطات الثلاث القضائية والتشريعية والتنفيذية، وخضوع الجميع لمبدأ الشرعية القانونية، ومساءلة السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية، بالإضافة إلى الرقابة الإدارية والداخلية والتنفيذية مثل رقابة وزارة المالية.

وتعتبر الموازنة العامة للدولة لعدة سنوات متعاقبة جزءا من التاريخ الاقتصادي للدولة، حيث أنها تحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بالنشاط الحكومي، في الماضي والحاضر والمستقبل، وبالتالي فهي وثيقة مرجعية في دراسة تطور المالية العامة للدولة وعناصرها الأساسية، وتغير السياسة المالية واتجاهاتها.

وأخيرا فإن الموازنة العامة تبرز كأهم وثيقة يستطيع المرء من خلالها أن يتعرف على اتجاهات السياسة العامة، وعلى معادلة القوى السياسية التي حكمت وضعها، وذلك على اعتبار أن الموازنة العامة ليست إلا وثيقة تتضمن توزيعا للقيم المادية العامة خلال عام كامل، وأن العملية السياسية ماهي إلاّ عملية التوزيع السلطوي للقيم.

المطلب الثاني: الأسس العامة لتبويب الموازنة العامة:

يعتبر التبويب أحد المراحل الهامة في المحاسبة إذ يتم فيها فرز البيانات المتعلقة بحساب معين أو بنشأ معين على حدة ثم تجميع الحسابات المتشابهة أو المتجانسة في طبيعتها وتأثيرها على المركز المالي في مجموعات رئيسية وفرعية.

ويشترط في التبويب بصفة عامة مايلي[1]:

- أن يكون ملائما لطبيعة النشاط؛
- أن يكون محققا لأغراض الرقابة؛
- أن يكون ممهدا لمراحل التخليص وعرض النتائج ودراستها.

وفيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة، يمكن القول بأن التبويب يهدف إلى تحقيق أغراض أهمها:

- توفير البيانات اللازمة لإعداد تقديرات الموازنة، وتيسير تنفيذها؛
- تحقيق الإرتباط الكامل بين الاستخدمات المقدرة لكل وحدة وبين البرامج المكلفة بتنفيذها؛

[1]- محمود حسين الوادي ، مرجع سبق ذكره، ص 168.

- متابعة الوحدات الإدارية (ذات الإيراد) في تحصيل الموارد وذلك بمقارنة المتحصلات الفعلية لكل نوع من الإيرادات بما هو مقدر لها؛

- فرض رقابة فعالة على النفقات العامة، وذلك بمقرنة الإنفاق الفعلي بالاعتمادات المخصصة لها، وبمقارنة الإنفاق الفعلي بالاعتمادات المخصصة لكل نوع من الاستخدامات؛

- تسهيل إعداد القوائم والحسابات الختامية والمقارنة مع السنوات السابقة؛

- تحيل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للموازنة.

وبطبيعة الحال لا يمكن لتبويب معين أن يحقق هذه الأهداف جميعا. ولكن قد يتمكن التبويب الواحد من أن يخدم أكثر من غرض، كما أنه من الجائز استخدام أكثر من أساس واحد للتبويب من أجل تحقيق المزيد من الأغراض.

ونتناول فيما يلي بعض أسس التبويب مع توضيح الأغراض التي يخدمها:

أولا: أسس تبويب الاستخدامات:

تخضع استخدامات الموازنة في تبويبها لأسس متعددة يهدف كل منها إلى توفير قدر معين من البيانات اللازمة لإعداد الموازنة ومراقبة تنفيذها. وأهم هذه الأسس هي[1]:

أ. التبويب الإداري:

ويقصد به التبويب على أساس هيكل التنظيم الإداري، فتبويب الاستخدامات إلى أقسام: وزارات، دوائر حكومية...

وكل قسم إلى فروع محافظات، مجالس محلية.

وكل فرع إلى فصول: يختص كل منها بوحدات من الإدارات التي تتبع الفرع.

ويتميز هذا التبويب بمايلي:

- تسهيل إعداد تقديرات الاستخدامات لكل وحدة تنظيمية؛

- إمكان تتبع التغيرات التي تطرأ على استخدامات كل وحدة تنظيمية خلال عدة سنوات وذلك في ضوء التوسع في الخدمات التي تؤديها.

ب. التبويب الموضوعي:

ويقصد به التبويب تبعا لموضوع النفقة أو الغرض منها في الوحدة التنظيمية. ويهدف هذا التبويب إلى حصر المصروفات ذات الطبيعة الواحدة في مجموعات متجانسة رئيسية وفرعية، وطبقا لهذا التبويب تنقسم الاستخدامات في الموازنة العامة للدولة إلى أبواب، وكل باب إلى مجموعات وكل مجموعة إلى عدد من البنود.

ويتميز هذا التبويب بالبساطة والسهولة ويحقق الأغراض التالية:

- تسهيل إعداد الموازنة وتيسير تنفيذها طبقا لنظام موحد لتبويب الحسابات تلتزم به كافة الوحدات التنظيمية؛

[1] - محمود حسين الوادي ، نفس المرجع السابق ، ص ص169-170.

- إمكانية تتبع ودراسة التغيرات التي تطرأ على كل نوع من أنواع المصروفات التي تشملها الموازنة خلال عدة سنوات مالية؛

- أحكام الرقابة على توجيه الاعتمادات إلى الأغراض التي خصصت من أجلها والتقيد بأنواع المصروفات الواردة بالموازنة وذلك بمقارنة الإنفاق الفعلي بما هو مقدر لكل نوع من أنواع المصروفات خلال فترات السنة بما يساعد على تلافي تجاوز الاعتمادات المخصصة ما أمكن أو العمل على طلب اعتمادات إضافية في حالة الضرورة.

ج. التبويب الوظيفي:

ويقصد به التبويب تبعا للوظائف العامة (تعليم..صحة..أمن..) ويتميز بما يلي:

- إمكان إيضاح تكاليف الخدمات العامة المختلفة؛
- إمكان إيضاح تطور الإنفاق الحكومي على الوظائف المختلفة؛
- ضآلة النفقات ذات الصفة العامة التي لا يمكن نسبتها إلى غرض معين؛

ولكن يُعاب على هذا النوع من التبويب ما يلي:

- ضعف الرقابة نتيجة لتوزيع نفقات الخدمة الواحدة بين وحدات مختلفة؛
- بذل مجهودات ضخمة لتجميع البنود لإمكان تحديد تكاليف الخدمات العامة.

د. التبويب الاقتصادي:

ويقصد به التبويب تبعا للطبيعة الاقتصادية للنفقة وتنقسم الاستخدامات وفقا لهذا التبويب إلى:

- مصروفات جارية.
- مصروفات رأسمالية.

ويتميز هذا النوع من التبويب بما يلي:

- توفير بيانات وأرقام إحصائية عن طبيعة النفقات وما تحقق من إنجازات.
- مساندة أجهزة التخطيط في رسم سياسة اقتصادية سليمة على المستوى القومي.

ثانيا: أسس تبويب الموارد[1]:

يتبع في الموارد تقسيمها إلى أبواب يتضمن كل منها مصدرا رئيسيا من مصادر الإيرادات، ويقسم كل باب إلى مجموعة من البنود وأنواعها، كما تتخذ طبيعة الإيراد أساسا للتبويب.

ويتميز هذا التبويب بما يلي:

- إمكان دراسة التقديرات المرسومة لكل نوع من الموارد تبعا لطبيعتها ومصادر الحصول عليها؛
- متابعة كفاءة أجهزة التحصيل في تحقيق الموارد المقدرة؛
- تتبع آثار التغيرات التي تطرأ على كل نوع من الموارد ومصادرها وعلى المستوى العام للأسعار وعلى حجم الدخول المختلفة.

[1]- محمود حسين الوادي، نفس المرجع السابق ، ص 171.

المطلب الثالث: قواعد ومبادئ الموازنة العامة

هناك قواعد عامة تشترك بها جميع الدول ينبغي استحضارها عند الموازنة العامة، وسنحاول التعرف على كل قاعدة من هذه القواعد وكما يلي[1]:

أولا: قاعدة وحدة الموازنة العامة:

المقصود بقاعدة وحدة الميزانية شمول الموازنة العامة للدولة لكل من النفقات العامة و الإيرادات العامة المتوقعة حتى يساهم الإلمام بالمركز المالي للدولة بيسر وسهولة، فالتقدم إلى البرلمان بعدد من الموازنات يؤدي إلى صعوبة النظر إلى هذه الموازنات بجدية و قد يفقدها بعض الأهمية نظرا لتوزيع إيرادات الدولة و نفقاتها على عدد من الموازنات. و يتطلب التنويه في هذا الصدد إن وحدة الموازنة قد يستدعي مجلد أو مجلدين و قد تحتوي الموازنة أيضا على تعريفات أو التقسيمات أو تفصيلات فهذا لا يؤثر على قاعدة وحدة الموازنة، بل المهم هو عدم التعدد في الوثائق المعروضة و تقديمها في وقت واحد إلى البرلمان.

و يتبين مما سبق أن من أهم مزايا هذا المبدأ أو هذه القاعدة هو البساطة و الوضوح مما يعمل على معرفة المركز المالي للدولة بيسر وسهولة والحكم على حقيقة الوضع. فكلما كانت الموازنة العامة للدولة في وثيقة واحدة كلما سهل الأمر إلى الحكم إليها بواسطة مقارنة الإيرادات العامة للدولة بالنفقات العامة من الناحية مقارنة هذه النفقات والإيرادات بإجمالي الدخل القومي لإظهار مدى تدخل الدولة الأنشطة الاقتصادية المختلفة. ومن الجدير بالملاحظة أن فائدة وحدة الموازنة تساعد البرلمان في مراقبة هذه الأنشطة مما يمكنهم من عمليات المفاضلة بين الأوجه الأنفاق المختلفة، أما في حالة تعدد الموازنات العامة للدولة فقد يؤدي ذلك إلى عدم القدرة على مراقبة الأنشطة المختلفة للدولة.

وعلى الرغم من المزايا العديدة لقاعدة وحدة الموازنة إلا أنها أيضا لا تخلو من بعض العيوب التي يمكنا إجمالها بالأتي:

- تتطلب بعض الأنشطة الخاصة بالدولة إلى وضعها في موازنة ملحقة بالموازنة العامة للدولة أو وضعها في ميزانية منفصلة، فقد تمارس بعض الأنشطة كالنشاط الصناعي والتجاري بواسطة المشروعات العامة للدولة مما يستدعي ذلك بإيجاد موازنات خاصة لها لكي يمكن الحكم على مدى نجاحها.

- يوجد بعض اختلافات في أنواع النفقات العامة والإيرادات العامة مما يصعب معه تجميعها في أقسام إجمالية فنلاحظ أن هناك نفقات نهائية وأخرى مؤقتة وكذلك الأمر بالنسبة للإيرادات مما يصعب تجميعها في وثيقة واحدة وهذا يتطلب أيضا تجميع كل النفقات والإيرادات المتشابهة في وثيقة واحدة، ويؤدي ذلك إلى إيجاد موازنات متعددة.

ثانيا: قاعدة عمومية الميزانية:

يقصد بقاعدة عمومية الميزانية شمول الميزانية العامة للدولة جميع الإيرادات والنفقات العامة للدولة مهما كبر أو صغر الإيراد العام أو النفقة العامة، وهو بهذا يختلف عن قاعدة وحدة الميزانية حيث تأخذ وحدة الميزانية الإيرادات والنفقات الصافية لكل مورد مالي أو لكل نشاط يترتب عليه إنفاق دون النظر إلى التفاصيل الجزئية للإيراد أو النفقة بحيث تجمع الميزانية العامة الإيرادات و النفقات الصافية في وثيقة واحدة.

[1]- حسني خربوش وحسن اليحيي، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ص ص171-174.

أما عمومية الميزانية فإنها تأخذ جميع النفقات العامة والإيرادات العامة بالتفاصيل مهما كبرت أو صغرت هذه النفقة أو مهما كبر أو صغر هذا الإيراد.

وتهدف قاعدة عمومية الميزانية إلى أحكام الرقابة على الأموال العامة ومن أجل الحفاظ على هذه الأموال فإننا نلاحظ أن كثيرا من الدول التي تأخذ بعمومية الميزانية تستخدم قاعدتين أخرتان هما: قاعدة عدم تخصيص الإيرادات، قاعدة تخصيص الاعتمادات.

أ. **قاعدة عدم تخصيص الإيرادات**: وتقضي هذه القاعدة بعدم تخصيص إيراد معين لتغطية نفقة معينة ومن هنا يتبين أن الإيرادات العامة تكون مخصصة لكافة النفقات العامة ودون تخصيص مبالغ محددة لأنشطة محددة؛

ب. **قاعدة تخصيص الاعتمادات:** تستهدف هذه وضع قيود على الحكومات في الإنفاق وإلزامها بالسير في حدود إجازة البرلمان (مجلس الأمة) المفصلة لهذه النفقة. حيث أنه كلما كان إجازة النفقة مفصلة أكثر كلما كانت الرقابة أشد.

ولما كانت النفقات العامة تقسم إلى وزارات والوزارات تقسم إلى فروع وتقسم نفقات الفروع إلى أبواب والأبواب إلى بنود فإن رقابة البرلمان (مجلس الأمة) تكون أكثر إحكاما ويكون التخصيص أكثر دقة إذا كانت الأبواب هي وحدات الإجازة بعكس الحال إذا ما انصرفت الإجازة إلى نفقات الوزارات دون تفصيل حيث تتضاءل في هذه الحالة درجة التخصيص وتضعف الرقابة عليها.

ومن هنا نلاحظ أن مراعاة قاعدة تخصيص الاعتمادات تعمل على أحكام مراقبة الإنفاق العام ومن ثم العمل على حسن استخدام الأموال. ولكننا نلاحظ أن المغالاة في تخصيص الاعتمادات قد يهدد بتجميد وشل حركة الإدارات المختلفة حيث يترتب على طلك نتائج عكسية.

ثالثا: قاعدة سنوية الميزانية[1]:

المقصود بقاعدة سنوية الموازنة إجازة الميزانية بصفة دورية كل سنة، ويرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها مايلي:

- ضمان رقابة البرلمان على مالية الدولة بصفة منتظمة، حيث أنه كلما كانت موازنة الدولة مرتبطة إجازتها بموافقة البرلمان عليها كلما أصبحت سلطة البرلمان أقوى وكلما زادت الفترة في إجازة الموازنة العامة للدولة (أي كلما طالت الفترة التي يتعين بعدها رجوع الحكومة إلى البرلمان للحصول على موافقته بإجازة الموازنة) كلما ضعفت سلطة البرلمان في مراقبة الموازنة العامة للدولة أي مراقبة إيراداتها ونفقاتها التي تشكل في العادة الموازنة العامة للدولة. وقد أدى ذلك إلى إقرار مبدأ أو قاعدة سنوية الميزانية؛

- إن اختيار فترة السنة أو قاعدة سنوية الميزانية يرجع إلى أسباب مالية وفنية، فالميزانية كما سبق وأن ذكرنا تعتمد في تقديرها للإيرادات والنفقات على عمليات التنبؤ بفترة مستقبلية فكلما كانت الفترة الزمنية قصيرة كلما كانت عمليات التنبؤ أكثر دقة وكلما زادت الفترة الزمنية وكلما أصبحت غير دقيقة وتعتبر الفترة الزمنية لمدة سنة فترة مقبولة عند القيام بعمليات التنبؤ بالإيرادات والنفقات العامة للدولة.

[1]- حسني خربوش وحسن اليحيي، مرجع سبق ذكره، ص ص178-179.

ومن الجدير بالملاحظة في هذا الشأن أن قاعدة سنوية الميزانية قد يثير مشكلة الربط بين فترة الإجازة السنوية وبين فترة تنفيذ العمليات التي ترتبها الموازنة، فنجد أن بعض النفقات والإيرادات المجازة قد يمتد تنفيذها لفترة تزيد عن السنة وفي هذه الحالة يثار التساؤل حول طريقة حساب النفقات والإيرادات الواردة بالموازنة وكيفية إعداد الحساب الختامي للدولة.

والجواب على ذلك هو أن طريقة الحساب تختلف من دولة إلى أخرى وفي الغالب يتم استخدام طريقتين في هذا الشأن هما:

- طريقة حساب الخزانة؛
- طريقة حساب التسوية.

رابعا: قاعدة توازن الميزانية[1]:

يقصد بقاعدة توازن الميزانية في ظل الفكر الكلاسيكي أو التقليدي قاعدة تعادل نفقات الدولة مع إيراداتها العادية وهي الضرائب وناتج ممتلكاتها.

ونظرا لكون هذا الناتج محدودا يمكننا القول أن قاعدة توازن الموازنة وفقا للنظرية الكلاسيكية تتم بتعادل النفقات العامة للدولة مع حصيلة الضرائب و نظرا لتطورات التكنولوجية الحديثة و زيادة النفقات العامة للدولة بحيث أصبحت تقدر بمئات الملايين كما سبق الحديث عند ظاهرة ازدياد النفقات العامة للدولة و لم يعد الأمر يتعلق بتعادل النفقات العامة مع حصيلة الضرائب.بل أصبح ينظر إلى قاعدة توازن الموازنة من منظور حديث متطور وهو منظور التوازن الاقتصادي و الذي يعتبر الموازنة العامة للدولة جزءا من التوازن الاقتصادي.

و قد استند الفكر الحديث في توازن الموازنة على الأفكار الواردة في النظرية النقدية الحديثة و بعبارة أخرى على الأفكار الكينزية والتي تقضي بان الاقتصاد لا يحقق التوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل بل يتم التوازن دون هذا المستوى، تاركا بذلك موارد غير مستغلة و مؤديا إلى البطالة مما يحتم على الدولة نظرا لعدم قدرة القطاع الخاص على استغلال الموارد الاقتصادية استغلالا أمثالا إلى التدخل لزيادة الطلب الفعال ويكون ذلك بتفعيل كل من الإنفاق الخاص والعام من أجل زيادة النشاط الاقتصادي وضمان نموه واستقراره وقد ترتب على الأفكار الكينزية نتائج هامة في النظام المالي و من أهم هذه النتائج ما يلي:

- تخلي الدولة عن قاعدة توازن الموازنة في فترات الكساد و بعبارة أخرى في حالة زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة حيث يتم في هذه الحالة التجاء الدولة إلى عمليات الاقتراض الخارجي من اجل معالجة العجز في الميزانية العامة للدولة؛

- استخدام الدولة كافة الأدوات والأساليب المالية من نفقات وإيرادات ودين عام من اجل تحقيق التشغيل الكامل و استقرار الأسعار ويتطلب ذلك تغييرا في كل من إنفاقها وإيراداتها وسياسة دين العام وفقا إما يتطلب الوضع الاقتصادي

[1]- حسني خربوش وحسن اليحيى ، مرجع سبق ذكره، ص 180.

فيمكن للدولة في هذه الحالة زيادة إنفاقها أو الحد منه و رفع الضريبة أو تخفيضها و طرح القروض وسدادها تبعا لما يمليه عليها الوضع الاقتصادي العام للدولة من اجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومن أجل ذلك ووفقا للفكر الحديث أو وفقا للفكر الكينزي فإن قاعدة توازن الموازنة تفقد أهميتها وتصبح أهداف المجتمع وتحقيق التشغيل الكامل و الاستقرار النقدي هي العناصر الموجه لتوازن الموازنة العامة للدولة و يترتب على ذلك تحقيق فائض في الموازنة أو عجز أو توازن تبعا لتحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الرابع: دورة الموازنة العامة للدولة:

يقصد بدورة الموازنة تداخل عمليات الموازنة بصفة مستمرة يتداخل فيها كل من الماضي والمستقبل بالحاضر على مدار السنة المالية إضافة إلى وجود مراحل مميزة تتعاقب زمنيا وتتكرر عاما بعد عام ولكل منها خصائصها ومتطلباتها ووفقا لذلك فقد تم تقسيم دورة الموازنة إلى أربع مراحل هي:

أولا: مرحلة التحضير و الإعداد[1]:

تقتصر مرحلة تحضير و إعداد الموازنة العامة للدولة على السلطة التنفيذية و حدها، حيث يقع على السلطة التنفيذية تحقيق أهداف الدولة ومن اجل ذلك تقوم الحكومة بوضع البرامج والسياسات في ظل الظروف والأيدلوجيات السائدة من اجل تحقيق الأهداف المتوخاة منها.

ولما كانت مرحلة التحضير والإعداد للموازنة العامة للدولة ما هي إلا ترجمة مالية وفنية لتلك البرامج والسياسات لذلك فان مسؤولية التحضير والإعداد للموازنة العامة تقع على السلطة التنفيذية لأنها اقدر من السلطة التشريعية على تحضير وإعداد الميزانية لما لها من أجهزة حكومية و إمكانيات فنية تجعلها قادرة على و ضع البرامج و السياسات التي من شانها تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إضافة إلى أنها تملك الخبرة الواسعة نتيجة لقيامها بالتحضير والإعداد لموازنات الأعوام السابقة لذا فإنها على دراية واسعة بمختلف الحاجات العامة للدولة و معرفة مدى الأهمية لكل منها كما و نجدها أيضا أكثر معرفة و دراية بإمكانياتها المادية و الاقتصادية و رفع الكفاءة و تحسين الأداء الأمر الذي يمكنها من القيام برسم السياسات المالية الرشيدة للدولة والتي تضم سياسة الإنفاق العام و السياسة الضريبية و السياسة الائتمانية إضافة سياسة الموازنة العامة للدولة.

ومن أجل ذلك تقع مسؤولية القيام بعمليات الإعداد والتحضير للموازنة على السلطة التنفيذية وحدها، وعادة ما تبدأ هذه المرحلة من المستويات الدنيا إلى المستويات العليا حيث تتولى كل مصلحة أو هيئة أو مؤسسة عامة إعداد تقديراتها لما يلزمها من نفقات وما تتوقع أن تحصل عليه من إيرادات خلال السنة المالية المعنية، ثم تتولى بعد ذلك وحدة تنفيذية متخصصة بفحص تقديرات الوحدات الحكومية المختلفة وتنقيحها وتعديلها ثم تنسيقها ووضعها في مشروع واحد متكامل لموازنة الدولة، ثم يرفع هذا المشروع مع البيان المالي إلى السلطة التشريعية من أجل مناقشتها واعتمادها.

وعادة ما تعتمد السلطة التنفيذية في تقديرها للنفقات العامة للدولة وللإيرادات العامة على عدد من العوامل الأساسية والتي من أهمها الموازنات السابقة من جهة وعلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستوى

[1]- حسني خربوش وحسن اليحيي، مرجع سبق ذكره، ص ص181-182.

المحلي والدولي، ومن هذا المنطلق يتطلب من السلطة التنفيذية التنبؤ بكافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تمهيدا لرسم السياسات والبرامج التي تعمل على تحقيق أهداف الدولة من ناحية التنبؤ بكافة المتغيرات تمهيدا لتحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة والتقليل بقدر الإمكان من الاعتماد على الاقتراض الخارجي في تحويلها لبرامجها وسياستها المستهدفة.

ثانيا: مرحلة الاعتماد[1]:

تقتصر مرحلة اعتماد الموازنة العامة للدولة على السلطة التشريعية بحكم كونها ممثله للشعب، لذلك فإن من المهام الأساسية للسلطة التشريعية (مجلس الأمة) هي التحقق من سلامة البرامج والسياسات الحكومية عن طريق اعتماد مشروع الموازنة العامة للدولة، كما وتقع على عاتق السلطة التشريعية عمليات المتابعة أي متابعة تنفيذ الموازنة للتأكد من حسن الأداء باستخدام أساليب الرقابة المالية وهي المرحلة الرابعة من مراحل دورة الموازنة.

وعادة ما يتم اعتماد الموازنة بالبدء بمناقشة جانب النفقات العامة ثم اعتمادها من أجل تقييم برامج الإنفاق على أساس الحاجات العامة وأهمية كل منها دون أن تتأثر بجانب الإيرادات، فإن ما تم الانتهاء من اعتماد جانب النفقات العامة، تنحصر مناقشة مجلس الأمة أو البرلمان لمقترحات الإيرادات في عقد مفاضلات بين البدائل المختلفة لتمويل البرامج والسياسات التي سبق للمجلس اعتمادها.

وبعد اعتماد مشروع الميزانية من قبل السلطة التشريعية يصدر بها قانون بإجازتها وعادة ما يكون ذلك قبل بداية السنة المالية. وفي حالة تأخر السلطة التشريعية في إصدار قانون بإجازة الموازنة وبدأت السنة المالية الجديدة يتم اللجوء إلى بعض الإجراءات المؤقتة لضمان استمرار العمل في الدولة، وتختلف هذه الإجراءات من الدولة إلى أخرى ولكننا نلاحظ أن أغلبية الدول تسمح لوزارتها وهيئاتها بالصرف في حدود مبالغ ومعدلات الإنفاق التي استخدمت في العام الماضي.

ثالثا: مرحلة التنفيذ:

يقصد بمرحلة التنفيذ، قيام الحكومة الممثلة بالوزارات والمصالح والهيئات العامة المختلفة بتنفيذ البرامج والمشروعات والسياسات التي اعتمدتها السلطة التشريعية، وتطلب من الحكومة الممثلة بوزارتها وهيئاتها مراعاة الكفاءة الفنية في التنفيذ من أجل تحقيق الأهداف المرسومة لكل برنامج أو مشروع وبما لا يتعدى الأموال المحددة لهذه البرامج والمشاريع، كما يتطلب من الحكومة أيضا تحصيل الإيرادات المقررة في مشروع الموازنة العامة للدولة باذلة كل إمكانياتها لمنع القهر الضريبي وانخفاض تكاليف الجباية.

ومن هنا نلاحظ أن مرحلة تنفيذ الموازنة تتطلب مقارنة التوقعات أو التقديرات التي سبق للحكومة التنبؤ بها بالواقع الفعلي لكي تستطيع الجهات المختصة من معرفة الخلل لوضع العلاج المناسب له وحتى تتمكن الحكومة من ملاقاة الخطأ في الموازنات اللاحقة.

[1]- حسني خربوش وحسن اليحيى، مرجع سبق ذكره، ص ص183.

رابعا: مرحلة المراجعة الرقابة[1]:

وتأتي مرحلة المراجعة والرقابة بعد المراحل المختلفة للموازنة حيث تأتي المرحلة الأولى وهي مرحلة التحضير والإعداد للموازنة وتعتبر المرحلة الأولى من أهم مراحل للموازنة وقد استأثرت هذه المرحلة جل اهتمام العلماء والمثقفين في هذا الشأن نظرا لما يترتب عليها من وضع برامج ومشاريع وسياسات وما يترتب على هذه البرامج والمشاريع من عمليات إنفاق عام، وتأتي المرحلة الثانية وهي مرحلة اعتماد الموازنة من أجل البدء بتنفيذ السياسات الهادفة وتحقيق الغايات المرجوة منها فقد أوجدت المرحلة الرابعة وهي مرحلة المراجعة والرقابة من أجل إحكام عمليات الصرف من ناحية ومن أجل حسن سير العمل بكفاءة عالية من ناحية أخرى.

وتهتم مرحلة المراجعة والرقابة في فحص الحسابات العامة فحصا دقيقا ومراجعتها مراجعة مستندية دقيقة للتأكد من مطابقتها للأصول العلمية للمحاسبة والتأكد من صحة تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات المالية.

ومع تطور دور الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بدأ الاهتمام بتطوير مرحلة المراجعة والرقابة لكي تتمشى مع مهام الدولة لكي تعمل على تحقيق أهدافها المختلفة، ومن أجل ذلك فقد اتسع نطاق هذه المرحلة لتشمل إلى جانب الرقابة المالية والحاسبية رقابة تقييميه تتخذ من التحليل العلمي والدراسات الفنية أداة لتقييم الأداء ورفع الكفاءة وتوجيه الموارد وتخصيصها تخصيا أفضلا.

ومن هنا أصبحت عمليات الرقابة المالية بنوعيها الحسابي والتقييمي في ظل هذا التطور من أهم مراحل دورة الموازنة وأكثرها استئثارا بأفكار العلماء والباحثين، وقد تطلب هذا التطور إعادة النظر في تقسيمات الموازنة.

[1]- حسني خربوش وحسن اليحيى، مرجع سبق ذكره، ص 184.

خلاصة:

بعد استعراضنا لأدوات السياسة المالية والمتمثلة في السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية بالإضافة إلى الموازنة العامة اتضح لنا أن السياسة المالية ذات أهمية بالغة وذلك من خلال أدواتها ومالها من تأثير على جميع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية تستخدمها الحكومة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

وأخيرا تعتبر أدوات السياسة المالية من الوسائل الفعالة التي تستخدمها الدول لتحقيق التوازن المالي ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

الـفـصــل الـثـالـث :

فعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الإقتصادي دراسة حالة الجزائر.

تمهيد

إن السياسة المالية لأي دولة ما هي إلا البرنامج الذي تخططه تلك الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الانفاقية لإحداث أثار مرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك لتحقيق أهداف المجتمع.

لقد لعبت السياسة المالية دورا مهما في تحقيق التوازن الاقتصادي نوعا ما في الجزائر، حيث عرفت الإيرادات العامة ارتفاعا محسوسا نظرا لارتفاع أسعار البترول، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة ووضع برامج تنموية من شأنها أن تحقق توازنا اقتصاديا خاصة على مستوى التشغيل وتحسين أجور العمال وتحقيق معدلات نمو لابأس بها وبناءا على ذلك ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كمايلي:

المبحث الأول : تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)؛

المبحث الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

المبحث الثالث: البرامج التنموية المعتمدة خلال الفترة(2001-2014).

المبحث الأول : تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة2000-2014 .

تميزت هذه الفترة بتحرر الجزائر من التزاماتها وفق برنامج الاصطلاح الاقتصادي مع نهاية ماي 1998 ومع ذلك استمرت في انتهاج نفس السياسة المالية الانكماشية حتى سنة 2001 م إلى أن شهدت هذه السنوات ارتفاعا ملحوظا في أسعار النفط ،مما أدى إلى التحسن في أداء المالية العامة ودفع بالجزائر إلى إطلاق برامج تنموية من شأنها تأهيل اقتصادها وتسريع عملية التنمية.[1]

المطلب الأول : تحليل الإيرادات العامة.

لقد عرفت الإيرادات العامة في الفترة المدروسة تزايدا مدروسا وبنسب مختلفة يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم(03): تطور الإيراد العام مابين 2000-2010.

الوحدة:مليار دج.

السنوات	مجموع الإيرادات	نسبة تطور الإيرادات %
2000	1028.8	-
2001	1234.3	19.9
2002	1457.7	18
2003	1451.4	0.4-
2004	1528	5.2
2005	1635.8	7
2006	1667.9	1.9
2007	1802.6	8
2008	1924	6.7
2009	2786.6	44.8
2010	3081.5	10.5

المصدر : الأمانة العامة للحكومة ، الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة 2000-2014.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة في نسبة الإيرادات بلغت سنة 2001 إلى 19.9 % مقارنة بسنة 2000 بمبلغ قدره 205.5مليار دج لتنخفض سنة 2003 بنسبة - 0.4%، وفي السنوات الممتدة من 2004 إلى 2008 كانت نسب الزيادة تتراوح بين1.9 % و8% لتقفز بنسبة44.8 % سنة 2009 بمبلغ قدره 815.5 مليار دج مقارنة بسنة 2008 ، وفي سنة 2010 بلغت الإيرادات الإجمالية 3081.5 مليار دج.

هناك مصادر مختلفة للإيرادات العامة للدولة الجزائرية وسنحاول من خلال الجدول التالي معرفة أهم مصادرها.

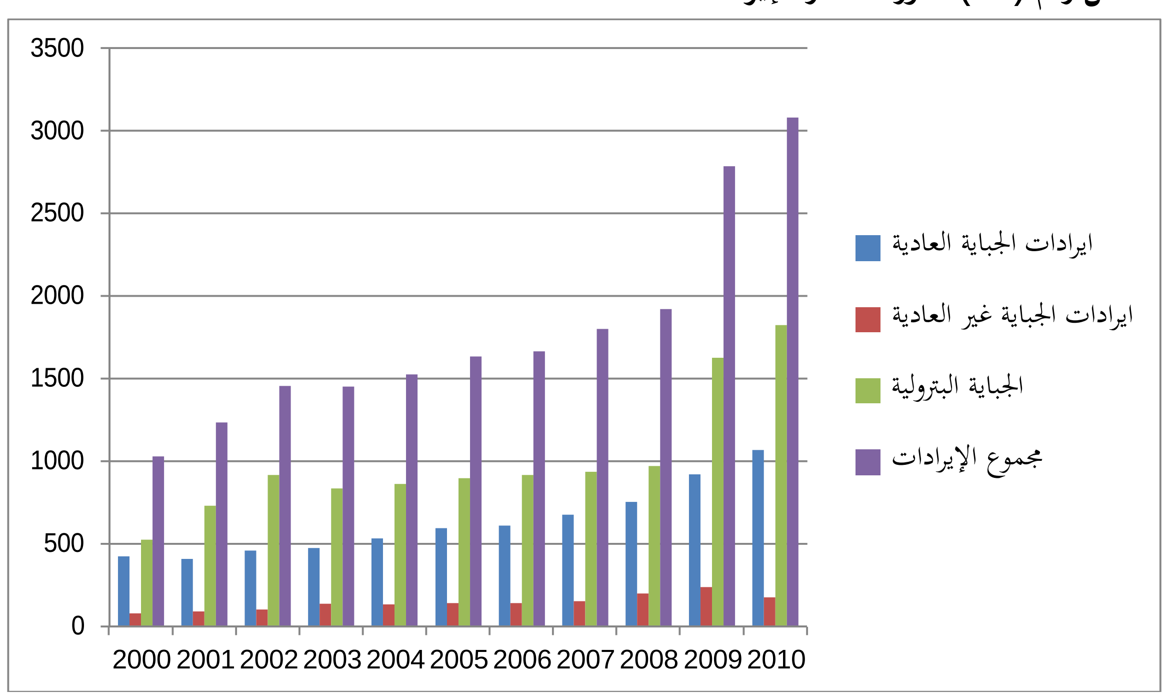
[1] -الاتحاد العربي لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ،التقرير الاقتصادي العربي ، بيروت 2006 ،ص88

الجدول رقم (04): مصادر الإيرادات العامة2000 -2010.

السنوات	إيرادات الجباية العادية	إيرادات غير جبائية	الجباية البترولية	مجموع الإيرادات
2000	425.8	79	524	1028.8
2001	411.3	91	732	1234.3
2002	438.8	102.5	916.4	1457.7
2003	475	139.5	836	1451.4
2004	532.3	133.5	836.2	1528
2005	596.9	139.9	899	1635.8
2006	610.7	141.1	916	1667.9
2007	676.1	153	937	1802.6
2008	754.8	199	970.2	1924
2009	921	237.1	1628.5	2786.6
2010	1068.5	177.2	1825.8	3081.5

المصدر: الامانة العامة للحكومة ، الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة 2000-2014.

الشكل رقم (06):تطور مصادر الإيرادات العامة 2000-2010.



المصدر:من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

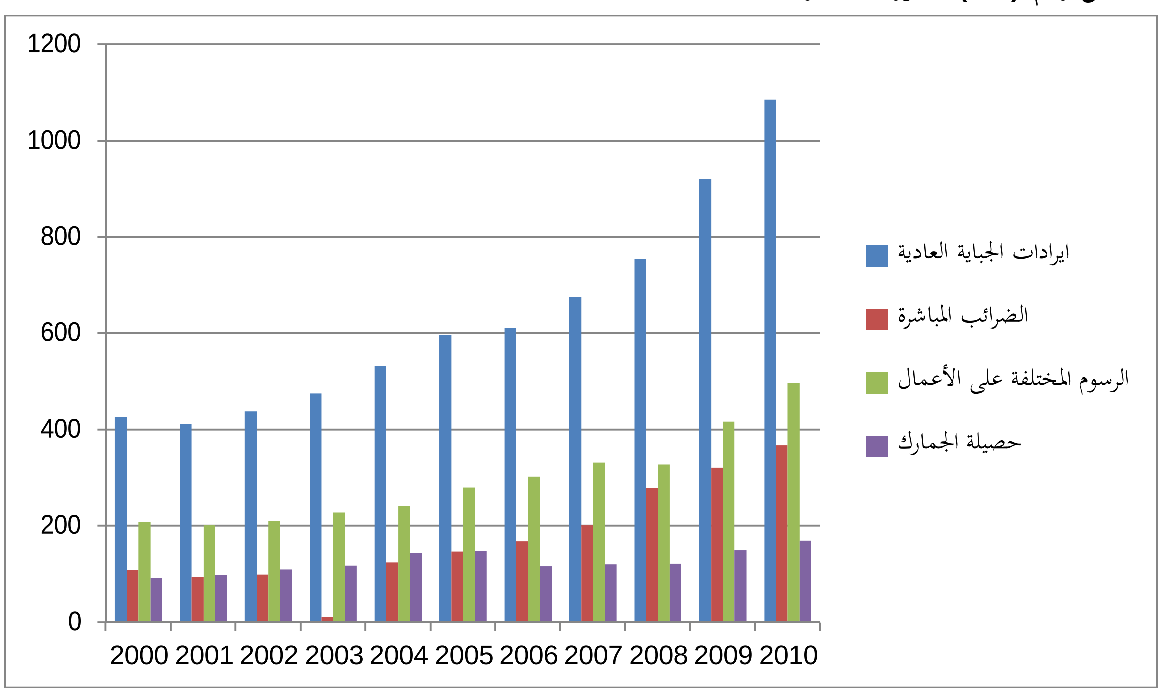
يتضح من الشكل أن الجباية البترولية تساهم بأكثر من 50 %من مجمل الإيرادات المتحصل عليها بفضل الزيادة المضطربة لأسعار المحروقات التي عرفتها طيلة هذه الفترة لتأتي الجباية العادية في المرتبة الثانية ، لا كن لا تقل أهمية عن الجباية البترولية وما أسهم في أهمية هذا المصدر السياسة الضريبية المتبعة من طرف الدولة والتي كانت حصيلتها كما يلي:

الجدول رقم (05):مصادر الجباية العادية. الوحدة: مليار دج

السنوات	إيرادات الجباية العادية	الضرائب المباشرة	الرسم المختلفة على الأعمال	حصيلة الجمارك
2000	425.8	108.7	207.8	92.9
2001	411.3	93.9	201.4	97.6
2002	438.8	99.5	210.9	109.3
2003	475	11.01	227.7	118.3
2004	532.3	124.2	241.9	144.8
2005	596.9	147.4	279.6	147.9
2006	610.7	168.1	303	117
2007	676.1	201.3	331.6	120.7
2008	754.8	278.8	327.7	121.3
2009	921	321.8	417.6	149.6
2010	1068.5	367.8	496.2	170.3

المصدر:الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة2000-2014.

الشكل رقم (07):تطور مصادر الجباية العادية



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

يتجلى من الشكل أن الرسوم المختلفة على الأعمال لها الوزن الأكبر في إيرادات الجباية العادية قد تتجاوز النصف بسبب زيادة المشاريع الاقتصادية، فأقل قيمة لها سنة 2000 بمبلغ 207.8 مليار دج لتصل إلى 496 مليار دج سنة2010. تلي الرسوم المختلفة على الأعمال الضرائب المباشرة من ناحية مساهمتها في الجباية العادية فمن خلال الشكل كانت تتماشى الضرائب المباشرة مع حصيلة الجمارك تقريبا بنفس الأهمية بمبالغ تتراوح بين 92مليار دج و 147.9مليار دج للسنوات الخمسة الأولى، وبدءا من 2006 استمر ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة تاركة حصيلة الجمارك في المرتبة الأخيرة لتصبح الضرائب في ثلاث السنوات الأخيرة ذات أهمية لايستهان بالمقارنة مع الرسوم المختلفة للأعمال لتصل إلى367 مليار دج سنة2010 .وما يدل على ذلك أن السياسة الضريبية المتبعة من طرف الجزائر كانت ناجعة ووصلت على هدفها والمتمثل في توسيع الوعاء الضريبي وبالنسبة لحصيلة الجمارك رغم انخفاض أهميتها لكنها تعرف زيادة متذبذبة بين سنة وأخرى لتصل إلى أقصى حد لها بمبلغ 170 مليار دج سنة 2010. وما يمكن قوله عن حصيلة الجمارك أ نها رغم الإجراءات المتخذة بشأنها والرامية إلى التخفيض التدريجي لها لكنها عرفت ارتفاعا بسبب زيادة الواردات في إطار تحرير التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: تحليل النفقات العامة وتطوها في الجزائر.

لقد مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال بداية بانتهاج التوجه الاشتراكي، الذي اعتمد على التدخل المفرط للدولة في الاقتصاد وكان لذلك الأثر الواضح على ميزانية الدولة من خلال زيادة النفقات العامة، بينما في نهاية الثمانينات ومعناه الاقتصاد من أزمات بداية بأزمة إنهيار أسعار البترول سنة 1986والأزمة الأمنية في التسعينات

ساهمت هذه العوامل كلها في بدء الدولة في مرحلة انتقالية قلصت من دور الدولة وبالتالي تأثرت النفقات العامة بصورة واضحة بفضل سياسات التقشف المنتهجة من طرف السلطات العامة.

أما في بداية الألفية الثالثة وبفضل الربحية المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول انتهجت الدولة سياسة توسعية من خلال عقد عدة برامج تنموية أثرت بصفة كبيرة على حجم تدخل الدولة من خلال زيادة حجم الإنفاق العام.

أولا :تحليل تطور النفقات العامة خلال الفترة 2000-2014.

لقد شهدت النفقات العامة تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت من 20.33% من الناتج الإجمالي الخام سنة 1963 ، إلى 46.4%سنة 1985، وذلك ما يترجم اعتماد الدولة على السياسة الانفاقية في القيام بدورها على مختلف الأصعدة، والمتتبع لواقع الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال والزخم المتواصل للبرامج التنموية وما لذلك من أثر على الجانب المالي .وفيما يلي بعض الإحصائيات التي توضح أهم التطورات التي حصلت على جانب الإنفاق العام وكذلك الناتج الإجمالي الخام، والتي نتبعها بالتحليل.

الجدول رقم(06): تطور النفقات العامة والناتج الإجمالي الخام خلال الفترة 2000-2013.

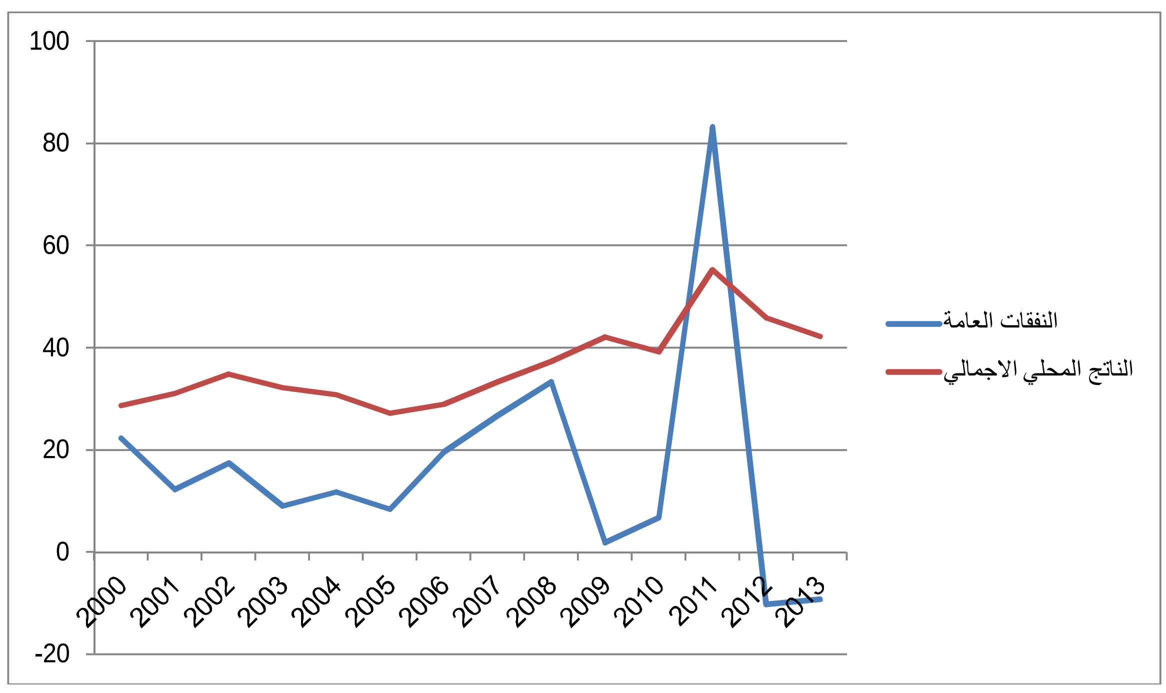
السنوات	النفقات العامة	نسبة نمو النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	الناتج المحلي الإجماليPIB	نسبة النفقات العامة من PIB
2000	1176100	22.29	856200	321900	4098820	28.69
2001	1321000	12.32	963600	357400	4241800	31.14
2002	1550600	17.38	1050000	510000	4454800	34.80
2003	1691400	9.08	1173800	612900	5247500	32.23
2004	1891800	11.85	1245400	646300	6135900	30.83
2005	2052000	8.47	1241400	810600	7544000	27.2
2006	2452700	19.53	1435200	1019200	8460500	29
2007	3108500	26.74	1672000	1442300	9306200	33.40
2008	4144000	33.31	2218000	1973300	11069025	37.43
2009	4224800	1.95	2259500	1925800	10017515	42.17
2010	4512800	6.82	2694500	1807900	12050000	39.24
2011	8272000	83.30			14418600	55.27
2012	7423000	-10.26			14502249	45.93
2013	6737900	-9.22			15959790	42.21

Source :-http://www.mf.gov.dz/

-ONS,LES COMPTES ECONOMIQUES DE 2000 à2008 N°528 ,P17

من خلال الجدول أعلاه وباستقراء أهم التطورات التي عرفتها سياسة الإنفاق العام في الجزائر منذ الاستقلال ومن خلال الشكل البياني أدناه يمكن إلقاء الضوء وبدقة على أهم نقاط الزيادة والنقصان من خلال السلسلة الزمنية للنفقات العامة ومن ثم نتطرق على تحليل أسباب التطورات الحاصلة فيها.

الشكل البياني رقم(08):تطور النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2013.



المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه.

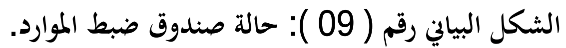
يبين الشكل البياني أعلاه تطور النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي، وكان لهذا التطور جملة من الأسباب تتعلق بمسار الاقتصاد الجزائري وأهم التحولات التي طرأت عليه والتي يمكن أن نتطرق إليها كمايلي:

أ. مرحلة الإنعاش الاقتصادي في مطلع الألفية الثالثة:

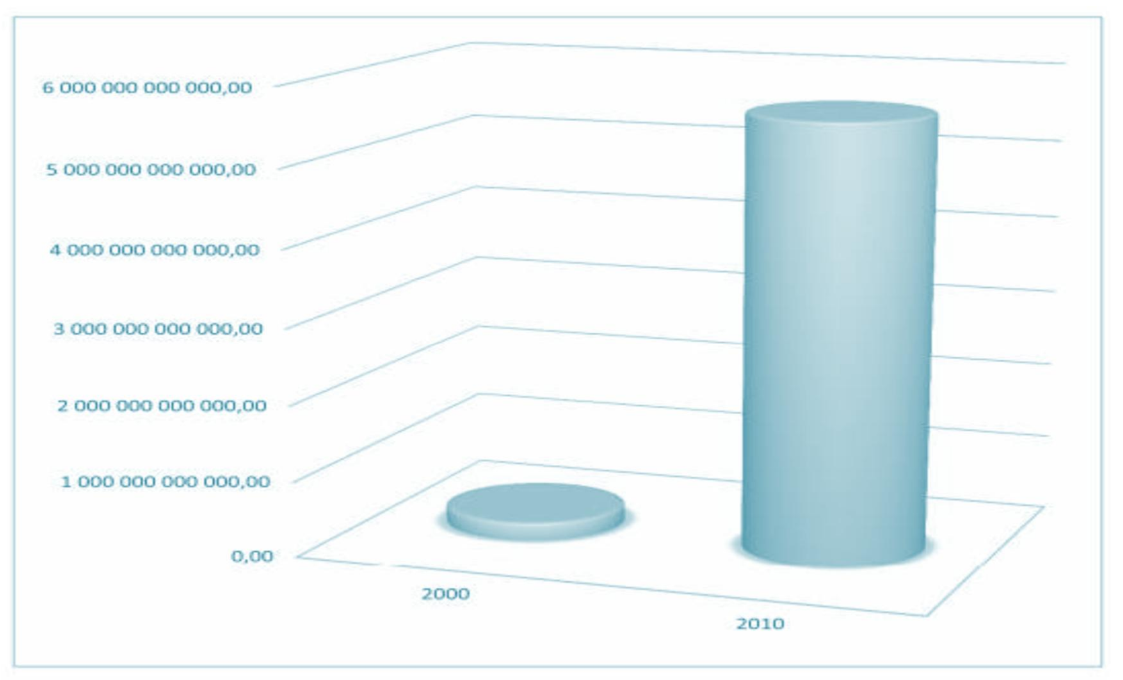
وضعت الجزائر بالخصوص منذ مباشرة الإصلاحات الاقتصادية مخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، و إعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة، وفق سياسة انفاقية توسعية ذات طابع كنزي ، وذلك لإيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي عرفتها الجزائر منذ انهيار أسعار النفط واختلال التوازنات الاقتصادية العامة للبلاد.

ومن ذلك جاء مشروع الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000-2004، وبرنامج دعم النمو خلال الفترة2005-2009، وتلاهما المشروع الخماسي لتوطيد النمو خلال الفترة 2010-2011، ولقد جاءت معظم هذه الخطط الاقتصادية مركزة على القطاعات ذات الأولوية كقطاع المحروقات والقطاع الزراعي والقطاع السياحي والخدماتي وقطاع البناء والأشغال العمومية والقطاع الصناعي والحرفي، وكرست لذلك الكثير من الموارد وفي مطلع هذه الفترة تم إنشاء

صندوق ضبط الموارد[1] والذي خصص كملجأ للفوائض النفطية، بحيث عرف معدلات نمو جيدة مثلما يوضحه الشكل البياني أدناه:



الشكل البياني رقم (09): حالة صندوق ضبط الموارد.



المصدر :وزارة المالية، مديرية الاتصال، وزارة المالية بعد خمسون سنة، الجزائر،2012

ويرجع تحسن مداخيل صندوق ضبط الموارد إلى ارتفاع أسعار البترول من سنة لأخرى أصبحت تستخدم موارد الصندوق في تغطية عجز الخزينة بناء على التعديلات التي أدخلت على أهدافه حيث أدى التحسن في أسعار النفط إلى تراجع مخاوف الحكومة بشأن انهيار أسعاره على المدى المتوسط ما شجعها تُقدم على استخدام موارده لتغطية عجز الخزينة الناتج عن التوسع في الإنفاق الاستثماري ، وقد ارتفعت نسبة تمويل العجز من الصندوق من1.152 مليار دينار سنة 2006 إلى 52.111 مليار دينار سنة 2008 ، لتتراجع قليلا سنة 2009 إلى 1.111 مليار دينار، وكان القصد من تمويل جزء فقط من العجز بموارد الصندوق هو المحافظة على مستوى منخفض من التضخم.كما ساعدت

---

[1] -تم إنشاء صندوق ضبط الموارد خلال سنة 2000 وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق

تتمثل مصادر تمويل الصندوق في:

-فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية.

-كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق

.وتتمثل الأهداف التي أنشئ لأجلها صندوق ضبط الموارد في:

-تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض

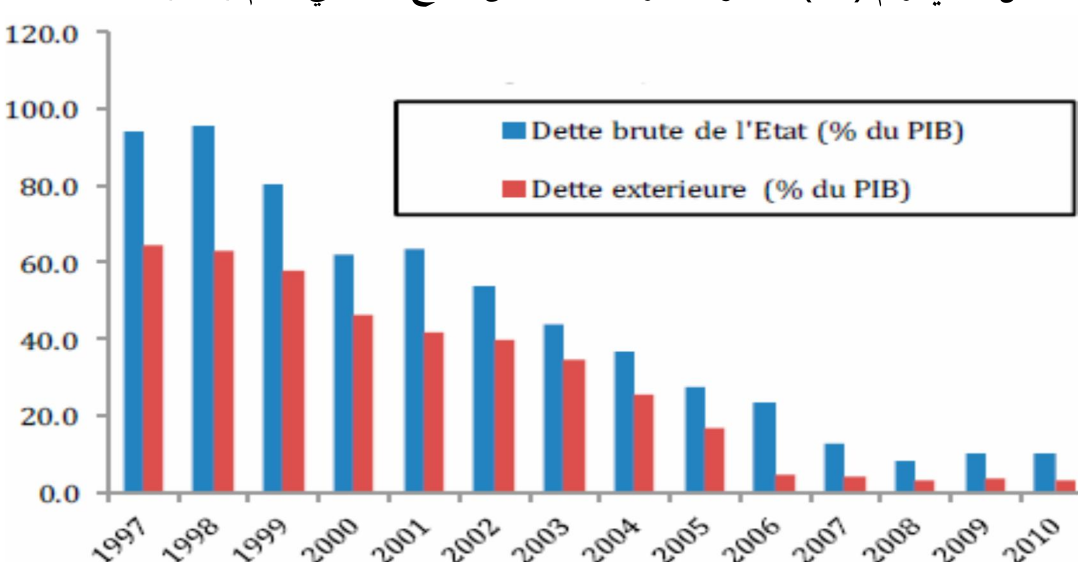
-إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية.

-تخفيض المديونية العمومية.

تعتبر وزارة المالية الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق..

موارد الصندوق المتنامية بفعل انتعاش سعر البترول في الأسواق العالمية من قيم الدولة بتسديد المديونية الخارجية التي تراجعت بنسب كبيرة مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (10): الديون الخارجية كنسبة من الناتج الداخلي الخام (PIB).



Source: FMI, Bulletin Economique N°6 Novembre/Décembre 2007;p15.

حيث عمدت السلطات إلى تسديد المسبق للديون ابتداءا من سنة 2006 ، بالتفاوض مع كل من نادي باريس ونادي لندن وجل الدول التي لها ديون مع الجزائر. وبالتالي استطاعت الجزائر استغلال الراحة المالية من أجل التخلص من شبح المديونية، و انتهاج طريق تنوي من خلال البرامج التنموية المسطرة الفترة والتي سوف نتعرض عليها تباعا.

– برنامج الإنعاش الاقتصادي:

يعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي (Programme de relance économique) برنامج مهم جاء لإعطاء دفع جديد للاقتصاد ويعبر عن بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة انفاقية توسعية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى، بعد التجربة المريرة التي مر بها خلال فترة التعديل الهيكلي، هو برنامج تم بعثه بعد أن تحسنت المؤشرات الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالمالية العامة أو احتياطات الصرف وحتى نسبة خدمة المديونية ومستوى التضخم وهذه النتائج لا يستهان بها وتبعث على التفاؤل وإمكانية العودة إلى الوضع الطبيعي والمستقر ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط، وكانت الميزانية التي رصدت له جد معتبرة تقدر 525 مليار دج(أي حوالي 7مليار دولار)موزعة على أربعة سنوات2001 -2004. خصصت في معظمها للهياكل القاعدية والتشغيل والتنمية المحلية . وكانت هذه المخصصات المالية التي رصدت له موزعة حسب الأنشطة كما يلي:

الجدول رقم (07): **مضمون برنامج دعم النمو الاقتصادي (2001-2004).**

طبيعة الأعمال	**رخص البرامج بمليار دج**					**مجموع رخص البرامج (%)**
	2001	2002	2003	2004	2004-2001	8.6
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45.0	12.4
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	21.7
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3	114	40.1
الموارد البشرية	93	77.8	37.6	2	210.4	17.2
المجموع	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	100
	204.4	185.9	113.2	20.5	525	8.6

المصدر: قانون المالية التكميلي لسنة2001 . الوحدة:المبالغ بمليارات دج

لقد خصص أكبر مبلغ من هذا البرنامج لقطاع الخدمات العامة نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري في فترة التسعينات من تدهور في البنى التحتية، إضافة إلى أهميتها الكبر ى في دعم النشاط الاقتصادي كما اهتمت الدولة بمجال التنمية المحلية نظرا لأهميته الكبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

- **دعم الإصلاحات:**

ومن اجل بلوغ نتائج مرضية وبأقل تكلفة لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمثل الإطار العام للسياسة الاقتصادية المعتمدة من 2001 إلى 2004،كان لزاما على السلطات العمومية إرفاق هذا البرنامج بمجموعة من السياسات المصاحبة لضمان حسن سيره وتنفيذه فهذه السياسات تندرج في إطار دعم الإصلاحات التي خصص لها مبلغ 45 مليار دج، أين تصب في تحسين المحيط بما يسمح للمؤسسات بالعمل وفق مقاييس النجاعة لتكون فعالة في السوق، وبذلك تصبح الدولة تلعب بالكامل دور المؤطر والمدعم والمنظر للنشاط الاقتصادي[1] .

- **دعم القطاعات الإنتاجية:**

بحسب برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) تمثلت القطاعات الإنتاجية في :

.الفلاحة:

يندرج برنامج الدعم في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA من اجل توسيع الإنتاج الزراعي بما فيها الصادرات، والعمل على استقرار سكان الريف، غير إن موضوعه يحوي أكثر النقاط التالية:

- تكثيف الإنتاج الزراعي، شاملا كذلك المنتجات واسعة الاستهلاك بالنسبة للمنتجات التي تتمتع بمزايا نسبية عند التصدير(برنامج تطوير لكل فرع من القطاع).
- تحويل انظمةالانتاج لاحتواء ظاهرة الجفاف في سياق محدد.

[1] - مدوري عبد الرزاق،عرض و تقييم اثر البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر، نظرة تحليلية،(ابحاث المؤتمر الدولي) تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، مارس2013،ص10.

- حماية الأحواض المنحدرة و التوسع في التشغيل الريفي.
- تطوير المراعي و حماية النظام البيئي.
- مكافحة الفقر والتهميش ومعالجة ديون الفلاحين.

و لقد بلغت التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج 55.9 مليار دج.[1]

. الصيد والموارد المائية:

بالرغم ما يزخر به قطاع الصيد والموارد المائية من ثروة سمكية مهمة، نظرا لطول الساحل الجزائري 1200 كم إلا انه لم يستغل بالشكل المطلوب، ومن اجل استغلال رشيد لهذه الطاقة، فان هذا البرنامج اهتم أساسا وفي البداية بكل عمليات البناء والتصليح والصيانة البحرية، وأخرها بالتبريد والنقل والتكييف.

فتنفيذ هذه البرامج يقتضي وجود إجراءات مؤسساتية وهيكلية تضمن التكفل بها،كذا الإجراءات التي وردت في قانون المالية التكميلي لسنة 2001 أو بواسطة آليات أخرى ويخص هذا البرنامج تنفيذ ما يلي:

- توفير الموارد للصندوق الوطني للمعونة من اجل الصيد الحرفي وتربية الأحياء المائية (FNAPPA)يعتبر أداة متميزة لأداء البرامج.
- إنشاء تسهيلات ائتمانية لصيد الأسماك وتربية المائيات من خلال إحداث قرض الصيد وتربية المائيات التابع لصندوق التعاون ألفلاحي CNMA .
- إمكانية إدخال أحكام ضريبية وجمركية لدعم أنشطة المشغلين وقدر المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج 9.5 مليار دج.

. التنمية المحلية:

البرنامج المقترح والمقدر ب 113.9 مليار دج يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية،على عدة مستويات فالتدخل فيها يعني التحسين النوعي لاسيما المستدام للشروط والإطار المعيشي للمواطنين وبذلك نجد أن البرنامج يعمل على:

- الموجهة في أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع المتوازن للمرافقPCD[2] انجاز مخططات البلديات والأنشطة على مجموعة من الأقاليم.
- التحكم في المساحات(لطرق الولائية والمشتركة) والماء(التطهير) والمحيط فضلا عن تعزيز البنية التحتية للاتصالات المساعدة على استقرار أو عودة السكان لا سيما المناطق التي مسها الإرهاب.
- الاستجابة للحاجيات الملموسة المعبر عنها بمشاريع هادفة لتحقيق التنمية المستدامة على مستوى الجماعات الإقليمية ،فهذا الهدف يمكن بلوغه بواسطة إطار مرجعي يتمحور حول إعطاء الأولوية للمشاريع التي تنطلق بسرعة أو التي

[1] - مدوري عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره،ص ص،10-11.

[2] -PCD: Programme Communaux de Développement.

يكون لها تأثير نوعي ومباشر على المجتمع المعني بتحسين شروط الحياة، وأكثر خلق لنشاطات إنتاجية للسلع والخدمات وفرص العمل.

وفي نهاية المطاف هذا البرنامج يساعد على إعادة تأهيل المناطق بأكملها مع وضع الوسائل الملزمة لتوفير انطلاقة اقتصادية مفتوحة على عدة جبهات منها: التقدم وتمكين المجتمعات من عيش حيزها الخاص بها دون تهميش وفقر.

. الموارد البشرية وتعزيز الخدمات العامة و تحسين الإطار المعيشي:

تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي :يعمل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي من خلال الاهتمام بالمشاريع والأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية،حيث قدر غلافها ب 210.4مليار دج علما أن هذا البرنامج يتكون من 3 أجنحة كبرى : التجهيزات الهيكلية للإقليم، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

– التجهيزات الهيكلية للإقليم خصص له مبلغ 142.9 مليار دج.

– إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال،الهضاب العليا و السكن و العمران خصص لهما مبلغ67.6 مليار دج.

الموارد البشرية :خصص لبرنامج التنمية البشرية غلاف مالي قدره 90.2 مليار دج لتقييم إمكانيات وقدرات هي موجودة لهياكل ومنشات صحية وتربوية، وتم من خلال هذا البرنامج تحقيق النتائج التالية:

– تم استهلاك96.22 % من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج.

– تم انجاز 73% من المشاريع حوالي (1181 مشروع) ، 26% من المشاريع قيد الانجاز حوالي(4093مشروع) و1 % منها لم يشرع في تنفيذها حوالي (159 مشروع) .

– القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع برنامج الإنعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها.

حقق هذا البرنامج نموا سنويا خارج المحروقات قدر ب5 % إلا انه لم يتمكن من تحقيق هدفه المتمثل في دعم النمو نظرا لارتفاع مداخيل الأسر مما أدى إلى الطلب المكثف و بالتالي ارتفاع نسبة الواردات و عدم الارتفاع في مستوى الاستثمار المحلي، إن طبيعة الأهداف الرئيسية مثل رفع معدل النمو وتخفيض نسبة البطالة يتطلب من الحكومة إستراتيجية طويلة المدى.

ب. التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009):

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي[1] "PCSC"في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة(2001-2004).

[1] -PCSC: Programme Complémentaire de Soutien a la Croissance

– **أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:**

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته المالية والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة ب 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية والمقدرة ب1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140مليار دج وعليه المجموع النهائي لقيمته يصبح 80705 مليار دج.

وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة : حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسة أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة ،بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين إطار المعيشي من جهة ومن جهة أخرى كتتمة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد : وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي ، الأمني أو التعليمي.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية :وذلك راجع للدور الذي يلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي . إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي وتطويرها المتواصل يجنب الوقوع في مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد عن طريق الاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك .كما أن البنى التحتية لها دور هام في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص لدعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي : يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

– **محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو:**

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل محاور التي يشملها والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): محاور برنامج دعم النمو التكميلي والإعتمادات المرصودة له.

القطاعات	المبلغ مليار دج	النسبة%
أولا:برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان	1.908.5	45.5
السكنات	555.0	
التربية الوطنية،التعليم العالي والتكوين المهني.	3995	
البرامج البلدية للتنمية	200	
تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
تزويد السكان بالماء، الكهرباء والغاز.	1925	
باقي القطاعات	3115	
ثانيا:برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
قطاع الأشغال العمومية	1300	
قطاع المياه	393	
قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
ثالثا:برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
الصناعة وترقية الاستثمار	18	
السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	72	
رابعا:برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
العدالة والداخلية	99	
المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	
البريد وتكنولوجيات الحديثة للاتصال	16.3	
خامسا:برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة	50	1.2
الإعلام والاتصال		

المصدر:- نبيل بوفليح دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9 ،الشلف، 2013،ص47.

- البر نامج التكميلي لدعم النمو للفترة(2005-2009).

لقد تم التركيز في هذا البر نامج على محورين رئيسيين، يتمثل المحور الأول في تحسين ظروف المعيشة و ذلك من خلال توفير السكن، تدعيم قطاع التربية الوطنية، التعليم العالي والتكوين المهني، تأهيل المرافق الصحية الرياضية والثقافية أما المحور الثاني فيتعلق بتطوير المنشآت الأساسية المتمثلة في قطاع النقل، الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم وذلك لأنها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

ج.برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014): جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار و الذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق مايلي:

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق، والمياه بمبلغ9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار؛

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل156 مليار دولار.

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق خمس مجالات كمايلي:

جدول رقم (09): برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014)

القطاع	المبلغ(مليار دج)
التنمية البشرية	9386.6
الخدمة العمومية	379
النشآت القاعدية	6447
الجماعات المحلية والمن الوطني والحماية المدنية	أكثر من 895
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاعلام والاتصال	250

Source: Programme de developpement quinquennal 2010-2014.

يخصص هذا البرنامج أكثر من40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره، التكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن و التزويد بالمياه والموارد الطاقوية، كما تم الاهتمام أيضا بقطاعات الشبيبة والرياضة،الثقافة والاتصال، الشؤون الدينية، التضامن الوطني والمجاهدين.

خصص برنامج توطيد النمو الاقتصادي ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، كما ركز على ضرورة دعم التنمية الفلاحية والريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تخصيص ما يزيد عن 1500مليار دج، فيما يتعلق بالتنمية الصناعية فقد خصصت الدولة أكثر من2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهربا وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وحديث المؤسسات العمومية.

في مجال الشغل خصصت الجزائر 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب شغل جديدة.

على صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

ثانيا: تحليل ظاهرة زيادة النفقات العامة في الجزائر:

تعتبر ظاهرة زيادة النفقات العامة من أهم الظواهر التي استرعت انتباه الاقتصاديين،وتمر بها جل الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء، والجزائر كغيرها من الدول عرفت النفقات العامة بها تطورا جليا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

من خلال هذا الجزء سوف نحاول تطبيق أهم التوجهات التي تطرقنا إليها في الجزء النظري على حالة الاقتصاد الجزائري وخاصة من خلال قانون A.Wagner" لمعرفة طبيعة زيادة النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري.

-اختبار تحليلي لقانون"A.Wagner"على حالة الجزائر:

لقد جاء قانون"A.Wagner "للإبراز العلاقة السببية بين نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي[1]، وقد تم تطبيق فحوى هذا القانون على عدة عينات من الاقتصاديات العالمية وفق رؤى متعددة وأثبتت الكثير من الدراسات في هذا المجال غموض في النتائج المتحصل عليها فعلى سبيل المثال لا الحصر جاءت دراسة 1999 "Stalla Kargianni"[2] بخصوص العلاقة بين، الإنفاق والدخل القومي في دول الاتحاد الاوربي خلال الفترة (1949-1998)على المدى الطويل، وكانت النتائج غامضة جداً بمعنى إن صحة أو بطلان قانون فاجنر حساس جداً لطريقة تطبيقها، كما أثبتت دراسة2006"Bernardin Akitoby"[3]التي أجريت على 51 بلدا ناميا لاختبار العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي، وجود ادلة تعكس اتجاه زيادة الإنفاق الحكومي عبر الزمن، مما يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين وفقاً لقانون فاجنر، ومحاولتنا هذه جاءت بغية إلقاء الضوء على حالة الجزائر من خلال تحليل هذا قانون من جانب إحصائي.

– تحليل عن طريق الجانب الإحصائي للفترة2000-2011

من خلال الإحصائيات أدناه والتي تمثل جانب النفقات العامة وعدد السكان، والتي تم من خلالها استنباط نصيب الفرد من النفقات العامة وكذلك نصيب الفرد من الدخل. مكنتنا من توضيح العلاقة التي جاء بها قانون "A.Wagner" بين نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الدخل، وذلك في الجزائر.

- [1]حسب تقارير البنك الدولي فإن نصيب الفرد من النفقات العامة هو مقدار ما يتحصل عليه الفرد الواحد من مجمل الخدمات العامة التي تقدمها الدولة ويحسب على أساس حاصل قسمة النفقات العامة على عدد السكان، أما نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام .وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات .ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية

[2] - Stalla Kara Gianni, el al, (1999), Testing Wagner's Law For the European union Economies, the Journal of Applied Business Research . V. 18 NA.

[3] - Sinha,Dipendra, (2007), Dose the Wagner's law hold for Thailand ? Atime series study ,Munich personal Repec Archive .No 2560,posted (MPRA)07 2007

الجدول رقم (10): نصيب الفرد من النفقات العامة والدخل في الجزائر خلال الفترة 2000-2011

السنوات	النفقات العامة	نصيب الفرد من النفقات العامة G/POP	الناتج المحلي الخام PIB مليون دج	نصيب الفرد من الناتج PIB/POP	عدد السكان POPألف
2000	1176100	38.66715	4098820	134.7587	30416
2001	1321000	42.77988	4241800	137.3664	30879
2002	1550600	49.44988	4454800	142.0672	31357
2003	1691400	53.10852	5124000	160.8892	31848
2004	1891800	58.45384	6127000	189.3153	32364
2005	2052000	62.35945	7564600	229.8851	32906
2006	2452700	73.25647	8514800	254.3174	33481
2007	3108500	91.16905	9362700	274.5982	34096
2008	4144000	119.7999	11069000	319.9965	34591
2009	4224800	119.7913	10034000	284.5072	35268
2010	4512800	125.4322	12050000	334.9269	35978
2011	5731400	156.0966	14418600	392.6955	36717

Source:

- **ONS** Office nationale des statistiques. http://www.ons.dz.

- IMF, Report of Algeria 2012 ARTICLE IV consultation, No. 13/47, Publication Services 700 19th Street, N.W. Washington2013,p41.

المطلب الثالث :الأساليب المساعدة على ترشيد النفقات في الجزائر.

تعتبر النفقات عنصرا مهما لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، لذلك يجب استعمالها بشكل عقلاني،وذلك باعتبارها موردا هاما للدولة يخشى من تبذيره وسوء إستعماله، ولترشيد النفقات يجب العمل وفق مبادئ أهمها:

أولا :من حيث أفراد المجتمع:

لابد أن تكون السلع والخدمات لكل مجتمع ما كافية، لتلبية حاجيات الأفراد المناسبة لأذواقهم وعاداتهم وتقاليدهم ولهذا السبب يجب مراعاة السكان من حيث:

أ. الكثافة السكانية:

يجب أن يكون هناك ارتباط بين زيادة الطلب وحجم الإنتاج من السلعة أو الخدمة كافي لإشباع حاجات جميع أفراد المجتمع.

ب. أعمار السكان:

يجب أن يكون هناك تناسب بين نوعية السلع والخدمات وبين عدد الشيوخ أو الشباب أو الأطفال في المجتمع وإلا سوف يحدث تضارب حيث نجد السلع اللازمة تفيض عن حاجة المجتمع بينما نجد الأخرى في ندرة تامة وبالتالي يؤدي إلى ضياع في النفقات بالدرجة الأولى، ونقص في إشباع حاجات المجتمع بالدرجة الثانية.

ج. نوعية السكان:

لكي يكون هناك تناسق بين السلع المنتجة والخدمات وبين حاجات المجتمع بمختلف أنواعه، لابد على الجماعات المحلية أن تقوم بدراسة حول المجتمع المحلي.

د. دخل الأفراد المجتمع:

من الضروري أن تتناسب أسعار السلع والخدمات مع دخل الأفراد بصفة عامة والطبقة الفقيرة بصفة خاصة كما يجب على الجماعات المحلية والحكومية أن تقوم بتوجيه المنتجات المجانية والمنتجات التي تباع بأقل من سعر تكلفتها إلى الطبقة المراد مساعدتها.

ثانيا :من حيث الخدمة أو السلعة نفسها.

أ. لا يمكن استيراد سلع أو خدمات من الخارج لا تشبع حاجات أفراد المجتمع لأن ذلك يسيء إلى استخدام المال العام؛

ب. يجب أن يكون إنتاج السلع وتقديم الخدمات يتماشى مع عادات وتقاليد المجتمع مع مراعاة تغييرها في كل زمان ومكان؛

ج.عدم وجود مساوئ أو عيوب في السلع والخدمات المقدمة لإشباع حاجات أفراد المجتمع؛

د. يجب أن يكون هناك تطابق بين الإدارة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثا : من حيث التخطيط:

بعد القيام بكافة الإجراءات اللازمة لدراسة ثقافة وكثافة السكان، يجب وضع تخطيط محكم ودقيق يشمل نوعية وكمية وتكاليف الحاجات التي تشبع أفراد المجتمع على المدى الطويل ولتحقيق ذلك يجب ما يلي:

أ. لابد من دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع، وذلك للتقليل من زيادة بعض التكاليف التي قد تنجم عن إنخفاض قيمة النقود أو التضخم؛

ب. يجب أن لا يكون تغيير المشاريع مرتبط بتغيير الأشخاص.

رابعا :من حيث الموظفين:

بالنسبة للموظفين الذين لايملكون الخبرة اللازمة التي تؤهلهم لأداء مهامهم في كيفية تسيير صرف النفقات ولهم مرتبات منخفضة غير كافية لتلبية حاجتهم الاجتماعية فلهذه الأسباب يجب القيام بمايلي:

أ. لابد من تدريب الموظفين القائمين بصرف النفقات بصفة دورية لرفع كفاءتهم المهنية؛

ب. توظيف ذو الكفاءات في أماكنهم المناسبة.

المطلب الرابع:الموازنة العامة

الموازنة العامة كأداة لقياس مدى تطور الممارسة الديمقراطية في المجتمع، ومن خلالها تقوم الحكومة بتخصيص الموارد المتاحة لتغطية النفقات اللازمة لإشباع الحاجات العامة، ومن ثم تعتبر الموازنة العامة للدولة قلب النظام المالي وجوهره.

أولا: تعريف الموازنة العامة في التشريع الجزائري

يعتبر قانون84-17 القانون المجسد لقانون الميزانية في الجزائر حيث عرفها في المادة06 الميزانية بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها[1].

كما يعرف قانون90-21 الميزانية بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلة والنفقات بالرأسمال وترخص بها.

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة في الجزائر هي وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها بهدف تسيير وتجهيز المرافق العمومية.

ثانيا: هيكل الموازنة العامة في الجزائر

لدراسة هيكل الموازنة العامة لدولة ما يجب معرفة المعايير التي تصنف على أساسها عمليات الميزانية سواء تعلق الأمر بعمليات النفقات العامة أو الإيرادات .فقبل صدور قانون 84-17كانت الجزائر تعتمد على القوانين المستوحاة من التشريع الفرنسي، وبصدور قانون 84-17الذي أصبح أهم مرجع في المالية العامة والذي تم تعديله عدة مرات.
تتكون الموازنة العامة في الجزائر من جانبين : النفقات العامة، الإيرادات العامة.

وهنا نحاول وباختصار التطرق إلى المعايير التي تبوب على أساسها مكونات الميزانية العامة في الجزائر أي تبويب النفقات العامة في الجزائر، تبويب الإيرادات العامة في الجزائر.

أ. تبويب النفقات العامة في الجزائر: لقد تغير نوع التبويب مع تغير دور الدولة لما كان دورها تقليدي ساد التبويب الإداري ثم ظهرت عدة أصناف أكثر دقة كالتبويب الإداري والاقتصادي والمالي.

- **التبويب الإداري** :تبوب النفقات العامة في الجزائر وفق معيارين:
  - التبويب حسب الوزارات :أي حسب الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير؛
  - التبويب حسب طبيعة الاعتمادات :أي توزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات؛
- **التبويب الوظيفي** :حسب هذا التصنيف تقسم الوظائف في الجزائر إلى أربعة مجموعات كبيرة وهي:
  - الخدمات العامة كالإدارة العامة والأمن؛

[1] -دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص380.

- الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم؛
- الخدمات الاقتصادية كالفلاحة والصناعة؛
- النفقات غير القابلة للتخصيص فائدة الدين العام.

علما أ ن قانون المالية لا يقدم صورة عن هذا النوع من التبويب.

– **التبويب الاقتصادي**:يعتبر هذا النوع ذو أهمية بالغة نظرا لتأثير النفقات على الاقتصاد الوطني ككل وحسب هذا النوع تقسم النفقات إلى:

- نفقات التسيير(النفقات الجارية)ونفقات التجهيز(نفقات الاستثمار)؛
- نفقات المصالح الإدارية ونفقات التحويل أو إعادة التوزيع؛

إن نفقات المصالح تهدف إلى مكافأة المنافع والخدمات والأدوات المقدمة للإدارة وهي ضرورية لسيرها، أما نفقات التحويل تمثل نوع من العدالة في توزيع الدخل الوطني.

– **التبويب المالي**:من الناحية المالية تقسم النفقات إلى ثلاثة أنواع وهي:

- النفقات النهائية :وتمثل الحق المشترك في توزيع الأموال العامة حيث أنّه عندما تخرج الأموال العامة فإن خروجها نهائي فمثلا دفع راتب موظف أو نفقة ناتجة عن عملية أشغال عمومية فهي تكاليف نهائية؛
- النفقات المؤقتة :تمثل جزء من حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة حيث أن هذه النفقات تتعلق بالخزينة .

ب- تبويب الإيرادات العامة في الجزائر[1]

تبوب الإيرادات عكس النفقات التي تبوب حسب الأهداف التي تحققها، ولذلك فإن تبويب الإيرادات ينسجم مع التبويب القانوني بالإضافة إلى التبويب الاقتصادي.

– **التبويب القانوني**:يستند هذا النوع على أساس استخدام القوة العمومية من طرف الهيئات المخول لها ذلك خلال عملية التحصيل للإيرادات العامة، حيث يمكن للسلطات العمومية أن تلجأ إلى السلطة القانونية عند تحصيل الإيرادات واللجوء إلى التدابير الآمرة والناهية التي خولها لها القانون.

– **التبويب الاقتصادي**:يعتمد على مصدر الاقتطاع ومن هنا يمكن ان نميز بين التبويب قبل الإصلاحات 1991الذي كان يعتمد على الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال(الثروة) وضرائب الاستغلال، أما التبويب بعد 1991 كان يعتمد الضرائب على الدخل والضرائب على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة...الخ.

إن إيرادات ونفقات الموازنة العامة التي من خلالها يتم التعبير عن اختيارات الموازنة وفقا لمدونة تسمح بترقيم وتبويب عمليات إيرادات ونفقات الدولة وهو ما يعرف بمدونة الميزانية العامة.

[1] –دراوسي مسعود،مرجع سبق ذكره، ص 385.

ثالثا: دورة الموازنة العامة في الجزائر

تعرف دورة الموازنة العامة بأنها تلك المراحل المتعاقبة والمتداخلة التي تمر بها ميزانية الدولة، وهذه المراحل متبعة في جميع الأنظمة المالية للدول ويبقى الاختلاف في توزيع المستويات في كل مرحلة والمراحل التي تمر بها الميزانية في الجزائر وهي:[1]

أ. إعداد الموازنة العامة للدولة

يقصد بهذه المرحلة تحضير الموازنة عن طريق تحديد مبلغ النفقات التي يجب على الدولة تغطيتها بمواردها الجبائية وغير الجبائية لسنة مقبلة، ويجب أن تقدر النفقات قبل الإيرادات وهو ما يلزم الدولة بضمان السير الحسن لمصالحها.

– السلطة المكلفة بتحضير مشروع الميزانية

يتولى مهمة تحضير مشروع الميزانية في مختلف دول العالم على اختلاف أنظمتها السلطة التنفيذية ويرجع ذلك لعدة أسباب:

- السلطة التنفيذية هي الوحيدة التي تملك كل المعلومات الضرورية؛
- تملك الهيئات والإطارات المختصة في ذلك لوضع الخطط المستقبلية.

بماأن السلطة التنفيذية هي المكلفة بالإعداد فيتم ذلك عن طريق تظافر جهود السلطات الداخلية للسلطة التنفيذية حيث نجد مجموع الوزارات أين تكلف كل واحدة بتحضير ميزانية دائرتها، ثم تجمع وزارة المالية كل المشاريع الصادرة عن مختلف الوزارات، وبعد ذلك يتم إعداد المشروع الأولي للميزانية العامة من طرف وزير المالية الذي يعرضه على مجلس الحكومة وبعد المناقشة يضبط المشروع النهائي للميزانية الذي سيعرض على السلطة التشريعية(المجلس الشعبي الوطني).

يمكن للسلطات السياسية أن تتدخل في تحضير مشروع الميزانية وذلك لما لها من صلاحيات والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

. مساهمة رئيس الجمهورية: حيث يتمتع هذا الأخير بسلطة كبيرة في تحضير الميزانية لسببين هما:

- ترأسه مجلس الوزراء أين يكون له تأثير على سير المناقشات؛

- باعتباره القاضي الأول في البلاد.

. مساهمة رئيس الحكومة: إنّ سلطة رئيس الحكومة تتجلى في توليه ضبط برنامج حكومته وعرضه على مجلس الوزراء أولا والمجلس الشعبي الوطني ثانيا.

وأخيرا أنّ تدخل السلطات السياسية يمكنه إعادة النظر في مشروع الميزانية العامة للدولة.

- **إجراءات إعداد مشروع الموازنة العامة**

تتميز هذه الإجراءات بمرحلتين أساسيتين هما: إجراءات تقدير الميزانية العامة، إعداد الخطوط الرئيسية للميزانية العامة.

- **إجراءات تقدير الميزانية العامة**

تهدف هذه الإجراءات إلى الوصول بقدر الإمكان إلى نتائج صحيحة.

. **تقدير النفقات العامة:** تقدر نفقات الموازنة العامة على أساس التقدير المباشر من قبل الموظفين المختصين في الوزارات والهيئات العامة، ويجب أن يكون هذا التقدير واقعي وبعيد عن المغالاة حتى يمكن تطبيقه على أرض الواقع، إنّ الطريقة المباشرة المتبعة لتقدير نفقات التسيير تقتضي أن يكون كل مرفق عمومي إداري بتقدير نفقاته مباشرة استنادا إلى الالتزامات المادية المتكرّرة كالأجور والتكاليف الاجتماعية والمصاريف أدوات التسيير وأشغال الصيانة وإعانات التسيير والمصاريف المختلفة.

لقد جاء في قانون 84-17(المادة 25) ينبغي أن تبرر الاعتمادات اللازمة لتغطية نفقات التسيير في كل سنة وفي مجموعها ولا تحول الاعتمادات المفتوحة لسنة مالية معينة الحق في تحديدها للسنة الموالية التالية، وهكذا لا يجوز نقل النفقات من سنة لأخرى مما أجبر القائمين على تقدير نفقات التسيير بمراجعة كافة النفقات وتبريرها مهما كان نوعها وحجمها أما تقدير نفقات التجهيز يرتبط بتنفيذ إجراءات الخطة، حيث يمثل مبلغ اعتمادات التجهيز الذي يفتح سنويا بموجب قانون المالية القسط السنوي المرقم من الخطة التنموية، وتجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة.

. **تقدير الإيرادات العامة:** يعتبر الأمر هنا أكثر تعقيدا لأنّ تقدير الإيرادات يقتصر على التنبؤ بكافة المتغيّرات الاقتصادية الداخلية والخارجية وخاصة أنّ إيرادات الميزانية الجزائرية تعتمد بشكل كبير على إيرادات المحروقات والتي هي الأخرى تتأثر بالمتغيّرات الدولية، ما لها من تأثير على أسعار هذه المحروقات.

إن تحصيل الإيرادات يقوم على أساس آخر البيانات المتحصل عليها في ميدان التحصيل الجبائي والتي تعتبر كأساس في تقدير إيرادات السنة المقبلة مع إدخال أثر التقلبات الاقتصادية المتوقعة.

إن الطريقة المستعملة لتقدير الإيرادات العامة في الجزائر هي طريقة التقدير المباشر والتي تقتضي تقدير العائد المحتمل لكل ضريبة انطلاقا من أحدث المعلومات الاقتصادية مع استرشاد القائمين بالتقدير بالإيرادات التي حصلت في السنوات السابقة.

- **إعداد الخطوط الرئيسية للميزانية**

ويقصد بها مختلف عناوين الميزانية العامة التي يتم إعدادها على مستوى المديرية العامة للميزانية بوزارة المالية وفق منهجية معينة مع ترشيد اختيارات الموازنة، وبعد إجراء التعديلات المحتملة على مشروع الميزانية بعد المناقشات ثم يحول على مجلس الوزراء للمصادقة عليه ثم يدمج في مشروع قانون المالية ويودع في مكتب المجلس الشعبي الوطني لاعتماده.

- **اعتماد وإقرار الموازنة العامة**

إن مشروع الميزانية الذي أعدته السلطة التنفيذية لا يكون قابل للتنفيذ إلا إذا وافقت عليه السلطة التشريعية ويقصد باعتماد السلطة التشريعية للموازنة العامة المصادقة على توقعات الحكومة الخاصة بالنفقات والإيرادات العامة للسنة المقبلة والموافقة عليها. وبمجرد إيداع مشروع قانون المالية في مكتب المجلس الشعبي الوطني يحول على الفور للجنة المالية والموازنة لدراسته بعمق وبعد انتهائها تحرر تقريرا نهائيا بمجمل التوضيحات والتعديلات التي تراها مناسبة ثم يحول الملف إلى الجلسة العلنية من أجل المناقشة العامة والتصويت. المناقشة من اختصاص البرلمان المنبثق عن دستور 1996 بغرفتين هما المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة التي لها الصلاحية في إعداد القوانين والتصويت عليها. يعرض مشروع قانون المالية على الغرفة الأولى(المجلس الشعبي الوطني) لمناقشتها والمصادقة عليها ثم يرفع مرة ثانية إلى الغرفة الثانية(مجلس الأمة) بهدف المناقشة والمصادقة كذلك، وهنا قد يقبل المشروع ويصادق عليه أي تأكيد نتيجة الغرفة الأولى أو يرفض.

وقد نصّ قانون 84-17 في مادته 70 على كيفية التصويت على بنود الموازنة العامة فبدلا من التصويت على كل باب من الموازنة أقر التصويت بصفة إجمالية وهذا على خمس مراحل.

- التصويت بصفة إجمالية على الإيرادات العامة؛
- التصويت بصفة إجمالية على الاعتمادات الخاصة للتسيير حسب كل دائرة وزارية؛
- التصويت بصفة نهائية على الجزء السنوي من الاعتمادات المخصصة للتجهيز؛
- التصويت بصفة نهائية على رخص تمويل الاستثمارات؛
- التصويت بصفة إجمالية على الحدّ الأقصى للنفقات حسب كل صنف.

بعد الموافقة على مشروع قانون المالية من طرف الغرفتين(سواء على حاله أو بعد تعديله) يدخل المشروع المعتمد مرحلته الأخيرة وهي الإقرار وهنا يأخذ صفته الرسمية والشرعية ويوقع من طرف رئيس الجمهورية وينشر في الجريدة الرسمية للدولة.

رابعا: الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر

بعد الانتهاء من إعداد واعتماد الموازنة تأتي المرحلة الأخيرة وهي التنفيذ ومن ثمّ المراقبة على التنفيذ ويقصد بهذه الأخيرة إنفاق المبالغ المدرجة ضمن الموازنة العامة وتحصيل الإيرادات والمبالغ التي أدرجت هي الأخرى في الموازنة، فإنّ كانت السلطة التنفيذية هي المكلفة بإعداد وتحضير الميزانية لأسباب عدة في حين تتكفل السلطة التشريعية بالمصادقة على المشروع، أما مرحلة التنفيذ من اختصاص الحكومة التي تتولى التنفيذ والمراقبة على التنفيذ من خلال الوزارات والهيئات والمؤسسات التابعة لها أما البرلمان فيقوم بالرقابة السياسية معتمدا على مجموعة من الأدوات القانونية، في حين يمارس مجلس المحاسبة الرقابة القضائية.

أ. تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر

يتم تنفيذ عمليات الميزانية العامة من حيث:

- تنفيذ النفقات عن طريق الالتزام والتصفية والأمر بالصرف؛
- تنفيذ الإيرادات عن طريق إجراءات الإثبات والتصفية والتحصيل.

– تنفيذ النفقات

إن تنفيذ النفقات يشترط شرطين أساسين هما:

- ترخيص الموازنة: التصويت على الميزانية هو شرط مسبق للتنفيذ العادي للنفقات العامة، كما أنّ قانون المالية يقر ويرخص مجمل موارد الدولة وأعبائها لكل سنة؛
- أصل الدين العمومي: إن ترخيص الميزانية لا يعطي حق إنشاء الالتزام بالإنفاق وإنما الانفاق فقط، فإذا كان التصويت على الميزانية هو شرط شكل من أجل تنفيذها فإن وجود الدين يمثل الشرط الأساسي لذلك.

تنفيذ النفقات يتم من قبل عونين منفصلين هما: الآمر بالصرف الذي مهمته إصدار الأمر بتنفيذ النفقات أي عمله إداري، أما العون الثاني هو المحاسب العمومي والذي تتلخص مهمته في تنفيذ الأمر الصادر إليه من الآمر بالصرف.

وجود هذين العونين ضروري لتنفيذ الميزانية العامة كل حسب اختصاصه وأن عمل كل منهما منفصل عن الآخر أي أن هناك فصل في صلاحيات كل منهما وذلك لضمان التنفيذ السليم للميزانية العامة.

إن تنفيذ عمليات النفقات العامة تمر بمرحلتين هما: المرحلة الإدارية، المرحلة المحاسبية.

. **المرحلة الإدارية:** يشرف على تنفيذها الأمر بالصرف عبر ثلاثة عمليات هي:

- الارتباط بالنفقة: هو القرار الذي تصدره هيئة عمومية لتأكد على عاتقها إلتزام والذي ينتج عنه نفقة؛

- تصفية النفقة: تتمثل في استنتاج دين الدولة وتحديد مبلغه، وعملية التصفية هذه تشمل عمليتين: إثبات الخدمة أي أن الخدمة قد تم إنجازها فعلا، تحديد مبلغ النفقة أي حساب دين الدولة بدقة والتأكد بأنه مستحق ولم يدفع ن قبل.

- الأمر بدفع النفقة: هي المرحلة الأخيرة وتتمثل في الأمر الموجه إلى المحاسب بدفع النفقة(حوالة الدفع).

. **المرحلة المحاسبية:** وهي عملية دفع المال إلى دائن الدولة أي أنّ دفع النفقة هو الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي ويتولى عملية الدفع شخص يختلف عن الآمر بالصرف وهو المحاسب.

- **تنفيذ الإيرادات(تحصيل الإيرادات) العامة**

إن نظام تنفيذ الإيرادات يختلف تماما على نظام تنفيذ النفقات، حيث يلزم قانون المالية الحكومة بتحصيل كل الإيرادات المدرجة(المقدرة) في الموازنة العامة، الإيرادات الأساسية للموازنة هي الإيرادات الجبائية وإيرادات أملاك الدولة وبالتالي إجراءات تنفيذ الإيرادات يختلف باختلاف نوع الإجراءات، والإجراءات العامة لتحصيل الإيرادات تتمثل في ثلاثة عمليات متتالية وهي:

- **الإثبات:** وهو الإجراء الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي، حيث إن الآمر بالصرف والمحاسب العمومي لا ينشؤون الإيرادات وإنما يتدخلون لضمان تحققها وتصفيتها؛
- **الإحالة على التحصيل:** أي تحديد المبلغ الصحيح الواقعة على المدين لصالح الدائن العمومي والآمر بتحصيلها.
- **التحصيل:** يمثل الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الديون العمومية، حيث يصدر الآمر بالصرف أوامر الإيرادات ويرسلها إلى المحاسب العمومي وعملية التحصيل تكون حسب طريقتين:

- التحصيل بالتراضي: أي أن المكلف يدفع الضريبة المستحقة بتاريخ الاستحقاق؛

- التحصيل الجبري: أي أن إذا تجاوز تاريخ الاستحقاق فإنه يجوز للمحاسب العمومي أن يلجأ إلى التحصيل الجبري للديون العمومية.

ب. الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة

تتزامن مرحلة الرقابة مع مرحلة التنفيذ، حيث أنها ذات أهمية بالغة في التشريع المالي الحديث لكونها وسيلة عملية وفعالة تضمن حسن تنفيذ الميزانية العامة للدولة، أي التزام السلطة التنفيذية بالتطبيق الصادق لبنود الموازنة العامة من إيرادات أونفقات والمحافظة على المال العام ومن ثم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية التي رسمتها الحكومة.

وتصنف الرقابة العامة إما على أساس وقت الرقابة أو السلطة القائمة بالرقابة وهذه الرقابة تتناول شكل النفقة وليس غايتها فهي إذن رقابة لمدى شرعية النفقة وتطابقها مع التشريعات المعمول بها، وتأخذ الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة في الجزائر الأشكال التالية: الرقابة الإدارية، الرقابة القضائية، الرقابة البرلمانية.

– **الرقابة الإدارية**

هي رقابة الهيئة التنفيذية على نفسها وبالتالي هي رقابة داخلية وتقوم بها وزارة المالية من خلال الأجهزة المختصة التابعة لها، ويمكن أن نفرق بين ثلاثة أنواع من الرقابة الإدارية وهي:

- **الرقابة السابقة على النفقات التي يلتزم بها:** يمارس هذا النوع من الرقابة من قبل الأجهزة التالية:

- رقابة مفتش الوظيف العمومي؛

- رقابة المراقب المالي؛

- **رقابة المحاسب العمومي أثناء التنفيذ:** تكون هذه الرقابة أثناء التنفيذ وبعد تأشيرة المراقب المالي(قابل للدفع).
- **رقابة المفتشية العامة للمالية:** يصنف هذا النوع ضمن الرقابة اللاحقة على أعمال المحاسب من خلال ما تم دفعه أو تحصيله وتقوم بها هيئة مستقلة تابعة لوزير المالية.

– **رقابة مجلس المحاسبة**

باعتبار مجلس المحاسبة هيئة ذات كفاءة قضائية وإدارية فإنها تعمل تحت سلطة رئيس الجمهورية، وتهدف المراقبة التي يمارسها من خلال النتائج التي يتوصل إليها إلى تشجيع الاستعمال الفعال والصارم للموارد والوسائل المادية والأموال العمومية وترقية إجبارية تقديم الحسابات وتطوير شفافية تسيير المالية العمومية.

– **الرقابة البرلمانية (التشريعية)**

بما أن السلطة التشريعية هي التي تصادق على الموازنة العامة فمن الطبيعي أن تشرف على مراقبة تنفيذها وبالتالي المجلس الشعبي الوطني في الجزائر هو الذي يمارس نشاط الرقابة حتى يبقى وفيا لثقة الشعب، وتهدف هذه الرقابة إلى:

- التحقق من أنّ ممارسة المؤسسات الوطنية وتنفيذ القرارات مطابقان للتشريع والتنظيم المعمول بها؛
- التأكد من التسيير السليم للاقتصاد الوطني؛
- السهر على محاربة التبذير والانحرافات والتلاعب بأموال الشعب؛
- محاربة البيروقراطية والتباطؤ في المهام؛

خامسا: عجز الموازنة العامة في الجزائر

تعتبر الموازنة أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وضمان تحقيق التشغيل الكامل من خلال التحكم في حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وإعادة توزيع الدخل والثروات من خلال السياسة الضريبية والإنفاقية.[1]

أما عجز الموازنة فهو عبارة عن حدوث فجوة بين الإيرادات المتوقعة والنفقات المتوقعة للدولة، ويأخذ عجز الموازنة العامة شكلين:

أحدهما أن يكون العجز ناتجا عن ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة وعدم قدرة الإيرادات العامة ملاحقة التزايد في النفقات العامة للدولة، وهذا هو الذي يصيب الدول النامية والجزائر واحدة منها، أما الشكل الثاني للعجز فيكون ناتجا عن إتباع إحدى السياسات الاقتصادية التي تخلق هذا العجز في الموازنة العامة وهذا ما يظهر في اقتصاديات الدول المتقدمة.

يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة أحد عوامل الاختلال الأساسية التي تعبث بأوضاع التوازن الاقتصادي العام الداخلي.

وفي الجزائر إن تزايد الإنفاق بمعدلات أعلى من معدلات تزايد الإيرادات العامة أدى إلى نشوء ظاهرة عجز الموازنة والتي تتزايد معدلاته من سنة لأخرى الأمر الذي يقتضي منا الوقوف على هذه الظاهرة ومعرفة أسبابها ومن ثم محاولة وضع سبل لمعالجة هذا العجز المزمن.

[1]–دراوسي مسعود،ص ص، 394-395.

المبحث الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي

من خلال تعرضنا لدراسة أدوات السياسة المالية فسيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين حيث نتناول في المطلب الأول دور سياسات الإيرادات بينما نتناول في المطلب الثاني دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق التوازن الاقتصادي.

المطلب الأول :دور سياسات الإيرادات في تحقيق التوازن الاقتصادي

يتحقق الاستقرار الاقتصادي بتحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار وعليه فسنتناول أولا دور سياسات الإيرادات في تحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية ثم دورها في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار.

أولا :دور سياسات الإيرادات في تحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية

تتمثل سياسات الإيرادات في السياسة الضريبية وسياسة التمويل بالعجز وسياسة الاقتراض العام.

أ. دور السياسة الضريبية في تحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية:

يتحقق التشغيل التام للموارد الاقتصادية في النظام الرأسمالي من خلال رفع مستوى الاستهلاك والاستثمار، حيث تعني زيادة الطلب الاستهلاكي زيادة الطلب الكلي الفعال الذي يدفع المستثمرين إلى زيادة استثماراتهم وبالتالي تشغيل العمال العاطلين وتشغيل باقي الموارد الاقتصادية للمجتمع للخروج من حالة الكساد، وتساهم السياسة الضريبية في ذلك من خلال تخفيض الضرائب وتقديم حوافز ضريبية، كما يلي: [1]

– **تخفيض الضرائب** :يؤدي تخفيض الضرائب في فترة الكساد إلى تشجيع الإنفاق، حيث تتنازل الدولة عن هذه الضرائب لصالح المستهلكين الذين يستعملون هذه النقود الإضافية لديهم لزيادة ا استهلاكهم مما يعني زيادة حجم الطلب الكلي ويدفع المستثمرين لزيادة حجم استثماراتهم ، ويعتبر ذلك مساهمة في تحريك النشاط الاقتصادي الذي يعاني من حالة الركود.

– **الحوافز الضريبية** :وذلك بتقديم إعفاءات ضريبية للمستثمرين الذين يقبلون على توسيع مشاريعهم أو الإقبال على إنشاء استثمارات جديدة مثل استصلاح الأراضي، وفي المقابل فرض ضرائب على الأموال العاطلة بقصد دفع أصحابها إلى استثمارها في مجا لات مختلفة، مما يزيد من قدرة الاقتصاد على تشغيل موارده وبخاصة توظيف العمال العاطلين وعدم تسريح من هم في وضعية التشغيل.

إن هذه التخفيضات أو الحوافز الضريبية لا يمكن اعتبارها إجراءات فعالة في تحقيق هدف التشغيل التام للموارد الاقتصادية وذلك بسبب عدد من العوائق، منها:

- إن الإعفاءات الضريبية المقدمة لصالح المستثمرين لا يعني إنفاقها بالضرورة كما يتوقع صانعوا السياسة المالية بما يساهم في تحريك النشاط الاقتصادي، لأن الاقتصاد أصلا يعاني من حالة كساد ولا يتوقع المستثمرون الخروج من هذه المرحلة في وقت قريب، وعليه يفضلون اكتناز هذه النقود أو استثمارها في مجالات غير منتجة كشراء العقارات وغيرها وما

[1]- السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة1، ص 2003 .

قيل عن المستثمرين يقال أيضا عن المستهلكين، وبالتالي فإن نجاح هذه السياسة يتوقف بالدرجة الأولى على توقعات المستثمرين والمستهلكين.

- تؤدي هذه التخفيضات والحوافز الضريبية إلى تقليل حجم الإيرادات الضريبية مما يقلل من قدرة الدولة على الإنفاقين الاستهلاكي والاستثماري، مما يزيد من تفاقم حدة الركود الاقتصادي الذي تعاني منه الدولة أصلا.

ب. دور سياسة التمويل بالتضخم في تحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية:

يعد التمويل بالتضخم وسيلة سهلة لزيادة حجم الإيرادات في الدولة، مما يمكن من زيادة الإنفاق الحكومي فترتفع الدخول الفردية ويرتفع بارتفاعها الطلب الكلي الفعال، وبزيادة الطلب الاستهلاكي ينتشر التفاؤل بين المستثمرين مما يحفزهم على زيادة حجم استثماراتهم ويرتفع بذلك مستوى التشغيل، وتختلف وجهة النظر الكينزية هذه مع التحليل الكلاسيكي الذي يرفض سياسة التمويل بالتضخم نظرا لآثاره السيئة على الاقتصاد عموما ويعتقد أن الأصل هو عدم تدخل الدولة وأن التشغيل التام يحدث تلقائيا من خلال آلية السوق.

وإذا كان التمويل بالتضخم مفيدا في بدايته في الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة حيث تتوافر كل شروط الإنتاج من يد عاملة مؤهلة وأدوات إنتاج كافية ومواد أولية ولا تنقص إلا الروح التفاؤلية لدى المستثمرين مع مرونة الجهاز الإنتاجي، في هذه الحالة يكون هذا التمويل مفيدا لتحريك النشاط الاقتصادي، إلا أن هذه الزيادة في كمية النقود تؤدي أيضا إلى إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقة التي تحصل على الربح على حساب الطبقة التي تحصل على الأجور حيث تكون زيادة الدخل النقدي أكبر من زيادة كمية السلع والخدمات فترتفع الأسعار وتبقى الأجور النقدية ثابتة، وبعد فترة من الزمن يدرك العمال أن أجورهم الحقيقية قد انخفضت فيطالبون برفع أجورهم مرة أخرى ويبدأ حدوث التضخم بعد حدوث إعادة توزيع الدخول لصالح المستثمرين مابين الفترتين.[1]

ومع استمرار ارتفاع الأسعار يقل الطلب الكلي فيقل إقبال المنظمين على الاستثمارات، ومع ارتفاع الأجور وانخفاض الطلب الكلي تنخفض دخول المستثمرين الذي يقررون تخفيض إنتاجهم وتسريح مجموعات هائلة من العمال ليعود مستوى التشغيل إلى الوضع الذي كان عليه.

هذا بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة ذات الجهاز الإنتاجي المرن، أما بالنسبة للدول النامية فإن التمويل بالتضخم يصطدم بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي فتؤدي أي زيادة في كمية النقود إلى ارتفاع الأسعار والأجور نظرا لثبات كميات السلع والخدمات المنتجة، ولهذا لا ينصح بالتمويل بالتضخم في البلاد المتخلفة لعدم قدرته على زيادة مستوى التشغيل في هذه البلاد[2]، وتزداد الآثار السيئة لهذه الأداة في حالة توجيهها نحو إنشاء الهياكل القاعدية التي تطول فترتها ولا تساهم في زيادة عرض السلع والخدمات أو تم توجيهها نحو الإنفاق الاستهلاكي الحكومي.

ويرى مؤيدو التمويل بالتضخم أن اجتناب الآثار السيئة له تتطلب الالتزام بما يلي:

- عدم استخدامه في الدول النامية قبل ظهور بوادر مرونة الجهاز الإنتاجي؛

[1]-محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، جزء 4، الاقتصاد المالي،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، 2001،ص621.

[2]-عبد المنعم عفر، السياسات الاقتصادية والشرعية، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ط1، 1987، ص332.

- أن يكون اللجوء إلى التمويل بالتضخم بقدر مناسب لحاجة تنشيط الاقتصاد؛
- مراقبة مستويات الأسعار وتقلباتها؛
- أن يوجه إلى المشروعات ذات القدرة على زيادة عرض السلع والخدمات دون غيرها.

وعليه نلاحظ أن الآثار السيئة للتمويل بالتضخم تفوق آثاره الإيجابية لتحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية وإذا كانت مجدية في بداية التمويل في الاقتصاديات المتطورة حيث الجهاز الإنتاجي المرن، فإنها غير مفيدة تماما في الاقتصاديات المتخلفة.

ج. دور سياسة الاقتراض العام في تحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية

تعد سياسة الاقتراض ذات أثر ضعيف لتحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية إذا كان النشاط الاقتصادي يعاني حالة الكساد للأسباب التالية:

- يؤدي الاقتراض من الأفراد والمشروعات إلى تخفيض كميات النقود المخصصة للإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، مما يؤثر سلبا على زيادة مستوى النشاط الاقتصادي؛
- يكون حجم هذه القروض في الغالب صغيرا لعدم إقبال الأفراد والمشروعات على الاكتتاب في سندات القروض العامة، مما يجعل أيضا أثرها ضعيفا ولا يمكن من تحقيق التشغيل التام؛[1]
- تتوقف فعالية سياسة الاقتراض العام في تحقيق مستوى التشغيل التام على مرونة الجهاز الإنتاجي في الدولة المتقدمة، أما إذا كانت قد وصلت إلى مرحلة التشغيل التام فإن سياسة الاقتراض العام تؤدي إلى حدوث التضخم.

- قد تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي، وفي هذه الحالة نكون أمام أحد أمرين:

- إذا كانت الأموال التي يتم اقتراضها من الجهاز الم صرفي كانت عبارة عن أرصدة عاطلة، ففي هذه الحالة يمكن استخدامها في تحريك مستوى النشاط الاقتصادي، من خلال إنفاقها على الدخول بهدف زيادة الطلب الفعلي.
- أما إذا كانت هذه الأرصدة مخصصة لمشاريع استثمارية فإن اقتراضها يؤدي إلى أثر عكسي، حيث يتأثر مستوى النشاط الاقتصادي سلبا.

وعموما فإنه يلاحظ ضعف تأثير سياسة القروض العامة في تحقيق مستوى التشغيل التام إن لم يكن هذا التأثير عكسيا ويساهم في تطويل فترة الكساد.

[1]-أحمد مجذوب أحمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي،هيئة الأعمال الفكرية، السودان،ط2، 2003،ص278.

ثانيا :دور سياسات الإيرادات في استقرار المستوى العام للأسعار

أ. دور السياسة الضريبية في استقرار المستوى العام للأسعار

تعد الضرائب من أهم الأدوات التي يمكن استخدامها لمعالجة ظاهرة التضخم لكون أهم أسباب التضخم تعود إما لزيادة الطلب الفعال أو لزيادة تكاليف الإنتاج في ظل زيادة كمية النقود المتداولة، وعليه يمكن معالجة التضخم باستخدام الضرائب للتأثير في الأسباب المؤدية له، كما يلي: [1]

– فرض ضرائب مباشرة على دخول الأفراد، سواء بزيادة نسب الضرائب الحالية أو تخفيض الحد الأدنى من الأجر المعفى من الضرائب، مما يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك الفردي ومن ثم الاستهلاك الكلي، فيؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار وانحسار ظاهرة التضخم، فتخفيض التضخم يتم عن طريق الاقتطاع من الأفراد قوة شرائية كانت ستنفق؛

– زيادة الضرائب المفروضة على المشروعات مما يؤدي إلى تخفيض طلبها الكلي حيث تقل أرباح المستثمرين ويلجأون إلى الحد من التوسع في استثماراتهم، ومع قلة الطلب الكلي تنخفض الأسعار إلى المستويات المرغوبة؛

– فرض ضرائب على رؤوس الأموال للحد من زيادة الطلب الاستثماري مما يحد من ارتفاع الأسعار؛

– تخفيض الضرائب غير المباشرة لأنها تعني الزيادة في أسعار السلع والخدمات بما يعادل نسبة هذه الضرائب وبالتالي المساهمة في حدة التضخم.

من خلال ما سبق يمكن ملاحظة ما يلي:

إن فرض ضر ائب جديدة على دخول الأفراد أو على الأفراد ذوي الدخل المحدود يعني إضعاف قوتهم الشرائية في الوقت الذي ترتفع في الأسعار، مما يجعل النقابات العمالية تتصدى لمثل هذا الإجراء مما يعني عدم إمكانية تنفيذه.

- كما أن زيادة الضرائب المفروضة على المشروعات قد لا تؤدي إلى تخفيض الطلب الاستثماري بل إلى ارتفاع الأسعار بسبب زيادة التكاليف، ومما يشجع المستثمرين على ذلك إمكانية بيع منتجاتهم بأسعار أعلى تعوض الضرائب المفروضة عليهم.
- يؤدي فرض ضرائب على رؤوس الأموال إلى زيادة أسعار الفائدة، مما يعني زيادة تكاليف الإنتاج وهذا يؤدي إلى رفع الأسعار التي تعاني أصلا من الارتفاع.
- يرى بعض الباحثين أن الضرائب إن استطاعت أن تعالج التضخم الناشئ عن زيادة الطلب فهي لا تستطيع معالجة التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف لأنه يقترن بالمطالبة برفع الأجور التي لا يمكن تخفيضه، مما يتطلب تخفيض الضرائب التي تؤدي إلى تخفيض التكاليف وزيادة الضرائب التي تؤدي إلى زيادة التكاليف .[2]

وبناء على ما سبق فيما يخص دور السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشقيه:

---

[1]- أحمد مجذوب أحمد علي، مرجع سبق ذكره، ص226

[2]– نفس المرجع ، ص226 .

التشغيل التام للموارد الاقتصادية وتحقيق المستوى العام للأسعار، فإن السياسة الضريبية أداة قليلة الفعالية في علاج أي من الظاهرتين، وتكون ذات فعالية أقل إذا كان حدوثهما متزامنا، حيث يتطلب تحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادي ة تخفيض الضرائب لزيادة مستوى الطلب الكلي ومن ثم زيادة مستوى التشغيل، بينما يتطلب تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار زيادة الضرائب لتخفيض مستوى الطلب الكلي بهدف تخفيض المستوى العام للأسعار.

ب. دور سياسة التمويل بالتضخم في استقرار المستوى العام للأسعار

هدف سياسة التمويل بالتضخم أصلا إلى زيادة دخول رجال الأعمال لرفع مستوى التشغيل في الاقتصاديات المتطورة، من خلال ارتفاع الأسعار وبالتالي زيادة أرباح المنظمين على حساب ذوي الدخول المحدودة الذين يطالبون بدورهم بعد فترة بزيادة أجورهم ومن ثم ارتفاع الأسعار مرة أخرى، وعليه نلاحظ أن الأصل في التمويل بالتضخم هو ارتفاع الأسعار وليس العمل على استقرارها، فالعلاقة بين التمويل بالتضخم واستقرار المستوى العام للأسعار عكسية [1] ،وعليه فلا يمكن استخدام سياسة التمويل بالتضخم لتحقيق هذا الهدف.

ج. دور سياسة الاقتراض العام في استقرار المستوى العام للأسعار

تؤدي سياسة الاقتراض العام في مرحلة الاكتتاب فيها إلى تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، مما يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي فتنخفض الأسعار وتقل حدة التضخم خاصة إذا لم تكن الأموال المخصصة للاكتتاب في هذه القروض عاطلة، أما إذا كانت عاطلة فإنها لا تخفض من مستوى الطلب الكلي وبالتالي لا تخفض من المستوى العام للأسعار.

أما في مرحلة إنفاق هذه القروض فإن حجم الكتلة النقدية المتداولة ستزيد، وترتفع معها الأسعار بأكثر مما كانت عليه في السابق.

أما فيما يخص الاقتراض من الجهاز المصرفي فإن ذلك قد يقلل من الأرصدة المخصصة للإقراض للقطاع الخاص، مما يساعد على تخفيض الأسعار ولكن ذلك يكون في حدود ضيقة جدا لأن ا لجهاز المصرفي ق د توسع قبل في منح الائتمان مما أدى أصلا إلى التضخم، وعليه يكون دور سياسة القروض العامة من الجهاز المصرفي أيضا ذات أثر ضعيف في التخفيف من حدة التضخم [2].

وعليه نلاحظ ضعف فعالية سياسة الاقتراض العام في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار كما هي ضعيفة في تحقيق مستوى التشغيل التام للموارد الاقتصادية.

وكخلاصة لهذا نلاحظ ضعف دور سياسات الإيرادات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشقيه التشغيل التام للموارد الاقتصادية واستقرار المستوى العام للأسعار، وحتى في الحالات القليلة التي يمكن أن يحقق فيها بعض الفعالية كال سياسة الضريبية للحد من التضخم، والتمويل بالتضخم لتحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية في الاقتصاديات المتقدمة ذات الجهاز الإنتاجي المرن، فإننا نجد بموازاة ذلك آثارا سلبية خاصة على عدالة توزيع الدخول.

---

[1]- أحمد مجذوب أحمد علي، مرجع سبق ذكره، ص251 .

[2]- عبد المنعم عفر ، مرجع سبق ذكره، ص334 .

أضف إلى ذلك ما تعانيه الاقتصاديات المتقدمة من ظاهرة التضخم الركودي، حيث تتزامن مظاهر الأداء الانكماشي من كساد وبطالة مع مظاهر الأداء التوسعي من تضخم حاد، ومع استمرار هذه الظاهرة لتصبح أزمة هيكلية للاقتصاد الرأسمالي الدولي أو ما يسمى بأزمة التضخم في ثنايا الركود مما يعني ارتباك السياسة المالية الكينزية، إن هذا الوضع" جعل السياسة الاقتصادية للدولة الرأسمالية بعامة والسياسة المالية بخاصة في مأزق".[1]

المطلب الثاني :دور سياسات الإنفاق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يشتمل هذا المطلب على نقطتين، تخصص الأولى لبحث دور سياسات الإنفاق في تحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية، بينما تخصص الثانية لدور سياسات الإنفاق العام في استقرار المستوى العام للأسعار.

أولا :دور سياسات الإنفاق العام في تحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية

دعا كينز إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وخاصة من خلال زيادة حجم الإنفاق العام للخروج من حالة الكساد التي مر بها الاقتصاد العالمي في ثلاثينيات القرن الماضي، مما جعل سياسات الإنفاق العام في صدارة السياسات التي تحقق التشغيل التام للموارد الاقتصادية.

وتحقق سياسات الإنفاق العام التشغيل التام للموارد الاقتصادية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، مما يدفع المستهلكين إلى رفع ميلهم الحدي للاستهلاك ويشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم سعيا وراء تحقيق الربح خاصة مع ارتفاع أسعار السلع والخدمات بسبب زيادة المعروض النقدي، وتقوم الدولة في هذه الحالة ب زيادة بناء المشروعات العامة لتقديم المزيد من الخدمات الاجتماعية، وزيادة حجم الدخول من خلال زيادة المدفوعات التحويلية من إعانات بطالة وشيخوخة من جهة [2] وتوظيف يد عاملة جديدة في المشروعات التي قامت بإنجازه ا، وتغذي ذلك بسيل من التدفقات النقدية

بهدف زيادة الطلب الكلي الفعال وتنشيط الاستثمار والإنتاج.

كما يمكن أن يكون الإنفاق العام في صورة إعانات اقتصادية للمنتجين لإنتاج بعض السلع الضرورية بتكاليف أقل من المعتاد اعتمادا على وفورات الإنتاج الكبير مما يساعد على بيع هذه السلع بأسعار معقولة تتناسب مع دخول الأفراد وتساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة سواء كانت بشرية أو طبيعية أو فنية أو مالية، أو من خلال تدعيم استغلال المناطق النائية التي لا تتوفر على المرافق الضرورية بإقامة مشاريع استثمارية فيها.[3]

ويستحسن الابتعاد عن تمويل الإنفاق العام باستخدام الضرائب واللجوء بدلا من ذلك إلى القروض العامة، لأن معظم الضرائب ينتج عن جبايتها أثرا انكماشيا على أساس أن الإيراد الذي تحصل عليه الدولة من الضرائب عادة ما يحد من إنفاق الأفراد على الأقل بجزء من مقدار الضريبة، ويكون التأثير العكسي أشد إذا تم تمويل الإنفاق العام باستخدام

[1] – محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص627 .

[2]-أحمد مجذوب أحمد علي، مرجع سبق ذكره، ص307 .

[3]-محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دون طبعة،2004 ،ص79.

الضرائب غير المباشرة التي تمس أساسا الدخول المنخفضة، ويستثنى من ذلك الضرائب المباشر ة التصاعدية والضرائب على التركات التي تقع عادة على الأغنياء ولا يتأثر الإنفاق الخاص بها كثيرا.

إلا أن هذه النتائج لا يمكن تحقيقها دون عوائق قد تتسبب في الفشل المطلق لسياسات الإنفاق كما سبق في حالة التضخم الركودي، ومن هذه العوائق:[1]

أ. تحتاج المشاريع الاستثمارية التي تقررها الدولة في إطار سياسة الإنفاق العام بقصد تحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية إلى وقت طويل لإنجازها، فيحتاج الأمر أولا إلى تشخيص الوضع الاقتصادي ثم اتخاذ القرار بضرورة زيادة حجم الإنفاق الحكومي، ثم يحتاج المشروع إلى وقت لتنفيذه كخطط التسيير وعقود التشغيل وحيازة الأرض وفترة البناء، وأخيرا تبدأ مرحلة استغلال النتائج بتشغيل العمال والموارد الاقتصادية الأخر ى، إن هذه المراحل التي يمر بها إنجاز المشروع قد تكون طويلة إلى درجة مرحلة الركود الاقتصادي الذي كانت تمر به الدولة فيؤدي إنجازه إلى آثار عكسية.

ب. في حالة اتخاذ القرار بإقامة مشاريع معينة فلا يمكن للدولة أن تتراجع عن إنجازها ولو تبين لها انقضاء فترة الكساد الذي كانت تمر به لما يلي:

– أن الدولة تكون قد أنفقت مبالغ ضخمة والتراجع في المشروع يعني إهدار كل تلك الأموال.

– ربما تكون الدولة قد قررت إنجاز هذه المشاريع في إطار وعود انتخابية في ظل ظروف معينة ولا يمكنها التراجع عنها حتى لا تفقد مصداقيتها بين الناخبين.

ج. إذا قررت الدولة منح إعانات معينة بناء على معطيات فترة الكساد بهدف زيادة الطلب الاستهلاكي فلا يمكنها التراجع عنها بعد ذلك، لئلا تحدث اضطرابات اجتماعية تكون الدولة في غنى عنها.

د. تتوقف فعالية إعانات الإنتاج على حالة السوق، فتؤدي إلى تخفيض الأسعار وزيادة الإنتاج إذا كانت سوق منافسة كاملة أما إذا كانت سوقا احتكارية فستؤدي إلى زيادة أرباح المنظمين دون أن ينعكس ذلك على زيادة مستوى التشغيل، كما تتوقف على مرونة العرض فإذا كان الجهاز الإنتاجي مرنا كانت هذه الإعانات فعالة في زيادة مستوى التشغيل أما إذا كان غير مرن فإن هذه الإعانات تؤدي إلى زيادة أرباح المنظمين دون زيادة في مستوى التشغيل، وتتأثر أخيرا بمرونة الطلب فإذا كان الطلب مرنا زاد المستثمرون من حجم إنتاجهم وزاد مستوى التشغيل أما إذا وصل الطلب إلى حدوده العليا وصار غير مرن فإن هذه الإعانات تكون أيضا غير ذات جدوى فيما يتعلق بزيادة مستوى تشغيل الموارد الاقتصادية والخروج من حالة الكساد.

ثانيا :دور سياسات الإنفاق العام في استقرار المستوى العام للأسعار

تؤدي سياسات الإنفاق العام إلى إحداث الضغوط التضخمية وليس التخفيف من حدتها، فزيادة الإنفاق في صورة تحويلات نقدية لصالح الطبقات الفقيرة يترجم إلى فائض طلب ومن ثم ارتفاع الأسعار وخاصة السلع الضرورية التي يقبل على استهلاكها ذو الدخل الضعيف، كما أن منافسة القطاع العام للوحدات الاقتصادية الخاصة في الطلب على بعض

[1] محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى ،مرجع سبق ذكره، ص308.

وحدات الإنتاج سواء في سوق العمل أو السلع أو سوق رأس المال لإنجاز مشروع غير ضروري بحيث يمكن تأجيله فسيؤدي إلى حدوث تضخم النفقة بسبب زيادة تكاليف الإنتاج مما يؤدي أيضا إلى ارتفاع أسعار السلع النهائية خاصة في حالة الندرة النسبية لعوامل الإنتاج عند الاقتراب من مرحلة التشغيل التام للموارد الاقتصادية المتاحة. [1]

كما أن زيادة الإنفاق الحكومي إذا كان بكميات تزيد عن حاجة الاقتصاد، أو تم إقامة مشاريع تفوق مدة تحقيقها مدة الركود السائد في الدولة قد تؤدي إلى آثار تضخمية تجعل الدولة تسعى في الاتجاه المعاكس للحد من التضخم بدل الإجراءات التي كانت قد بدأتها للخروج من حالة الكساد.

إلا أنه يمكن أن يساهم الإنفاق العام في تحقيق استقرار ولو جزئ في الأسعار من خلال تدخل الدولة في فترات الانكماش للحيلولة دون انهيار الأسعار حرصا على استمرار سير المؤسسات الإنتاجية، أو بمحاربة التضخم فيما يتعلق بالسلع الضرورية حيث تتدخل الدولة لدعم أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية أو دعم المواد الأولية الضرورية لإنتاجها فضلا عن الإعانات المقدمة لبعض المستوردين للسلع الضرورية[2] .

ونخلص من هذه التوضيحات إلى أهمية سياسات الإنفاق كأداة للخروج من حالة الركود الاقتصادي رغم الأخطار المحيطة بتنفيذ العملية، مما يتطلب الحذر الشديد في ذلك، أما استخدامها كأداة لاستقرار المستوى العام للأسعار فهي ضعيفة في تحقيق ذلك لأن الأصل في زيادة الإنفاق الحكومي هو ارتفاع الأسعار بما يساعد على زيادة حجم التشغيل وليس العكس، إلا في بعض الحالات الاستثنائية كدعم السلع الضرورية حتى لا ترتفع أسعارها فوق القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود.

[1]-عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص81 .

[2]–نفس المرجع،ص82 .

المبحث الثالث: البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال فترة (2001-2014) ونتائجها

الجزائر قد عملت على وضع برامج تنموية بحيث تعمل هذه الأخيرة على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة وإلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة و المساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية[1]، وتتمثل هذه البرامج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

المطلب الأول: برنامج دعم النمو الاقتصادي(2001-2004) ونتائجه

يعتبر برنامج النمو الاقتصادي برنامج مهم جاء لإعطاء دفع جديد للاقتصاد ويعبر عنه بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة انفاقية توسعية ذات طابع كنزي يهدف تنشيط الطلب الكلي.

أولا:برنامج دعم النمو(2001-2004)

برنامج دعم النمو الاقتصادي(2001-2004) على المدى القصير والمتوسط يهدف إلى مكافحة الفقر أولا وخلق مناصب الشغل ثانيا، وضمان التوازن الجهوي ثالثا وإحياء الفضاء الإقليمي رابعا،هذا البرنامج يمتد على أربع سنوات و خصص له مبلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 7.5 مليار دولار يهدف إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني يضاف إلى هذا غلاف مالي يفوق خمسة مليار دج كإنفاق عمومي يكمل دعم النمو الاقتصادي في إطار برامج أخرى مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب وبرامج الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية.

و يعتمد هذا الدعم خصوصا على:

- رفع الطلب الداخلي وإعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي.
- دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لاسيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي وتشجيع المؤسسة المنتجة الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة المؤسسة المحلية.
- إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية وتقوية الخدمات العمومية وتحسين الظروف المعيشية وتنمية الموارد البشرية[2].

عملت الدولة في إطار برنامج النمو الاقتصادي على ضخ ما قيمته 525 مليار دج وزعت كما يتبين الجدول التالي:

[1]- حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب ،تونس ،مجلة شمال إفريقيا، ص 14.

[2]- بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 2001/04/25.

الجدول رقم(12): برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2001-2004).

البيان / البرامج	المبلغ(مليار دج)	النسبة ٪
دعم الإصلاحات	45	8.6
دعم مسار الإنتاج: الفلاحة و الصيد البحري	65.3	12.4
التنمية المحلية	114	21.7
تقوية الخدمات العمومية و تحسين المستوى المعيشي	201.5	40.1
تطوير و تنمية الموارد البشرية	90.2	17.2
المجموع	525	100

المصدر: جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة الدكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 2005-2006، ص 333.

يتضح من الجدول أن الدول أعطت أهمية خاصة للخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي حيث خصصت ما مقداره 210.5 مليار دج أي نسبة 40.1% من مجموع الغلاف والمخصص لهذا البرنامج ثم يليه محو التنمية المحلية بمقدار 114 مليار دج أي نسبة 21.7 %ثم دعم مسار الإنتاج ودعم الإصلاحات بقيمة 65.3 مليار دج و45 مليار دج أي بنسبة 12.4 و8.6% على التوالي من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج.

ثانيا:نتائج برنامج النمو الاقتصادي.

من نتائج برنامج النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمثلها الجدول الآتي:

الجدول رقم(12): أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال فترة تنفيذ سياسة النمو

البيان / السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	4123.51	4260.81	4537.69	5264.19	5993
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	2464.29	2778.49	3020.66	3345.35	3683
التضخم%	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
رصيد الميزانية	53.19-	68.71	26.03	35.02-	466.6
احتياجات الصرف مليار$	11.91	17.96	23.11	32.94	43.11
الدين الخارجي مليار$	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82
متوسط سعر البرميل (دولار)	28.59	24.90	25.31	28.89	36.66

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء، البنك الجزائري، بيان الحكومة عن السياسة العامة، ماي2005 .

– **بالنسبة للناتج الداخلي الخام:** على اعتبار سنة الأساس هي سنة 2000 فإن الناتج الداخلي الخام قد تطور إيجابيا على مدار السنوات الأربعة وبمعدل فاق 45% في نهاية سنة 2004 عما كان عليه في السنة الأساس، وهذا يفسر بدون شك خروج الاقتصاد من حالة الانكماش وبداية النمو والمشجع حقا هو التطور الذي حصل في انتاج القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حيث أن الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات قد سجل زيادة في حدود49.5 ٪ عند نهاية سنة 2004 مقارنة بنسبة الأساس(سنة 2000)[1].

– **بالنسبة للتضخم:** لقد سجل معدل التضخم أكبر نسبة له سنة 2001 ب 4.2 لينزل إلى 1.4 في سنة2002 ليعود بالارتفاع سنتي 2003 و2004 على التوالي وهذا راجع للتذبذب الحاصل في المستوى العام للأسعار (نسبة التغيير في المستوى العام للأسعار) نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي.

– **بالنسبة للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات:** في بلد كالجزائر الذي يعتمد بشكل أساسي على قطاع المحروقات في تمويل التنمية وبالرجوع إلى معطيات الجدول السابق فإن الناتج الداخلي الخام قد تطور ايجابيا على مدار السنوات الأربعة بمعدل 25 % في النهاية سنة 2004 عما كان عليه في الأساس إلا أن متوسط النمو الاقتصادي للفترة 3.8% في السنة و هي نسبة ما لم تتخطى حاجز 7 % على الأقل لا يمكن الحديث عن خروج البلد من دائرة التبعية لقطاع يتصف بالهشاشة و الحساسية والخطر.

– **بالنسبة للمؤشرات الأخيرة:** ومن الدلالات التي تبعث على الارتياح ثبات العملة أو استقرار معد الصرف طوال فترة البرنامج عند متوسط 76.39دج /$ وهذا مايعكس الصرامة وتوخي الحذر في تطبيق السياسة المالية والنقدية من جهة والتطور الإيجابي لمؤشرات الاقتصاد الكلي من جهة أخرى.

– **البعد الاجتماعي في برنامج الإنعاش:** إن برنامج الإنعاش الاقتصادي كان له بعدا اجتماعيا نوعا ما لا بأس به مقارنة بالسنوات السابقة حيث تمثل في نقطتين أساسيتين هما:

[1]- عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ،الواقع و الآفاق ،دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،الجزائر 2011، ص ص231-232.

الأولى: الرفع من قيمة التحولات الاجتماعية واستهداف الفئات المعنية من السكان للحفاظ على قدرتها الشرائية والتماسك الاجتماعي.

الثاني: محاربة الفقر وذلك بتوفير فرص عمل وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(13): يبين أهم المؤشرات الاجتماعية خلال الفترة 2000-2004.

الوحدة: نسبة مئوية.

البيان / السنة	2000	2001	2002	2003	2004
النمو السكاني	1.48	1.55	1.53	1.58	1.63
الناتج الداخلي الخام	2.40	2.10	4.10	6.80	5.20
رواتب العمال	5.50	10.50	7.60	9.80	8
التحولات الاجتماعية	6.30	16.60	14.60	6.30	7.80
الفقر	-	22.60	8.50	8	6.8

المصدر: بنك الجزائر ،التطور الاقتصادي والنقدى فى الجزائر جوان 2003، ص37.

نلاحظ تطور في الناتج الداخلي الخام من بداية 2002 وهذا لم ينعكس بالإيجاب على رواتب العمال والتحولات الاجتماعية حيث اعتمدت الجزائر على سياسة التقليص في الغلاف المالي لكن من جهة أخرى استطاعت الجزائر أن تقلص من نسبة الفقر أكثر من50 % فى سنة واحدة(2001-2002).

وشهدت النفقات الصحية في السياق نفسه ارتفاعا في الفترة المدروسة وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(14): يبين نسبة النفقات الصحية المدروسة بالنسبة للناتج الداخلي الخام.

الوحدة: نسبة مئوية.

البيان / السنوات	2001	2002	2003	2004
نفقات صحية بالنسبة للناتج الداخلي الخام	3.1	3.2	3.3	3.4

المصدر: تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المطلب الثاني: برنامج سياسة الإنعاش الاقتصادي(2005-2009) ونتائجه.

يعتبر البرنامج التكميلي سياسة الإنعاش الاقتصادي البرنامج الأكثر أهمية من بين البرامج الثلاث، ويشمل على أهم النتائج.

أولا: برنامج سياسة الإنعاش الاقتصادي (2005-2009):

خلال هذه الفترة تم إطلاق البرنامج سياسة الإنعاش الاقتصادي وكذا برنامجي" الجنوب" و "الهضاب العليا"بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق و السكك الحديدية و تحديثها، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق

بالسكن والحصول على الرعاية الطبية والتكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها[1].

ويعد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي البرنامج الأكثر أهمية من بين البرامج الثلاث، وبرنامج الجنوب خصص له مبلغ 4202.7 مليار دج، موزعة كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(15): البرنامج التكميلي سياسة الإنعاش الاقتصادي للفترة (2005-2009).

القطاعات	المبلغ بالملايير(دج)	النسبة (٪)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجية الجديدة للاتصال	50	1.7
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي بالنسبة للفترة2005-2009 أفريل 2005، ص6.

على اعتبار أن معدل الصرف هو 70 دج/$ الواحد معنى ذلك أن الغلاف المالي لهذا البرنامج هو 60 مليار $ خصص منه نسبة 85.5 لتحسين ظروف المعيشة والإسكان وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية[2]،أي ما يعادل52 دولار مليار و هذا مايؤكد حرص الدولة على إعادة التوازن الاجتماعي.

وبالفعل فإن برنامج دعم النمو قد خصص له أكثر غلاف مالي لتحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ يزيد عن 27مليار أي نسبته45 % الذي ينتظر منه المساهمة بشكل فعال في تطوير وتحسين مناخ الاستثمار ناهيك عن توفر مئات الآلاف من مناصب الشغل كالطريق السيار شرق– غرب الذي رصد له ما يزيد عن 11 مليار دولار ويتوقع أن يبدأ الخدمة مع نهاية 2009[3].

يليه في المقام الثالث محور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8 % والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة والصناعة والصيد البحري والسياحة ونضيف إلى ذلك برنامج صندوق الجنوب، وبرنامج الهضاب العليا لكل منها غلاف مالي قدره 20 مليار دولار وعليه يكون المجموع لما خصص للاستثمار حوالي 100 مليار دولار.

إن مثل هذا الغلاف المالي الضخم في اعتقادنا يعبر عن عزم السلطات على كسب رهان الإقلاع الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، ويترجم بصدق سياسة دعم النمو.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ العمل الوطني في مجال الحكومة، الجزائر، نوفمبر 2008 ،ص 138.

[2]- عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص ص241 -242.

[3]– نفس المرجع ، ص 243.

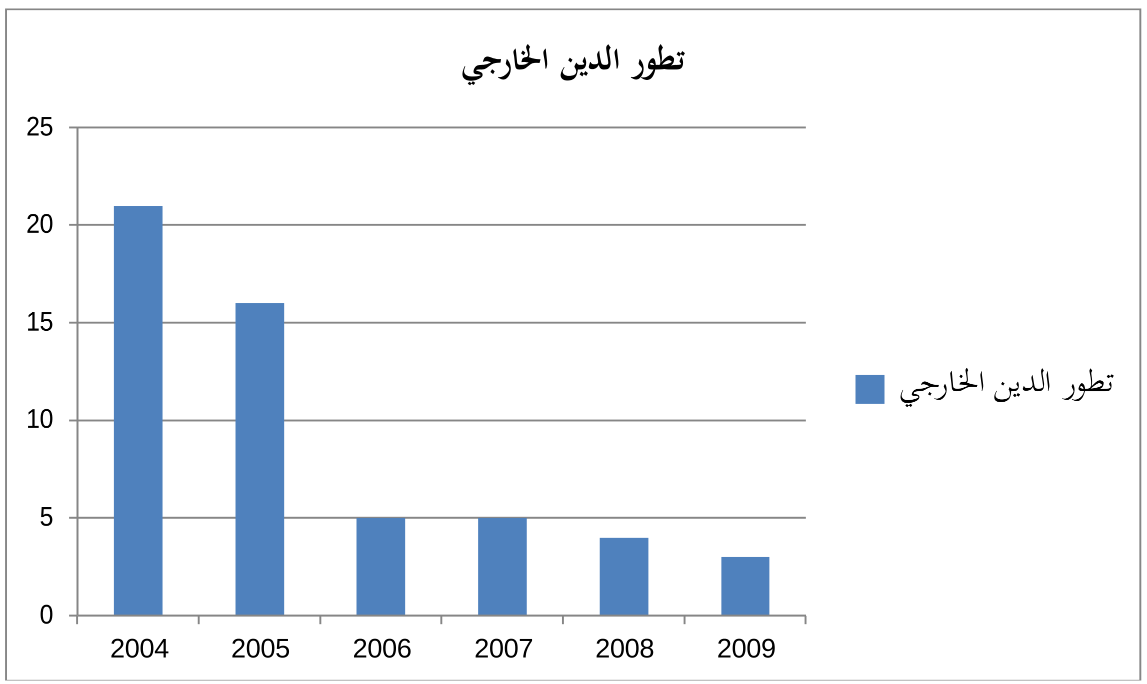
ثانيا: نتائج البرنامج التكميلي سياسة الإنعاش الاقتصادي.

تتمثل نتائج البرنامج التكميلي سياسة الإنعاش الاقتصادي فيمايلي:

أ. الخروج من شبح المديونية:

من أهم الناتج التي تحسب لصالح الاقتصاد الوطني هي نتيجة الخروج النهائي من شبح المديونية كما بينه الرسم البياني التالي:

شكل رقم(11): يبين تطور الدين الخارجي مليار $.



المصدر: بنك الجزائر ،التقرير السنوي 2009 ،التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ،أكتوبر 2010 ،ص87.

ب. الاحتياطي النقدي:

إن الاحتياطي النقدي بلغ 148.91 مليار دولار مع نهاية 2009 وهو مبلغ قياسي لم يشهده البلد منذ الاستقلال.

وعلى هذا الأساس يبقى الاحتياطي النقدي آلية من آليات السياسة المالية و النقدية ،لها أثر إيجابي واضح على الاقتصاد الجزائري ما لم يحدث تغيير سلبي على مستوي أسعار السوق الدولي للطاقة من جهة، وكذا ما لم تكن تغيرات هامة فى تعادل العملات التى تشكل احتياطات الصرف الرسمية لدى الجزائر من جهة أخرى.

وفيما يلي جدول يبين تطور الاحتياطي النقدي:

الجدول رقم (16): يبين تطور الاحتياطي النقدي.

الوحدة: مليار دج.

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009
الاحتياطات الإجمالية بدون ذهب	56.18	77.78	110.18	143.10	148.91

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009، التطوير الاقتصادي والنقدي بالجزائر، ص79.

ج. المؤشرات الاجتماعية:

– **مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة:** لقد شهدت الفترة (2005-2009) تطورا هاما في استحداث مناصب الشغل من حيث الكم والنوع، وهو شيء متوقع بالنظر إلى ضخامة الاستثمارات العمومية التي ضخت على أكثر من صعيد ناهيك عن الاستثمارات الخاصة، وفيما يلي جدول يبين مناصب الشغل المستحدثة خلال هذه الفترة **الجدول رقم(17): يبين الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009.**

التعيين	الفترة (2005-2009)
مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات	3166374
معاددل مناصب الشغل التي استحدثت في إطار الوردات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	1865318
المجموع العام	5031692

المصدر: :بيان السياسة العامة، أكتوبر2010 ، ص5 .

– **حصة السكن:** تشير احصائيات بيان السياسة العامة على أن فترة برنامج دعم النمو قد سمحت بإنجاز 1045269سكن ذلك من خلال مختلف الصيغ التي أقرها القانون، عبر مختلف الولايات.

إذا كان هذا الكم من الإنجاز قد لبى الهدف المسطر من البرنامج فهو بالدرجة الأولى لم ينه الأزمة بعد وبالتالي فإن التحدي مستمر،كما أن البناء مستمر على مدار البرنامج القدم، وعلى هذا الأساس فقد انخفضت نسبة شغل المساند من 5.79سنة 1998 إلى 4.98 مع نهاية 2009 بالرغم من الزيادة المحسوسة خلال العشرية الماضية.

– **الصحة العمومية:** شهدت الصحة العمومية هي الأخرى توسعا هاما في مختلف المجالات سواء كان ذلك على مستوى الهياكل الصحية، أم ممارسة الاستقطاب أو الضمان الاجتماعي الذي شهد هو الآخر آليات عمل جديدة كما أن تطير الانتاج المحلي للأدوية بات واقعا ملموسا، وهذا بفشل الجهود المبذولة من خلال مضاعفة الغلاف المالي بعدة مرات وفيما يلي جدول يبين تطور هياكل الصحة العمومية.

الجدول رقم(18): يبين تطورات هياكل الصحة العمومية.

الإنجازات المادية	الفترة1999-2004	الفترة 2005-2009	الفترة 1999-2009
المستشفيات	13	26	36
العيادات المتعددة الاختصاصات	50	83	133

المصدر: بيان السياسة العامة للحكومة، أكتوبر2010، ص5.

– **التربية الوطنية:** لا يخفى على أحد كون ترقية قطاع التربية الوطنية يندرج في صميم التنمية البشرية، مثله مثل التعليم العالي والتكوين المهني، وهي قطاعات احتلت الأولوية في برنامج الرئيس محل الدراسة (2005-2009)، وهو ما يفسره

التطور الملحوظ في مجموع الأغلفة المالية، حيث انتقلت من225.5 مليار دج سنة 2000 إلى403.3 مليار دج سنة 2005ثم قفزت مع بداية 2010 إلى 1100 مليار دج[1]، أي ما يعادل 16 مليار دولار خصصت لهذه القطاعات الثلاثة، وتتمثل فيما يلي:

الجدول رقم(19): يبين تطور الانجازات المادية لقطاع التربية.

البيان / السنة	2004-1999	2009-2005	التطور٪
المدارس الابتدائية	4592	1800	39.19
الإكماليات	1700	1013	59.58
الثانويات	666	379	56.90
المؤسسات المزودة بالنظام الداخلي	498	358	71.88
المطاعم والنظام النصف الداخلي	3242	2508	77.35

المصدر: بيان السياسة العامة للحكومة، أكتوبر2010، ص3.

– **التعليم العالي:** ومن الانجازات التي نذكرها في هذا الشأن هو ضمان مقعد بيداغوجي لكل متحصل على شهادة البكالوريا وهي ميزة تنفرد بها الجزائر عن باقي بلدان العالم، وحتى تستجيب لمتطلبات الواقع ومقتضيات التطور باشرت الدولة في انجاز الإصلاح البيداغوجي للجامعة حتى تتمكن من استيعاب أكثر من مليون طالب.

يكفي كذلك أن نذكر بتعميم نظام ل م د في الجامعات الجزائرية والانتهاء من النظام الكلاسيكي، كما استفاد القطاع من نظام التأمين النوعي والزيادة في منح الطلبة بالإضافة إلى وضع نظام أجور الأساتذة المدعم بنظام التعويضات الذي سيدخل حيز التنفيذ مع نهاية 2010.

ويضاف إلى هذه الإنجازات تنصيب المجلس الوطني للبحث العلمي وبرمجة وإقامة عشر لجان قطاعية إلى ترقية تقييم البحث العلمي والتقني.

المطلب الثالث:برنامج التنمية الخماسي (2009-2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الأعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات، ويعتبر هذا البرنامج الذي سطره كل من مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية بتاريخ 2010.05.24 كبرنامج خماسي ثاني في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة مابين 2009 و2014، فهذا البرنامج استهل أشغاله بالبرامج الاستثمارية العمومية والتي تعمل على استكمال منجزات كل من برنامج دعم الانعاش والبرنامج التكميلي الذي تمت مباشرته سنة 2005 فانجاز البرامج الاستثمارية قد تطلب تخصيص مبلغ مالي قدره 21214 مليار دج أي ما يعادل حوالي(286 مليار دولار)، وهو يشمل شقين اثنين هما[2]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ يعادل 130 مليار دولار.

[1]– عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص 283.

[2]– بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار.

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف(أطواره الابتدائي والثانوي والجامعي والتكوين المهني) والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، كما تضاف قطاعات الشبيبة والرياضة والاتصال والشؤون الدينية والتضامن الوطني والمجاهدين إلى هذه الديناميكية الجديدة التي تأتي امتداد للإنعاش الاقتصادي المباشر فيه منذ عقد عملت الدولة في إطار البرنامج الخماسي على وضع ما قيمته 8857 مليار دج ذات الصلة بالتنمية البشرية توزعت كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(20): يبين الأغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية.

الوحدة: (مليار دج).

القطاع	الغلاف المالي
السكن	3709
الموارد المالية	2001
التعليم	1798
الصحة	619
الشباب والرياضة	380
الطاقة كالكهرباء والغاز	350
المجموع	8857

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول أكتوبر 2010، ص 48.

يبين الجدول أعلاه بأن قطاعي السكن والتعليم العالي قد أخذت أغلفة مالية عالية بالنسبة للقطاعات الأخرى بحيث أن قطاع التعليم العالي لوحده قد تجاوز 24 مليار دولار للفترة القادمة(2010-2014).

ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية مايقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص في قطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات، تهيئة الإقليم والبيئة، تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات الضرائب والتجارة والعمل[1].

بالإضافة إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل تسيير القروض البنكية، دعم التنمية الصناعية من خلال القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتر وكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

تشجيع إنشاء مناصب الشغل، مرافقة الاندماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل.

[1]– عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص 315.

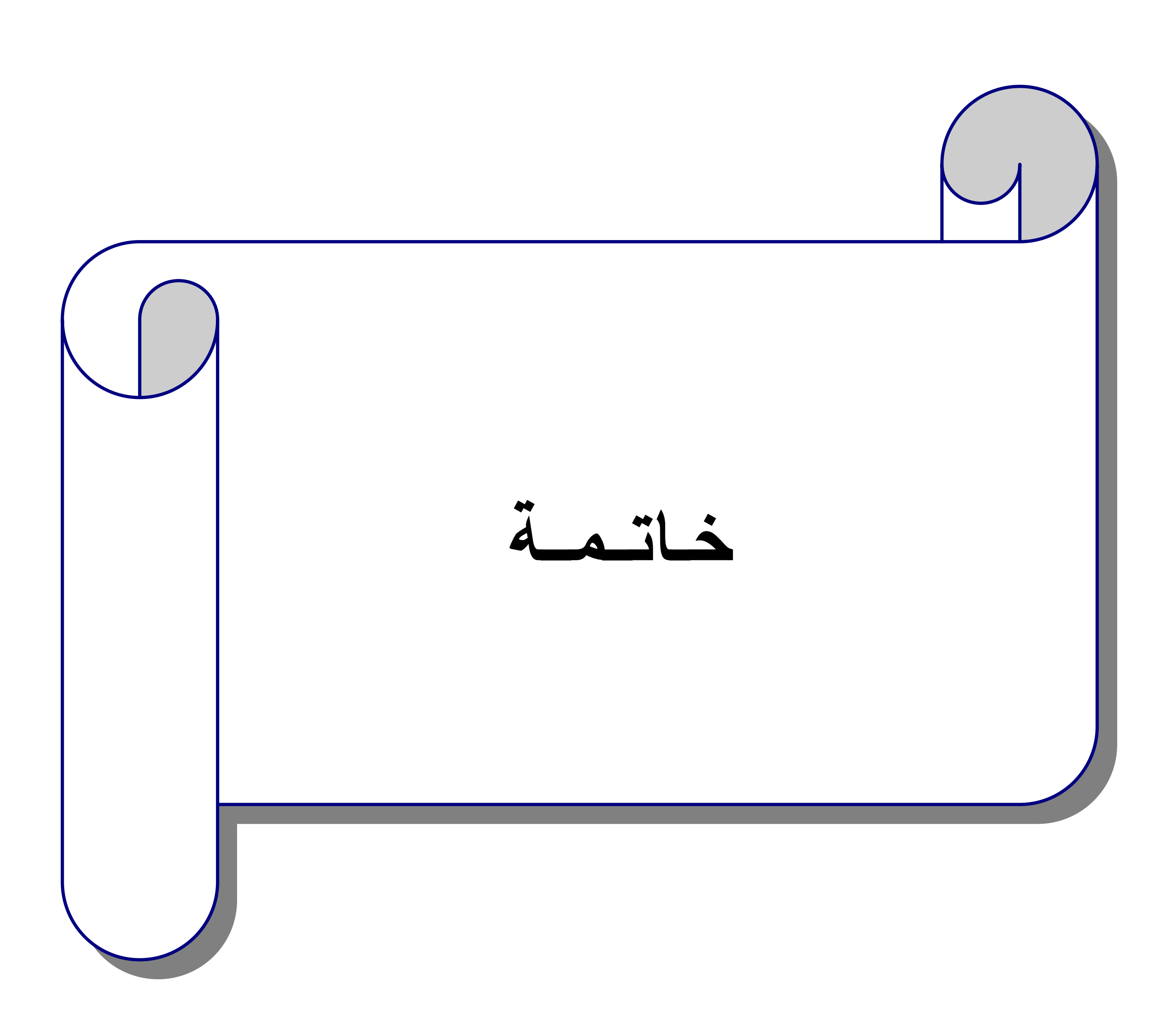
وعلى صعيد آخر تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.

خلاصة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يلاحظ أن السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة المدروسة هي سياسة مالية توسعية بحتة تم فيها إنفاق ملايير الدولارات، حيث لم تعمل هذه الأخيرة على تطوير الاقتصاد الوطني وتحريك الآلة الإنتاجية ، إذ لم يتم إنشاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة، بل جل البرامج التنموية كانت ذات طابع اجتماعي أدت معظمها إلى تحسين الخدمات الاجتماعية والمعيشية للسكان وخلق فرص عمل أدت إلى انخفاض معدلات البطالة.

أما السياسة الإيرادية تميزت باعتمادها على الجباية البترولية حيث مثلت هذه الأخيرة أكبر من 60 % من الإيرادات الإجمالية، غير أ ن الجباية العادية عرفت نوع من التحسن من خلال الإصلاحات الضريبية المنتهجة، والشيء الملاحظ هو أن نسبة زيادة الإيرادات العامة لم تلاحق زيادة النفقات العامة مما أدى إلى نتيجة تمثلت في عجز الميزانية في أغلب سنوات فترة الدراسة.

فان التوازن الاقتصادي العام للجزائر يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنيوي بصورة عامة والمتمثل في العجز الموازني الناتج عن زيادة النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات هذا من جهة وتقلب أسعار النفط من جهة أخرى.



خاتمة

حاولنا من خلال دراستنا أن نعرض مدى فعالية أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة حيث أخذنا بعين الاعتبار الجزائر محل للدراسة.

ونظرا للدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية قمنا بدراسة مدى فعاليتها في تحقيق ذلك باعتبار أن التوازن الاقتصادي ضرورة موضوعية تسعى كل الدول إلى تحقيقه خاصة الدول التي تعاني من إختلالات هيكلية، فعلى هذه الدول تبني سياسات وبرامج الإصلاحات التي تمليها المؤسسات المالية الدولية من شأنها علاج الإختلالات التي تصيب الميزانية العامة للدولة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحرير التجارة الخارجية وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي.

والملاحظ من خلال دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر فقد أسهمت هذه الأخيرة خلال الفترة 2000 - 2010 في تحقيق التوازن الاقتصادي نسبيا وذلك بتسجيل معدلات بطالة منخفضة ومعدلات نمو لابأس بها بالرغم من بعض الآثار السلبية منها ظاهرة التضخم التي أدت إلى انخفاض القدرة الشرائية للفرد مما سبب انخفاض في الطلب الكلي.

بالنسبة للفرضيات التي تم اقتراحها في بداية هذا البحث فقد تمّ إثباتها من خلال الدراسة النظرية لموضوعنا: "فعالية أدوات السياسة المالية المطبقة في الجزائر ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي".

اختبار نتائج الفرضيات:

- وفيما يخص الفرضية الأولى تماثل السياسة المالية في الدول النامية والدول المتقدمة فهي خاطئة، لكون السياسة المالية في الدول المتقدمة يتم فيها تمويل النفقات عن طريق الإيرادات وهذا مايؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة المالية، أما في الدول النامية لا يتم تغطية النفقات بالإيرادات وإنما يتم اللجوء بالتمويل بالعجز مما يؤدي إلى عدم فعالية السياسة المالية؛

- تنص الفرضية الثانية على أن السياسة المالية إحدى السياسات الاقتصادية الناجعة المتبعة في الدول لتحقيق النمو في الاقتصاد، وقد توصلنا إلى أن تحقيق هذه الفرضية أمر يتعلق بمدى ترشيد هذه السياسة من خلال ترشيد الحوافز الضريبية وكذا ترشيد النفقات الاستثمارية بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيف حدة العجز الموازني؛

- أما فيما يخص الفرضية الثالثة فهي صحيحة، حيث ساهمت السياسة المالية المطبقة بأدواتها (إلى جوار بعض السياسات الأخرى) المختلفة في علاج المشكلات الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد الجزائري و تحقيق التوازن الاقتصادي العام في المدى المتوسط خلال الفترة 2000-2014.

النتائج العامة للدراسة:

النتائج التي توصلنا إليها من خلال بحثنا فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- إن السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، حيث أصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي والحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين و الأخر.

- عند معالجة أدوات السياسة المالية تبين لنا أن الإيرادات العامة الإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي.
- اختلاف السياسة المالية في الدول المتقدمة عن السياسة المالية في الدول النامية.
- ارتفاع إيرادات الجباية البترولية عن الجباية العادية في الفترة المدروسة.
- تحسن الوضع الاجتماعي من خلال البرامج التنموية الثلاثة المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين2000-2014.

التوصيات:

بناءا على ما تطرقنا إليه في بحثنا المتواضع وكذلك ما توصلنا إليه من نتائج، ارتأينا تقديم بعض التوصيات والمقترحات على النحو التالي:

باعتبار أن الجزائر تعاني من قدم نظامها الميزاني الذي أصبح لا يستجيب للتطور الحاصل، رغم تعدد المناهج الحديثة لإعداد الميزانية العامة، لذلك أصبح من الضروري:

- إصلاح الميزانية العامة بإدخال نظام الإدارة بالأهداف والانتقال من تبويب الميزانية العامة على أساس الوزارات والقطاعات إلى الاعتماد في التبويب على أساس البرامج. والتخلي عن الأسلوب التقليدي المبني على الوسائل.
- تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة والمؤسسات الرقابية، ومعايير تقييم أداء البرامج الانفاقية، وإعادة العمل بقانون ضبط الميزانية.
- اعتماد أدوات تمويلية جديدة تكرس عدم الاعتماد الكلي على الإيرادات البترولية بنسب كبيرة في تمويل النفقات العامة لتجنب التقلبات الحاصلة في أسعار البترول.

أفاق البحث:

رغم أننا حاولنا الإلمام بموضوع "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"حالة الجزائر إلا أننا ندرك جيد الحدود قدرتنا على الإلمام بجميع جوانبه، إضافة إلى ذلك فإن هذا البحث كغيره من البحوث لايخلو من القصور أو النقص، لذلك يمكن أن يكون انطلاقه لبحوث جديدة نورد بعضها فيما يلي:

- السياسة المالية ودورها في التأثير على عوامل النمو الاقتصادي؛
- السياسة الانفاقية ودورها في تهيئة المناخ الاستثماري؛
- السياسة المالية ودورها في تهيئة مناخ الاستثمار في قطاع السياحة؛
- فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

– باللغة العربية:

أ. الكتب:

01-الاتحاد العربي لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ،التقرير الاقتصادي العربي، بيروت2006 .

02-أحمدمجذوب أحمدعلي،السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي،هيئة الأعمال الفكرية، السودان،ط2،2003.

03-أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر،2003 .

04-جيمس جوارتيز وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، دار المريخ، الرياض، 1998.

05-حسني خربوش وحسن اليحيى، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013.

06-حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994 .

07-خالد أبو القمصان، موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001.

08-شحادة الخطيب، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الثانية 2005 .

09-خالد واصف ألوزني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، إعادة الطبعة السابعة، دار وائل للنشر،عمان، 2005.

10-خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 2009.

11-دانيال أرلوند، تحليل الأزمات الاقتصادية، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992.

12-زينب حسن عوض الله وسوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، بيروت لبنان، 2006.

13-زينب حسين عوض الله ، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية ، بدون سنة النشر ، الطبعة والسنة

14-سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

15-سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان ، 2011.

16-سهير السيد، المدخل إلى النظرية الاقتصادية، المفهوم والتطبيق، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003 .

17-السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، دار النهضة العربية القاهرة، طبعة1، 2003.

18-صالحي صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دراسة للمفاهيم والأهداف والأوليات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، ط1، القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006 .

19-ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994 .

20-طارق الحاج ،المالية العامة ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان،ط1 ،2012.

21-طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

22-عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، مصر ، 1996 .

23-عادل فليح العلي و طلال محمود الكفراوي، اقتصاديات المالية العامة ج 2 ،الإيرادات العامة للدولة والموازنة العامة للدولة، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق ،

24-عبد الجبار مُحَمَّد عبيد السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر، عمان 2001.

25-عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ،الواقع والآفاق ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر 2011.

26-عبد العزيز علي السوداني، اسس السياسة المالية، الدار الجامعية، طبع نشر وتوزيع،مصر، 1996 .

27-سمير محمود معتوق، النظرية و السياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،1989.

28-عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003 .

29-عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق،1997.

30-عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية:تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، 2006 .

31-عبد المطلب عبد الحميد،اقتصاديات المالية العامة،الدار الجامعية،القاهرة،بدون طبعة،2005.

32-عبد المنعم راضي، النقود والبنوك مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.

33-عبد المنعم عفر، السياسات الاقتصادية والشرعية، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ط1، 1987.

34-عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 2000 .

35-عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، 2005 .

36-عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1975 .

37-فاطمة السويسي، المالية العامة ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان، 2005.

38-فتحي أحمد ذياب عواد،اقتصاديات المالية العامة، ، دار الرضوان للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2013.

39-لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.

40-مايكلابدجان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، ترجمة مُحَّد إبراهيم منصور دار المريخ، الرياض 1998.

41-مجدى شهاب، أصول الاقتصاد العام، المالية العامة، دار الجامعية الجديدة، بدون طبعة، 2004.

42-مجدي مُحَّد شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.

43-محرزي مُحَّد عباس، اقتصاديات المالية العامه ،النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2008 .

44-مُحَّد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية (نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن) ديوان المطبوعات، الجامعية، الجزائر، 2003.

45-مُحَّد الشريف إيمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي، منشورات برتي،

46-مُحَّد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2003 .

47-مُحَّد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1،2006.

48-مُحَّد حلمي الطوابي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة- دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي للنشر، الطبعة الأولى، 2007.

49-مُحَّد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، جزء 4، الاقتصاد المالي،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت

. 2001

50- محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، الطبعة الأولى 2007 .

51- محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دون طبعة،2004 .

52- محمد مبارك حجير، التوازن الاقتصادي وإمكانياته بالدول العربية، مكتبة الانجلو مصرية.

53-محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، الطبعة الأولى 2007 .

54-المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002.

55-مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008 .

56- موسى إبراهيم، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، لبنان، دار المنهل، ط1 ، 1998.

57-ناظم محمد النوري الشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر،جامعة الموصل، العراق 1995.

58-نعمت الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد التحليلي الجمعي، ، جامعة الإسكندرية، 2000 .

59-نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج ،عمان 2005.

60-هيثم ألزغبي حسن أبو زيت، اقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 2000.

ب. الرسائل والاطروحات:

01-جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة الدكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 2005-2006.

02-دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر1990 – 2004 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2005-2006.

03-اريا الله محمد،السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار،مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعةالجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي 2010-2011.

04-بن طالبي فريد، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحيهما في ظل التغيرات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة،دراسة حالة الجزائر ،جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

05-بوزيان عبد الباسط،" دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر"1994-2004"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، الجزائر، 2006-2007.

06-شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،تخصص تسيير المالية العامة، 2010.

ج.المجلات والجرائد:

الأمانة العامة للحكومة ، الجرائد الرسمية للفترة2000 -2014.

د. التقارير وملتقيات:

01-البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة2005 -2009أفريل 2005.

02-بنك الجزائر ،التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، جوان 2003.

03-بنك الجزائر ،التقرير السنوي 2009 ،التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ،أكتوبر2010 .

04-بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 2001/04/25.

05-تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

06-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ العمل الوطني في مجال الحكومة، الجزائر، نوفمبر 2008.

07-الديوان الوطني للإحصاء، البنك الجزائري، بيان الحكومة عن السياسة العامة، ماي2005 .

08-وزارة المالية، مديرية الاتصال، وزارة المالية بعد خمسون سنة، الجزائر،2012 .

09-بيان السياسة العامة، أكتوبر2010 .

10-بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.

11-ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول أكتوبر 2010.

– باللغة الأجنبية:

a-livre

01- S. Mitra, mony and Banking- theory: analysis ans poliey. A text book of readings" Random house- 1970.
02-Christine Ammer and Dean S.Ammer, Dictionnary of Busness and Economy ,(NewYork; Macmillan Publishing Co 1977.

03-Daniel Cohen, Monetary and Fiscal Policy in an Open Economy with or without policy Coordination, European Economic Rivew, n°33, 1989.

04-K. Alec. Chrystal, simon P rice- controversies in macko, harvester wheatsheal- great Britain, 1994.

05-Sinha,Dipendra, (2007), Dose the Wagner's law hold for Thailand ? Atime series study ,Munich personal Repec Archive .No 2560,posted (MPRA)07 2007.
-Stalla Kara Gianni, el al, (1999), Testing Wagner's Law For the European union 06
Economies, the Journal of Applied Business Research . V. 18 NA.

b-Site internet

01-http://www.mf.gov.dz/